www.amazigh.press

الأمازيغي العالم

AMAZIGH world

www.amazigh.press Amadalpresse

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني : 2008/2001 - الترقيم الدولي : 1476/1114 العدد : 297 أكتوبر 2025/2975 OCTOBRE - ⵔⴻⵜⵟⵕ - الثمن : 5 دراهم - EURO 1.5

في مغرب يسير بسرعتين أي عدالة اجتماعية نريد ؟

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP بنك أفريقيا

غارق خدمة و ماقدرتيش تجي للوكالة؟

فتح حسابك فينما
كنتي وفأي وقت على
agencedirecte.ma

كاين الحل

مع بنك أفريقيا، ديما

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 2.157.863.330 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 039 20 الدار البيضاء - المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112

أنا ابنة الجبل والهامش، ابنة تلك المسافات الطويلة التي كانت تفصل بين المدرسة والطفلة التي كنتها، انا "تابودرات" ضحية السياسات التي كانت سدا منيعا بين حلم التعلّم وواقع كان يفرض على كثير من بناتً جيلي أن ينتظرن فرصة تأتي متأخرة، أو لا تأتي أبدًا.

التحقتُ بالمدرسة العمومية في سنٍّ متأخر، بعد أن قطعتُ مئات الكيلومترات، بعيدًا عن حضن الأم ودفء العائلة. كان ذلك أشبه بالاختطاف، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، من بيئةٍ ثقافية وهويةٍ لغوية إلى عالمٍ آخر، كلُّ شيءٍ فيه مغاير وغريب.

حتى إن ذهني الطفولي البسيط كان يظن أن الجبال التي كنتُ أتسلّقها بسهولة في قريتي لن أستطيع تسلّقها بعد اليوم في عالمي الجديد، لأنها صارت من الزليج والموزاييك. وربما النقطة المضيئة في رحلتي هذه هي اني وعِوَضَ ان أتسلّق، سأتزحلق دون أن أُمزّق ملابسي، كما كان يحدث لنا على صخور قريتنا، حين كنا نتزحلق عليها صغارًا، ثم نتعرّض بعدها للتوبيخ لأننا مزّقنا ملابسنا.

كانت تجربة قاسية وواقعًا عنيفًا على طفلة صغيرة، لكنها لم تكن حالي وحدي، بل مرآةً لمعاناة جيلٍ كامل من أبناء وبنات القرى والجبال والواحات الذين كبروا على الهامش، في انتظار أن تلتفت إليهم الدولة.

تلك التجربة تركت في نفسي أثرًا عميقًا، وجعلتني اليوم أقرأ الخطاب الملكي الأخير بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية بعين مختلفة — بعين ابنة الهامش التي تعرف وجع البعد والتهميش، لكنها تؤمن أن المغرب القوي هو الذي ينصف أبناءه جميعًا، أينما وُجدوا.

جاء الخطاب الملكي واضحًا في دعوته إلى جعل الإصلاح فعلًا جماعيًا تشترك فيه الحكومة والبرلمان والمجالس المنتخبة والمجتمع المدني. غير أن الإصلاح الحقيقي، في نظري، يبدأ من حيث ينتهي اهتمام السياسات العمومية: من الهامش، من المدرسة البعيدة، من الطريق غير المعبّدة، ومن الفتاة التي تحلم بالعلم وسط جبال لا تصلها المدرسة ولا تصلها الحافلات.

لقد آن الأوان لأن نحسم في قضية التمييز الإيجابي لفائدة العالم القروي والمناطق الجبلية والواحات، ليس كمنّة، بل كحقٍّ في الإنصاف والعدالة المجالية. فهذه المناطق ليست عبئًا على الدولة، بل هي قلبها النابض وذاكرتها العميقة، ولا يمكن لأي نموذج تنموي أن ينجح إن لم ينصفها

ولإنصاف هذا المجال الجغرافي الواسع، لا بد من تسريع وتيرة، وتجويد إدراج اللغة الأمازيغية في كل المجالات الحيوية، من التعليم إلى الصحة والإدارة والعدل والإعلام. فهي ضرورة لا تقلّ أهمية عن باقي الإصلاحات، لأن الأمازيغية ليست مجرد لغة تواصل، بل جسرٌ يربط المواطن بهويته، ووسيلةٌ لإعادة الثقة في الدولة. وهذا ما أكده الدستور المغربي حين جعل الأمازيغية شأنًا وطنيًا ومسؤولية جماعية،

وما شدّد عليه جلالة الملك في خطبه المتتالية، حين دعا إلى بناء مغربٍ موحّدٍ في تنوعه، عادلٍ في مجالِه، ومنصفٍ في لغاته وثقافاته.

إنني، وأنا أستحضر طفولتي البعيدة، أقول بثقة: لا أريد لأي طفلٍ أو طفلة من أبناء الجبل أو الواحة أن يعيش التجربة نفسها. أريد أن يجد الطفل والطفلة المدرسة قريبة، وهما في حضن الوالدين، والمعلمة ناطقة بلغتهما، والطريق معبّدةً لهما نحو السوق والإدارة والمستشفى، ونحو المستقبل.

ذلك هو الإصلاح الحقيقي الذي ننتظره، وتلك هي العدالة التي تستحقها هذه البلاد.

وقديمًا قال الحكيم الأمازيغي:

ⵓⵀⵓⵔ ⵅ ⵓⵀⵓⵔ، ⵓⵔⵏⵓ
ⵙⵜⵜⵓⵔⵏ ⵓⵏ ⵔⵙⵀⵓⵓⵔ

Afus g ufus, aynna iZZayn ad yifsus

ما معناه: باليد في اليد يخف ما ثقل.

أمينة ابن الشيخ

صدر الوطن كبير لا يغضب...

أمينة ابن الشيخ

في خطوة إنسانية نبيلة، أقدمت المندوبية العامة لإدارة السجون على تمكين ناصر الزفزافي من حضور جنازة والده، ليلتحق بأهله ورفاقه في لحظة وداع أليمة، وليتلقى تعازي أسرته وأصدقائه وعموم الشعب المغربي. خطوة تستحق التنويه، لما تحمله من بُعد إنساني واحترام لحرمة الموت ومكانة الأسرة.

ولعل كلمة ناصر الزفزافي خلال هذه المناسبة حملت بدورها دلالات عميقة، حيث جدد الرجل مواقفه الوطنية الوحدوية، مؤكداً أنه لم يتزحزح يوماً عن حبه لبلاده، بكل جهاتها شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، كابن بار لهذا الوطن وغيور على استقراره ووحدته.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: ألم يحن الوقت لطي هذه الصفحة وإطلاق سراح هذا الرجل ورفاقه؟ أي قلب سيحتمل حال والدته وهي تغادر المقبرة وقد فقدت زوجها، ثم تُجبر مرة أخرى على فراق ابنها؟ كيف يمكن للأم زليخة، وهي تدفن توأم روحها، أن تتحمل فقدين متقاربين: الزوج في القبر، والابن وراء القضبان؟

إن هذا الوضع القاسي يفرض على الجميع وقفة ضمير، فالعدالة لا تكتمل إلا بالإنصاف، والوطنية لا تُختبر إلا بقدرة الدولة على احتضان أبنائها المختلفين معها ـ إن كان هناك اختلاف أصلاً. فالمغرب، وهو بلد يسعى إلى تعزيز مساره الديمقراطي وإعلاء قيم حقوق الإنسان، لا يمكنه أن يظل حبيس مقاربة أمنية لقضية اجتماعية وسياسية بامتياز.

إن إطلاق سراح ناصر الزفزافي ورفاقه، بل وجميع معتقلي الرأي، لن يكون ضعفاً للدولة، بل تجسيداً لقوتها وحكمتها. فالعفو شجاعة، والصفح حكمة، والمصالحة الحقيقية مع أبناء الوطن هي الضمانة الأقوى لوحدة البلاد واستقرارها.

اليوم، كل الأنظار تتجه نحو لحظة تاريخية ينتظرها المغاربة بصدق: لحظة الإفراج عن ناصر ورفاقه، وفتح صفحة جديدة تُعيد الثقة، وتؤكد أن هذا الوطن يتسع للجميع، مهما اختلفت الرؤى وتباينت المواقف.

وقديماً قال الحكيم الأمازيغي:

ⵓⵍⵎⵓⵔ ⵖⵓ ⵎⵓ ⵔⵜⵜⵡⵖⵜ

Anday ur da yttlugh

بمعنى: الإنسان الكريم رحب الصدر، لا يغضب ولا يحسد.

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

اي عدالة مجالية واجتماعية نريد لمغرب يسير بسرعتين ؟

دقت الاحتجاجات الاجتماعية السلمية التي عرفتها مختلف مناطق المغرب ، بدء من احتجاجات ساكنة المغرب العميق، وانتهاء باحتجاجات جيل زيد، ناقوس الخطر بشأن " المغرب الذي يسير بسرعتين". ونبهت الفاعلين السياسيين والحكوميين إلى ضرورة التحرك من أجل تصحيح الاختلالات المجالية والارتقاء بالبنيات التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تعاني التهميش والإقصاء والنسيان. فلا يمكن الحديث عن التنمية، إذا لم تكن معممة على كل جهات المغرب. ومن هذا المنطلق، يتعين الإصغاء والإنصات إلى مطالب المحتجين والتفاعل الإيجابي معها لأنها مطالب مشروعة وليست تعجيزية، فالمواطن يتطلع إلى العيش الكريم في مغرب يوفر له المرافق والخدمات الاجتماعية الضرورية.

الاحتجاجات الاجتماعية السلمية مجرد تنبيه، ولكنها أيضا فرصة تفرض على المسؤولين وضع العدالة المجالية في صدارة الأولويات و ضرورة توجيه الاهتمام نحو مغرب الهامش وتمكينه من الاستثمارات ومن بنيات وخدمات أساسية في المستوى المطلوب، تحقيقا للتنمية الشاملة ولمغرب يسير بسرعة واحدة،وليس بسرعتين.

◀ ملف من إعداد هيئة التحرير

من أجل مغرب بسرعة واحدة.. خارطة طريق ملكية تنتظر التنزيل

◀ جمال بورفيسي

وضع الملك محمد السادس، في مناسبتين، خطاب العرش 2025 وخطاب افتتاح السنة التشريعية الجديدة 10 أكتوبر 2025، الحكومة أمام رهان تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، من خلال تعبئة الجهود والموارد اللازمة الكفيلة بتقليص الفوارق المجالية وتحويل الجهود الاستثمارية والتنموية نحو المناطق الهشة والفقيرة، وإعطاء الأسبقية لإنشاء وتعزيز البنيات التحتية الأساسية وتوطين المشاريع التنموية في المناطق التي لم تستفد من المسار التنموي للمغرب، إنصافا لمغرب الهامش، وتحقيقا للتوازن المجالي المنشود.

وعبر الملك، في خطاب العرش 2025، عن رفضه لمغرب يسير بسرعتين، داعيا الحكومة إلى رفع وتيرة العمل من أجل تقليص الفوارق المجالية وتحقيق العدالة المجالية من خلال اعتماد سرعة واحدة لكل الجهات.

لقد جاء الخطاب الملكي مجسدا للوعي بضرورة التغيير، تغيير النمط التنموي الذي يكرس الفوارق بين الجهات والمناطق، حيث أكد الملك وهو يخاطب الشعب المغربي أنه لن يكون راضيا، "مهما بلغ مستوى التنمية الاقتصادية والبنيات التحتية، إذا لم تساهم، بشكل ملموس، في تحسين ظروف عيش المواطنين، من كل الفئات الاجتماعية، وفي جميع المناطق والجهات. لذا، ما فتئنا نولي أهمية خاصة للنهوض بالتنمية البشرية، وتعميم الحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم المباشر للأسر التي تستحقه".

وتأسف الملك أنه "ما تزال هناك بعض المناطق، لاسيما بالعالم القروي، تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة، بسبب النقص في البنيات التحتية والمرافق الأساسية . وهو ما لا يتماشى مع تصورنا لمغرب اليوم، ولا مع جهودنا في سبيل تعزيز التنمية الاجتماعية، وتحقيق العدالة المجالية"، ليخلص الملك إلى قولته الشهيرة إنه "لا مكان اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين".

الخطاب الملكي يضع الحكومة أمام مسؤولية التحرك والعمل الجاد من أجل تعميم المسار التنموي وتمكين المغاربة كافة من الاستفادة من ثماره وليس فقط مغاربة جهات معينة، الجهات المحظوظة التي تتركز فيها الاستثمارات والأوراش التنموية.

وهو ما جعل الخطاب الملكي يؤكد أنه "حان الوقت لإحداث نقلة حقيقية، في التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية" ، ويدعو إلى" الانتقال من المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية، إلى مقاربة للتنمية المجالية المندمجة"، فـ"هدفنا أن تشمل ثمار التقدم والتنمية كل المواطنين، في جميع المناطق والجهات، دون تمييز أو إقصاء"، حسب منطوق الخطاب الملكي.

ولهذه الغاية، يضيف الملك، وجهنا الحكومة "لاعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، يرتكز على تثمين الخصوصيات المحلية، وتكريس الجهوية المتقدمة، ومبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية. وينبغي أن تقوم هذه البرامج، على توحيد جهود مختلف الفاعلين، حول أولويات واضحة، ومشاريع ذات تأثير ملموس".

هذه الأولويات تهم على وجه الخصوص :

أولا : دعم التشغيل، عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية الجهوية، وتوفير مناخ ملائم للمبادرة والاستثمار المحلي؛

ثانيا : تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم، والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن، ويكرس العدالة المجالية؛

ثالثا: اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية، في ظل تزايد حدة الإجهاد المائي وتغير المناخ؛

رابعا : إطلاق مشاريع التأهيل الترابي المندمج، في انسجام مع المشاريع الوطنية الكبرى، التي تعرفها البلاد.

وبذلك يكون الملك قد رسم خارطة الطريق للتنميةالشاملة والمعممة على كافة الجهات بما يحقق العدالة المجالية المنشودة، للتصدي للفوارق ولثنائية المغرب الغني / المغرب الفقير.

وجدد الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة، وهي الأخيرة في الولاية الحكومية الحالية، التأكيد على ضرورة وأهمية تحقيق العدالة المجالية والترابية، مبرزا أن المغرب يفتح الباب، من خلال الديناميات التي أطلقها جلالته أمام تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر، بما يضمن استفادة الجميع من ثمار النمو، وتكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد في مختلف الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وأكد الملك أن " العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق المجالية ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية قد تتراجع أهميتها حسب الظروف، وإنما نعتبرها توجهاً استراتيجياً يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهاناً مصيرياً ينبغي أن يحكم مختلف سياساتنا التنموية".

"لذا، فإن توجه المغرب الصاعد نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، يتطلب اليوم تعبئة جميع الطاقات" يؤكد الملك، داعيا إلى "وتيرة أسرع وأثراً أقوى من الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، التي وجهنا الحكومة إلى إعدادها، وذلك في إطار علاقة رابح – رابح بين المجالات الحضرية والقروية".

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالقضايا الرئيسية ذات الأولوية التي حددناها، وعلى رأسها: تشجيع المبادرات المحلية والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وتأهيل المجال الترابي".

وإضافة إلى التو جيهات الملكية المتضمنة في خطاب العرش بخصوص التنمية الترابية، دعا الملك في خطاب افتتاح السنة التشريعية إلى التركيز أيضًا على القضايا التالية:

أولاً: إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات.

فلا يمكن، وفق الرؤية الملكية، "تحقيق تنمية ترابية منسجمة بدون تكامل وتضامن فعلي بين المناطق والجهات".

كما دعا الملك إلى إعادة النظر في" تنمية المناطق الجبلية، التي تغطي 30 في المئة من التراب الوطني، وتمكينها من سياسة عمومية مندمجة تراعي خصوصياتها ومؤهلاتها الكثيرة"، كما دعا إلى "التفعيل الأمثل والجدي لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل والمخطط الوطني للساحل، بما يساهم في تحقيق التوازن الضروري بين التنمية المتسارعة لهذه الفضاءات ومتطلبات حمايتها، وتثمين مؤهلاتها الكبيرة ضمن اقتصاد بحري وطني يخلق الثروة وفرص الشغل".

وحث الخطاب الملكي، في السياق نفسه، على "توسيع نطاق المراكز القروية، باعتبارها فضاءات ملائمة لتدبير التوسع الحضري، والحد من آثاره السلبية، على أن تشكل هذه المراكز الناشئة حلقة فعالة في تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية من المواطنين في العالم القروي."

لقد أصبحت الكرة، الآن في مرمى الحكومة الحالية والحكومات المقبلة لمباشرة تنزيل خارطة الطريق الملكية الهادفة إلى تحقيق التوازن الترابي ومراعاة العدالة المجالية في إنجاز المشاريع التنموية، والقطع مع النهج التدبيري الموروث عن الحقبة الاستعمارية التي رسمت خطوطا بين مغربين، أحدهما " نافع" والآخر " غير نافع".

احتجاجات المغرب العميق . . ناقوس خطر يضع "رفع الحكرة" في صدارة الأولويات

● جمال بورفيسي

في خطابين متتاليين، خطاب العرش 2025، وخطاب افتتاح السنة البرلمانية الجديدة 10 أكتوبر 2025، وجه الملك محمد السادس عنايته لمسألة العدالة الاجتماعية، في مؤشر دال على الأهمية التي يوليها الملك لمحو الفوارق الاجتماعية وتمكين المناطق المهمشة والنائية من ثمار التنمية .

ثمة وعي ملكي راسخ بأهمية العدالة الاجتماعية، فقد عبر الملك عن عدم رضاه على التفاوتات المجالية القائمة والناتجة عن تبعات سياسات عمومية جعلت محور الإهتمام منصبا على المغرب "المحظوظ"، الذي يستأثر بالبرامج التنموية والمشاريع الاستثمارية المتركزة أساسا في جهات محدودة، فيما تُبقي على المغرب العميق، مغرب المناطق النائية والجبلية والقروية، في الهامش.

هذه السياسة لا يمكن أن تستمر لأنها تكرس النهج الاستعماري الذي أفرز "مغربا نافعا" وآخر " غير نافع"، في الوقت الذي كان من الأولى بعد الاستقلال أن تبرز ثقافة تدبيرية جديدة لشؤون البلد والمواطنين، ثقافة حديثة تنبني على التوازن والعدالة الاجتماعية، وتضع الإنسان في صلب السياسيات العمومية، ثقافة توجه جهود الحكومات المتعاقبة على تنمية المغرب بجميع جهاته ومناطقه وعدم التمييز بينها .

لقد صار المغرب بعد الاستقلال مع الأسف على نهج الاستعمار الفرنسي الذي ميز بين الجهات، وخص جهات معينة : الشريط الساحلي الشمالي أساسا بالمشاريع التنموية، فيما غُيبت هذه المشاريع في مناطق أخرى. والمحصلة وجود مغرب بسرعتين، الأول يعرف دينامية على مستوى إنشاء وتأهيل البنيات التحتية الأساسية والخدمات الصحية الأساسية والتعليم، وآخر غارق في التخلف وفي مظاهر الإقصاء، الذي يعاني من تبعاته المواطن في القرى والجبال..

لقد كشف تقرير حديث للمندوبية السامية للتخطيط ، الفوارق الصارخة بين الجهات، حيث أبرز أن جهة الدار البيضاء-سطات هي القوة الاقتصادية الأولى للبلاد بحصة 32,2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الوطني، أي ثلث الثروة الوطنية، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بنسبة 15,7 في المائة، ثم طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 10,6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وأماط اللثام عن اتساع الفوارق في خلق الثروة.

وهكذا، ارتفع متوسط الفارق المطلق بين الناتج الداخلي الإجمالي لمختلف الجهات ومتوسط الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي من 73,3 مليارات درهم سنة 2022 إلى 83,1 مليار درهم في 2023.

هذه الفوارق كرست عدم الإنصاف بين الجهات، إذ منحت الامتياز في خلق الثروة والتنمية لمناطق محددة، فيما أدت إلى تنامي الشعور بالحكرة لدى ساكنة مغرب الهامش، التي تدفع ثمن هذا التمييز في التنمية وفي قطف ثمارها، بحيث فرض عليها أن تعيش في ظل الهشاشة والفقر الاجتماعيين، وأصبحت منزوية تعاني التهميش والإقصاء ،محرومة من الخدمات الصحية وغياب فرص التكوين والشغل وهو ما يفسر بروز ظاهرة المسيرات الشعبية السلمية التي عرفتها عدد من المناطق في المغرب خلال فصل الصيف الماضي، والتي انتفضت ضد الحكرة والتمييز.

من أبرز تلك المسيرات، المسيرة الاحتجاجية لساكنة آيت بوكماز، التي أعادت إلى الواجهة مطلب العدالة المجالية، إذ رفعت شعار تحسين الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية الأساسية : الشبكة الطرقية، شبكة الاتصالات، شبكة الماء والكهرباء، كما أعادت إلى الواجهة ضرورة توجيه العناية نحو المناطق الجبلية، والقطع مع السياسات العمومية التي تهمش البادية والجبل وتحرم ساكنتهما من خدمات أساسية.

مسيرات الهامش جسدت فشل السياسات العمومية في تحقيق العدالة المجالية، وهو ما نبه إليه الملك من خلال التعبير عن المغرب الذي يسير بسرعتين، ودعوته إلى إحداث تغيير جذري في ثقافة التدبير تراعي التوازن و تعميم المسار التنموي على كافة الجهات والمناطق، عوض مواصلة العمل بالنمط التدبيري التقليدي الذي أثبت عقمه وخطورته على السلم الاجتماعي، وتسبب في هزات اجتماعية تجسدت في تنامي موجة الاحتجاجات، التي تحولت إلى فعل احتجاجي بنيوي في السنوات الأخيرة.

من أهم مكتسبات المسيرات الاحتجاجية أنها دقت ناقوس الخطر بشأن التفاوتات المجالية ودفعت المسؤولين المحليين وعلى المستوى المركزي ، بعد اكتشاف الخطأ المرتكب في التمييز بين الجهات والمناطق وتبعاته الاجتماعية والاقتصادية، إلى مراجعة أسلوب التدبير والتفكير في بلورة سياسات عمومية توازن بين الجهات ، ولا تكرس الثنائية الملغومة: مغرب غني منتج للثروة وآخر فقير ومفقر بفعل تغييب المشاريع التنموية.

كذلك، فرضت المسيرات الاحتجاجية على المسؤولين الإنصات إ لى هموم وانشغالات ساكنة مغرب الهامش، مغرب الفقر والهشاشة. تحدث المنتخبون والمسؤولون المحليون عن مشاكل الساكنة وتعهدوا بالتفاعل الإيجابي مع كافة مطالبها.

دقت المسيرات الاحتجاجية ناقوس الخطر لأنها شملت مختلف المناطق في المغرب ولم تقتصر على مسيرة واحدة أو اثنين، مما يفرض تغيير العقليات في تدبير شؤون المواطنين، من خلال رفع الحيف عن ساكنة مهمة تعيش في الهامش.

فلم تكن مسيرة آيت بوكماز هي الوحيدة، بل كان ثمة مسيرات متعددة في أقاليم أزيلال وبني ملال، وتاونات,,,طالبت بالإنصاف ورفعت شعارات ضد الحكرة والنسيان.

أخرجت المسيرات الاحتجاجية مناطق الهامش من الظل، لتُصبح تحت الأضواء، وحركت المسؤولين الذين اكتشفوا حجم الخطأ المرتكب، وانتبهوا إلى ضرورة العمل من أجل تدارك الخصاص الذي تعانيه المناطق النائية والمهمشة.

تحرك المجتمع المدني ليطالب بالعناية بمناطق الهامش، إنصافا لساكنتها . الائتلاف المدني من أجل الجبل، بادر في مارس 2023 إلى جمع التوقيعات اللازمة لوضع ملتمس تشريعي لإخراج "قانون الجبل" إلى حيز الوجود، وجدد بمناسبة تضامنه مع احتجاجات ساكنة آيت بوكماز ، مطلبه بسن إطار تشريعي خاص بالمناطق الجبلية، يضمن العدالة المجالية، ويضع حدا للفجوة التنموية بين المركز والهامش.

الاحتجاجات التي تندلع في المناطق الجبلية، بين الفينة والأخرى، تجسد حجم ممعاناة الساكنة مع الخصاص في المرافق والخدمات الأساسية؛ التي استفحلت مع توالي سنوات الجفاف وندرة الموارد المائية، و قلة المداخيل وموارد العيش.

الاهتمام الملكي الذي عبر عنه الملك في خطاب العرش 2025 ثم في خطاب افتتاح السنة التشريعية الجديدة، من شأنه أن يعيد قطار التنمية إلى سكته الطبيعية، من خلال إعادة توزيع المشاريع التنموية لتمتد إلى المناطق التي تعاني التهميش والإقصاء ، و ترجمة العناية الملكية بمناطق الهامش إلى برامج عملية ومشاريع تنموية ملموسة تستجيب لحاجيات ومتطلبات سكان المناطق النائية والبوادي والقرى.

إنها فرصة جديدة تضع العدالة المجالية في صدارة المطالب الأساسية لساكنة المغرب العميق و ضرورة توجيه الاهتمام نحو مغرب الهامش وتمكينه من الاستثمارات ومن بنيات وخدمات أساسية في المستوى المطلوب، حتى لا يشعر مواطن الجبل والبادية بالحكرة والتمييز، ويشعر بأنه يحظى بالاهتمام وتتعزز ثقته بمغرب الغد، المغرب الصاعد، المغرب المزدهر بكل جهاته.

من حراك الريف إلى احتجاجات جيل زيد.. المطالب الاجتماعية تحرك الشارع المغربي

حركت احتجاجات الريف في 2016، المياه الراكدة لوضع اجتماعي واقتصادي صعب ، كما خلخل واقع السياسات العمومية التي كرست تهميش منطقة الريف لعقود طويلة ، فلا مشاريع تنموية ولا رؤية واضحة ولا إرادة سياسية للنهوض بالمطقة الغارقة في إشكالات التنمية التي انعكست سلبا على الواقع الاجتماعي للساكنة.

أعادت احتجاجات الريف التي انطلقت شرارتها من مدينة الحسيمة، إلى الأذهان معاناة منطقة الريف مع التهميش والإقصاء.وشكلت وفاة الشاب محسن فكري يوم 28 أكتوبر 2016، صدمة ومنطلقا لحراك امتد لسبعة شهور.

واقعة وفاة محسن فكري تختزل التهميش الذي تعانيه المنطقة والذي فجر احتجاجات قامت على السلمية ورفعت لائحة مطالب اجتماعية تتضمن أساسا تعزيز المرافق الصحية والارتقاء بمنظومة التربية والتكوين، وتعزيز البنيات التحتية الأساسية.

استغرقت الاحتجاجات ما يقرب من سبعة شهور قبل أن تنتهي باعتقال قادة الحراك، في مقدمتهم ناصر الزفزافي الذي اعتقل يوم 29 ماي 2017. وفي ليلة الثلاثاء 26 يونيو 2018 تم الحكم على معتقلي الحراك بأحكام طويلة الأمد، أطولها السجن النافذ لمدة 20 سنة على ناصر الزفزافي وبعض رفاقه الآخرين. بالإضافة إلى أحكام أخرى شملت باقي المعتقلين السياسيين.

في أواخر ماي الماضي شهدت مناطق عديدة في مغرب الهامش، موجة من المسيرات طالبت برفع الحيف الاجتماعي و التهميش ونادت بخدمات صحية وتعليمية في مستوى حاجيات ومتطلبات الساكنة. أبرزها مسيرة آيت بوكماز التي طالبت بتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية وتقوية شبكة الاتصالات و البنيات الطرقية، بما من شأنه أن يُسهم في فك العزلة عن المنطقة والساكنة.

كما انطلقت ساكنة دواوير منطقة أوزيغمت بإقليم تنغير، القريبة من آيت بوكماز، في مسيرة مماثلة كانت تقصد العاصمة الرباط، لكنها توقفت في المنطقة بعد تلقي المحتجين لوعود من طرف المسؤولين المحليين بتحقيق المطالب المعبر عنها.

عشرات المسيرات نظمها مواطنون في مناطق مختلفة، قطعوا مسافات طويلة سيراً على الأقدام، مطالبين بحقوق اجتماعية أساسية، على غرار مسيرة أبناء قبيلة أسيف المال بإقليم شيشاوة صوب ولاية مراكش آسفي، احتجاجاً على الاختلالات التي شابت إعادة الإعمار لفائدة ضحايا زلزال الحوز، ومسيرة أبناء دواوير في إقليم تارودانت نحو أكادير للسبب نفسه، وكذلك مسيرة أخرى لأبناء جماعة إهديل نحو مقر عمالة شيشاوة، مطالبين بالماء والكهرباء وتراخيص البناء... وانخرط سكان دواوير معزولة بجماعة فم العنصر بإقليم بني ملال، في مسيرات مماثلة عكست عمق أزمة العطش والتهميش التي تضرب مناطق بجهة بني ملال-خنيفرة، لتضع المسؤولين أمام المحك وتدفعهم إلى إنصاف مناطقهم، والارتقاء بالبنيات التحتية الأساسية وبالخدمات الاجتماعية.

انطلقت شرارة الاحتجاج ، حين قرر العشرات من سكان دواوير إغرضان وتاوريرت وأيت وهرماش، من رجال ونساء وأطفال، أن يغادروا بيوتهم في سفوح الجبال وقراهم المنسية، ليقطعوا عشرات الكيلومترات في اتجاه مقر ولاية بني ملال-خنيفرة، رافعين مطالب بسيطة تشكل ضرورات الحياة : توفير الماء، الذي من شأنه أن يعفي نساءهم وأطفالهم من قطع مسافات طويلة يوميا لجلبه من عيون بعيدة، وشبكة طرقية تفك عزلتهم.

رفعوا شعارات تندد بـالحيف الاجتماعي . تحدثوا عن معاناتهم جراء غياب الماء الصالح للشرب ، ووعورة المسالك الطرقية التي تحول دون قضاء أغراضهم اليومية ودون وصول المرضى إلى المستشفيات في الوقت المناسب..

وما إن هدأت شرارة الاحتجاجات الاجتماعية واحتجاجات العطش بعد تقديم وعود بتحسين أوضاع ساكنة المغرب المنسي، حتى انطلقت أشكال احتجاجية جديدة، ليس في مناطق المغرب العميق،هذه المرة، بل في مراكز حضرية، حيث خرجت حشود من شباب جيل زيد إلى شوارع المدن لتحتج ضد الواقع المتردي للخدمات الصحية في المستشفيات العمومية، وضد واقع تعليمي وتكويني يرزح تحت ثقل مختلف الإشكالات التي لا تستجيب لانتظارات الشباب..

الوقفات والمسيرات الاجتماعية لجيل زيد، والتي انطلقت في 27 شتنبر الماضي، رفعت شعارات تندد بالفساد وتطالب بتحسين الأوضاع الاجتماعية، عوض تركيز الاهتمام فقط على التظاهرات الكبرى ومنها التظاهرات الرياضية. هدف الشباب إثارة انتباه المسؤولين إلى المشاكل التي تعانيها هذه الفئة والعمل على معالجتها وحلها.. ورغم ما شاب الاحتجاجات في اليومين الأولين من أعمال التخريب بفعل تسلل بعض المخربين واستغلال المنحرفين لها في إشعال فتيل العنف والشغب، إلا أنها انطلقت بقاعدة ومبدأ السلمية، وهو ما تجسد في اختيار المحتجين الشباب، بعد وقوع الانفلاتات، لأماكن محددة للاحتجاج، حتى لا تندس العناصر المخربة في الوقفات الاحتجاجية. وثمة إرادة لدى الشباب في المضي قدما في تنظيم الوقفات الاجتماعية السلمية إلى غاية تحقيق مطالبهم، القاسم المشترك بين حراك الريف والمسيرات الاجتماعية و مسيرات العطش واحتجاجات جيل زيد.. هي أنها تنادي بمطالب اجتماعية ملحة تتمثل في الحق في تحسين جودة التعليم والتكوين والارتقاء بمنظومة الصحة العمومية، والحق في سكت لائق..وفي التشغيل.

وعلى ذكر التشغيل تجدر الإشارة إلى أن مستويات البطالة مرتفعة لدى الخريجين والشباب، وهو ما يفسر مطالب الشباب المتعلقة بتكوين مناسب يراعي متطلبات سوق الشغل، ولا يقود إلى البطالة.

لقد دقت المسيرات الاحتجاجية ناقوس الخطر بشأن احتياجات المواطنين، وضرورة العمل على التفاعل الإيجابي والبناء مع المطالب المرفوغة، وهي مطالب مشروعة وقابلة للتحقيق، وليست تعجيزية. مطالب من أجل توفير إطار العيش الكريم،، وضمان حد أدنى من الخدمات الاجتماعية، بما يحعل المواطن بحس بالكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية وينمي فيه الثقة بمستقبل واعد لهم ولأبنائهم وللأجيال الصاعدة.

لقد وضعت الاحتجاجات الاجتماعية الفاعل السياسي والحكومي أمام المحك، وأمام رهان العمل من أجل تغيير ظروف عيش ساكنة المغرب العميق، مغرب المناطق النائية والجبال.. من خلال برامج وأوراش وخدمات تروم تعزيز البنيات التحتية الأساسية و النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لساكنة مناطق الهامش.

إن تعميم التنمية المجالية من شأنه أن يضمن السلم الاجتماعي ويحد من وتيرة الاحتجاجات، وكل تنصل من المسؤولية أو إهمال لمطالب الساكنة من شأنه أن يثير مشاكل اجتماعية ويفجر احتجاجات جديدة .. وهو ما يفرض التعامل بالجدية وبروح المسؤولية مع المطالب المرفوعة تفاديا لأن تتكرر مشاهد المسيرات على الأقدام، ومشهد مسيرات العطش مع اقتراب فصول الصيف.

● جمال بورفيسي

تنمية المغرب الأمازيغي : آفاق وإكراهات

* الدكتور محمد اشتاتو

المقدّمة

تشكل التنمية في المغرب الأمازيغي إشكالية معقدة تتجاوز البعد الاقتصادي البحت لتلامس قضايا الهوية، الاعتراف الثقافي، العدالة الاجتماعية، والإنصاف الترابي. فالمناطق الأمازيغية الممتدة عبر جبال الأطلس الكبير والمتوسط والصغير، والريف، وأجزاء واسعة من الجنوب الشرقي والساحلي، تعاني من اختلالات هيكلية عميقة في البنية التحتية والخدمات العمومية مقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى مثل الدار البيضاء، الرباط، أو مراكش. (World Bank, 2019) هذا التفاوت البنيوي يعكس تاريخًا طويلاً من التهميش السياسي والاقتصادي الذي طبع علاقة الدولة المركزية بالأطراف، حيث ظلت المناطق الأمازيغية في المخيال السياسي للدولة فضاءً للمراقبة الأمنية أكثر منها مجالاً للتخطيط التنموي المتكامل. (Silverstein, 2004)

لقد شهد المغرب منذ مطلع الألفية الثالثة ديناميات جديدة أبرزها تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001، والاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة رسمية سنة 2011، وهي خطوات تعكس تحولات مهمة في العلاقة بين الدولة والهوية الأمازيغية. غير أن هذا الاعتراف الرمزي والمؤسساتي لم يُترجم بالكامل إلى مشاريع ملموسة تعالج الفوارق المجالية أو تحسن شروط العيش اليومي للسكان المحليين في التنمية، والأنماط التقليدية للتنظيم الاجتماعي في السياسات، حتى تكتسب هذه التنمية شرعية وفعالية على أرض الواقع.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يروم مناقشة أبعاد التنمية في المغرب الأمازيغي من خلال التركيز على الآفاق الممكنة والإكراهات البنيوية والمؤسساتية والبيئية التي تحدّ منها. سنعتمد على مقاربة متعددة الأبعاد تجمع بين التحليل التاريخي-الاجتماعي والاقتصادي-السياسي، مع استحضار الأدبيات الأكاديمية والتقارير التنموية، وذلك لفهم دينامية "التنمية المؤجلة" في هذه المناطق واستشراف مستقبلها.

الإطار المفاهيمي والمنهجي

من أجل مقاربة موضوع التنمية في المغرب الأمازيغي، يستلزم الأمر أولاً تحديد المفاهيم الأساسية.

- التنمية المحلية المندمجة: تُفهم باعتبارها مقاربة شمولية تهدف إلى تحسين مؤشرات التعليم والصحة والبنية التحتية والاقتصاد المحلي، مع الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والبيئية. (World Bank, 2019)

- التنمية الثقافية: لا تنحصر في البعد اللغوي أو الفلكلوري، بل ترتبط بخلق بيئة تمكّن السكان المحليين من التعبير عن هويتهم ولغتهم في التعليم والإعلام والإدارة، ما يعزز المشاركة المدنية ويقوي الاندماج الاجتماعي.

- الهوية الأمازيغية: تُعتبر رصيدًا تاريخيًا وثقافيًا واجتماعيًا يمتد جذوره إلى قرون طويلة، ويشكّل قاعدة لخلق "رأسمال اجتماعي" محلي يمكن أن يكون عنصر قوة للتنمية إذا ما تم استثماره بشكل إيجابي. (Silverstein, 2004)

- العدالة المجالية: مفهوم محوري لفهم الاختلالات بين المركز والهامش، ويعني التوزيع العادل للموارد والخدمات عبر الأقاليم والجهات، بما يحدّ من الفوارق الصارخة التي تعاني منها المناطق الجبلية والريفية.

أما على المستوى المنهجي، فإن البحث يعتمد على تحليل نوعي يستند إلى مراجعة الأدبيات الأكاديمي(Boukouss, 2016)، (Silverstein( )، بالإضافة إلى تقارير المؤسسات الوطنية (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية) (World Bank, 2019) كما نستحضر مقاربة تاريخية لفهم تراكمات التهميش منذ الحقبة الاستعمارية وما بعدها، ومقاربة سوسيولوجية لفهم علاقة الهوية بالسياسات العمومية.

الخلفية التاريخية والسياق المؤسسي

لفهم التنمية في المغرب الأمازيغي، لا بد من استحضار الجذور التاريخية التي شكلت علاقة الدولة بالمجالات الجبلية والريفية. فقبل الحماية الفرنسية والإسبانية، كان التنظيم الاجتماعي الأمازيغي يقوم على مؤسسات محلية مثل الجماعة (مجلس القرى والقبائل) والعرف (نظام القوانين العرفية)، وهما إطاران أساسيان لإدارة الموارد وتسوية النزاعات غير أنّ الحقبة الاستعمارية غيّرت هذه التوازنات بشكل جذري. فقد عملت سلطات الحماية على اختراق البنى التقليدية عبر سياسات "الظهير البربري" (1930) الذي سعى إلى عزل المناطق الأمازيغية قانونيًا وثقافيًا، مما ترك أثرًا عميقًا في الذاكرة الجماعية. (Chtatou, 2024)

بعد الاستقلال سنة 1956، ركّزت الدولة المركزية سياساتها التنموية على المدن والسواحل، حيث تتركّز الأنشطة الصناعية والتجارية، بينما ظلت المناطق الجبلية والريفية تُعامل باعتبارها "مناطق هامشية" تحتاج أساسًا إلى مراقبة أمنية، خاصة بعد انتفاضات الريف (1959-1958) وأحداث سنوات السبعينيات والثمانينيات. هذا الخيار السياسي أفرز حالة من التنمية غير المتوازنة، حيث استمر تراكم الثروات في المحاور الساحلية (طنجة–الدار البيضاء–أكادير)، مقابل بقاء الأطلس والريف على هامش النمو الوطني. (Waterbury, 1970)

على المستوى المؤسسي، برزت منذ مطلع الألفية مبادرات مهمة لتجاوز هذا الوضع، أهمها:

1- المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي تأسس سنة 2001 وأُنيطت به مهمة تطوير اللغة الأمازيغية وإدماجها في التعليم والإعلام والحياة العامة.

2- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها الملك محمد السادس سنة 2005، والتي استهدفت تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وإن كانت نتائجها متفاوتة من منطقة إلى أخرى.

3- دستور 2011 الذي نصّ صراحة على الطابع الرسمي للأمازيغية إلى جانب العربية، وفتح الباب أمام سياسات إندماجية جديدة. غير أن تفعيل هذا الاعتراف الدستوري ظل بطيئًا بسبب عراقيل مؤسساتية ومالية وبيروقراطية (Boukouss, 2016).

الإطار النظري: التنمية بين الهوية والاعتراف

يشكل سؤال التنمية في المغرب الأمازيغي جزءًا من نقاش أوسع حول العلاقة بين الهوية والثقافة والتنمية، فقد بينت الأدبيات السوسيولوجية والأنثروبولوجية أنّ التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تقنية، بل هي أيضًا عملية رمزية، في نظر شارل تايلور (1994)، لا يمكن لأي جماعة أن تحقق تنمية فعلية إذا لم يتم الاعتراف بهويتها وكرامتها في الفضاء العمومي. الأمر ذاته ينطبق على الأمازيغية التي طالما اعتُبرت في الخطاب الرسمي "ثقافة محلية" لكنها في الواقع مكوّن أساسي للهوية الوطنية.

كما أن مقاربة بيير بورديو (1977) حول مفهوم "الرأسمال الرمزي" تسمح بفهم كيف أن اللغة والثقافة الأمازيغية تشكلان موردًا غير مادي يمكن تحويله إلى قوة اجتماعية واقتصادية إذا ما تم تثمينه في التعليم والإعلام والسياحة والصناعات الثقافية. هذا يتقاطع مع أطروحات كليفورد غيرتز (1973) التي ترى أن الثقافة ليست مجرد تراث، بل هي نظام من الرموز والمعاني يؤطر السلوك الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي لا يمكن فصل التنمية عن القيم والعادات المحلية.

أما على المستوى التاريخي، فإن ابن خلدون (1967) قدّم إطارًا مبكرًا لفهم الدينامية القبلية في المغرب الأمازيغي من خلال نظريته حول "العصبية"، حيث اعتبر أن قوة الجماعة لا تُقاس فقط بمواردها المادية بل أيضًا بقدرتها على التضامن الداخلي. هذه العصبية شكلت أساس صعود العديد من الدول الأمازيغية في العصور الوسطى (المرابطون، الموحدون، المرينيون). واليوم، يمكن القول إن التنمية المستدامة في المناطق الأمازيغية تتطلب إحياء نوع جديد من العصبية الإيجابية، أي التضامن الاجتماعي والمؤسساتي، لكن في إطار حديث قائم على التعاونيات والجمعيات المحلية.

الخلفية التاريخية للتنمية في المغرب الأمازيغي

1- مرحلة ما قبل الحماية

عرفت المناطق الأمازيغية قبل الاستعمار الفرنسي والإسباني نوعًا من الاستقلال الذاتي في التسيير المحلي عبر مؤسسات مثل "الجماعة" و"أجماعن"، حيث كان القرار يُتخذ بشكل تشاركي. هذه المؤسسات لعبت دورًا في تدبير الموارد الطبيعية (الماء، الأرض، الغابة) وفق قواعد عرفية صارمة ضمنت التوازن البيئي والاجتماعي لقرون .(Hart, 1976) غير أن غياب بنية دولتية قوية جعل هذه المناطق عرضة للتهميش السياسي والاقتصادي

2- فترة الاستعمار

مع فرض نظام الحماية (1912–1956)، سعت فرنسا وإسبانيا إلى إعادة تشكيل المجال الأمازيغي عبر سياسة "الظهير البربري" (1930) ومحاولات تقسيم المجتمع المغربي إلى عرب وأمازيغ. كما ركّزت المشاريع الاستعمارية على استغلال الموارد الطبيعية (المعادن، الغابات) دون استثمار حقيقي في تنمية المجتمعات المحلية. الطرق والبنيات التحتية التي أنشأها الاستعمار كانت موجهة بالأساس لخدمة مصالحه العسكرية والاقتصادية. هذه المرحلة رسخت التفاوت بين المدن الساحلية المزدهرة والمناطق الجبلية والداخلية المهمشة. (Pennell, 2000)

3- مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد 1956، ركّزت الدولة المغربية المستقلة على بناء وحدة وطنية قوية، لكن ذلك جاء أحيانًا على حساب التنوع الثقافي والمجالي. فقد اعتُمد نموذج تنموي متمركز حول المدن الكبرى (الدار البيضاء، الرباط، فاس) والصناعة الحديثة، بينما ظلت المناطق الأمازيغية تُنظر إليها كخزان للموارد البشرية (الهجرة نحو المدن أو الخارج) والمواد الأولية. برامج التنمية القروية ظلت محدودة الأثر، مما زاد من اتساع الفوارق بين المجال الحضري والقروي.

4- مرحلة ما بعد دستور 2011

شكّل دستور 2011 نقطة تحول، إذ اعترف لأول مرة بالأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، وفتح آفاقًا جديدة، ورغم ذلك، فإن تنزيل هذا الاعتراف ظل بطيئًا ومتعثّرًا، حيث يواجه صعوبات تتعلق بالتمويل والتنسيق بين المؤسسات. في المقابل، أطلقت الدولة برامج كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2005) التي ساهمت في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية، لكنها لم تعالج جذور التفاوتات المجالية بشكل جذري (Debackere & Akouh, 2021).

الإكراهات البنيوية التي تواجه التنمية في المغرب الأمازيغي

1- الإكراهات الاقتصادية: تعاني المناطق الأمازيغية من ضعف البنية الاقتصادية المنتجة، حيث يظل النشاط الفلاحي التقليدي (الزراعة البعلية، تربية الماشية) هو المصدر الأساسي لعيش أغلب الأسر. هذه الأنشطة تتسم بالهشاشة وتعتمد على أنماط إنتاج تقليدية قليلة المردودية، ما يجعلها شديدة التأثر بالتغيرات المناخية والجفاف. كما أن غياب صناعات تحويلية محلية يحرم هذه المناطق من الاستفادة من منتجاتها الطبيعية، إذ يتم غالبًا تسويقها خامًا. بينما (Funnell, 1995) الاستثمارات الخاصة ضعيفة وتظل محدودة بسبب ضعف البنيات التحتية (طرقات، كهرباء، ماء) وصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي. ورغم بعض المبادرات الحكومية لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، فإنها غالبًا ما لا تصل إلى القرى الجبلية أو الواحات النائية، مما يكرس الحلقة المفرغة للفقر والتهميش.

2- الإكراهات الاجتماعية: على المستوى الاجتماعي، تعاني المناطق الأمازيغية من نقص حاد في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة. فرغم توسع شبكة المدارس، فإن نسب الهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة تظل مرتفعة جدًا خاصة في صفوف الفتيات بسبب الفقر وبعد المؤسسات التعليمية عن القرى. أما في مجال الصحة، فإن غياب المستشفيات الإقليمية وضعف التجهيزات الطبية يضطر السكان إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى المدن الكبرى. هذا الواقع يكرس شعورًا بـ"اللامساواة المجالية" ويعمّق فجوة الثقة بين السكان. (Saadi et al., 2016) كما أن خلقت الهجرة الداخلية والخارجية تحولات ديموغرافية عميقة : فقد عرفت العديد من المناطق نزيفًا سكانيًا، حيث يهاجر الشباب إلى المدن الكبرى أو إلى أوروبا، تاركين وراءهم مجتمعًا يغلب عليه الطابع المسنّ. هذه الظاهرة تحرم القرى من طاقاتها البشرية النشيطة، وتزيد من هشاشة الاقتصاد المحلي.

3- الإكراهات البيئية: تُعدّ البيئة من أكبر التحديات التي تواجه المغرب الأمازيغي. فالمناطق الجبلية والواحات تعاني من تدهور خطير في الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط، الرعي الجائر، قطع الغابات، والتوسع العمراني غير المنظم. كما أن التغير المناخي أدى إلى تراجع التساقطات المطرية وتكرار موجات الجفاف، مما أثر بشكل مباشر الزراعة التقليدية التي يعتمد عليها السكان (World Bank, 2019) وأدى الى تراجع الموارد المائية وتدهور نظام والنظام البيئي التاريخي الذي كان قائمًا على الفلاحة المسقية ونظام "الخطارات". هذا التدهور البيئي لا يهدد الأمن الغذائي فحسب، بل يهدد أيضًا استمرارية أنماط عيش وثقافة موروثة عبر قرون.

4- الإكراهات الثقافية والرمزية: رغم الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية، فإن تنزيل هذا الاعتراف ما يزال متعثرًا. فاللغة الأمازيغية لم تُدمج بعد بالشكل الكافي في النظام التعليمي، حيث ما تزال تواجه مشاكل تتعلق بغياب المدرسين المؤهلين والمناهج الموحدة. كما أن حضور الأمازيغية في الإعلام العمومي يبقى محدودًا مقارنة بالعربية والفرنسية هذا الوضع يخلق شعورًا لدى السكان بأن الاعتراف الدستوري محدود. كـ"تراث فولكلوري" يتم استثماره سياحيًا، دون أن يتم تثمينه كرافعة تنموية حقيقية قادرة على خلق اقتصاد ثقافي وصناعات إبداعية منافسة. (Silverstein, 2011)

5- الإكراهات الرقمية والمعرفية: في عصر الثورة الرقمية، تظل المناطق الأمازيغية خارج خرائط التحول الرقمي. فالولوج إلى الإنترنت عالي الصبيب ضعيف أو منعدم في الكثير من القرى الجبلية، ما يحرم الشباب من فرص التعليم عن بعد، التجارة الإلكترونية، والعمل في الاقتصاد الرقمي. كما أن ضعف البنية

التكنولوجية يكرّس العزلة . يجعل هذه المناطق عرضة لمزيد من التهميش في اقتصاد (Debackere & Akouh, 2021) غياب مراكز بحثية هذه الجهات، مما يجعل الأبحاث حول الموارد المحلية والابتكار في الزراعة الجبلية أو الطاقات المتجددة شبه غائبة. هذا الغياب يحرم السياسات التنموية من الأساس العلمي الضروري لتصميم حلول مستدامة.

آفاق جديدة للتنمية في المغرب الأمازيغي

1- الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

إن التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه المغرب الأمازيغي تجعل من الاقتصاد الأخضر خيارًا استراتيجيًا لا مفر منه. فالاعتماد على أنشطة فلاحية تقليدية غير مستدامة أصبح غير كاف في ظل التغير المناخي، مما يفرض تبني أنماط إنتاج صديقة للبيئة تراعي الاقتصاد في استهلاك الماء والطاقة. يمكن تطوير الزراعة البيولوجية كقطاع واعد قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصة وأن المنتوجات الطبيعية المغربية (مثل الزعفران، اللوز، زيت الأركان) مطلوبة في الأسواق العالمية إذا ما تم تسويقها بعلامات الجودة والشهادات البيئية.

إضافة إلى ذلك، يمكن لتثمين النفايات وتطوير الصناعات البيئية أن يخلق فرص عمل للشباب المحلي، ويحوّل التحديات البيئية إلى فرص اقتصادية.

2- الطاقات المتجددة كرافعة للتنمية

تتوفر المناطق الأمازيغية على إمكانات هائلة في مجال الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية والريحية. فالجنوب الشرقي والصحراء مناطق مشمسة على مدار السنة، مما يجعلها مثالية لإنشاء محطات شمسية صغيرة ومتوسطة قادرة على تزويد القرى بالكهرباء بأسعار منخفضة. كما أن المرتفعات الجبلية يمكن أن تستضيف توربينات رياح لتوليد الطاقة. إدماج هذه المشاريع في نسيج الاقتصاد المحلي سيضمن تقليص التبعية للطاقات الأحفورية ويخلق فرص عمل جديدة في مجالات التركيب والصيانة والتسيير. (World Bank, 2019)

3- التعليم ثنائي اللغة وتثمين الرأسمال البشري

لا يمكن تصور أي تنمية دون استثمار في الرأسمال البشري. والمناطق الأمازيغية تحتاج إلى نموذج تعليمي يستجيب لخصوصياتها اللغوية والثقافية. إن إدماج الأمازيغية إلى جانب العربية واللغات الأجنبية (خاصة الفرنسية والإنجليزية) في التعليم يفتح أمام الأطفال آفاقًا معرفية أوسع ويعزز ثقتهم بأنفسهم وهويتهم. التعليم ثنائي أو ثلاثي اللغة ليس فقط مسألة إنصاف لغوي، بل هو أداة للتنمية لأنه يمكّن الأجيال الصاعدة من الاندماج في الاقتصاد الوطني والعالمي دون فقدان جذورهم الثقافية. (Ennaji, 2005)

كما ينبغي ربط التعليم بسوق الشغل المحلي عبر إدخال تكوينات مهنية مرتبطة بالزراعة المستدامة، السياحة البيئية، الطاقات المتجددة، والصناعات التقليدية، بما يضمن تقليص البطالة وتحفيز روح المبادرة.

4- تمكين المرأة الريفية

تشكل المرأة في المغرب الأمازيغي ركيزة أساسية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تساهم في الزراعة، الحرف، التربية، وتسيير شؤون الأسرة. غير أنها تعاني من الهشاشة والتهميش بسبب الأمية، ضعف التكوين، وقلة الولوج إلى الموارد المالية. تمكين المرأة الريفية عبر برامج محو الأمية، التكوين المستمر، ودعم المشاريع النسائية سيحدث تحولًا جذريًا في بنية الاقتصاد المحلي.

وقد أثبتت التجارب أن التعاونيات النسائية في إنتاج زيت الأركان أو الزعفران ساهمت في تحسين مستوى العيش وإعطاء النساء مكانة اجتماعية جديدة، مما يبرهن أن إدماج المرأة في التنمية ليس فقط مطلبًا حقوقيًا، بل هو ضرورة اقتصادية. (Allal & Pierret, 2013)

5- الرقمنة كأفق واعد

رغم ضعف البنية الرقمية الحالية، فإن الرقمنة تشكل أفقًا استراتيجيًا للمغرب الأمازيغي. الاستثمار في تعميم الإنترنت عالي الصبيب وتوفير التكوين الرقمي للشباب

والنساء يمكن أن يحوّل المناطق الجبلية إلى فضاءات منفتحة على الاقتصاد العالمي. التجارة الإلكترونية مثلًا تمكّن التعاونيات من تسويق منتجاتها مباشرة للمستهلكين الدوليين دون وسطاء، بينما التعليم عن بُعد يتيح للأطفال والشباب الولوج إلى موارد معرفية لم تكن متاحة من قبل. (Debackere & Akouh, 2021)

إن إدماج الرقمنة في المشاريع التنموية سيقلص من الفجوة المجالية ويعيد ربط المناطق الأمازيغية بالاقتصاد العالمي.

الإكراهات البنيوية أمام التنمية في المغرب الأمازيغي

1- الفوارق المجالية وضعف البنية التحتية

المؤشرات التنموية تكشف بوضوح أنّ المناطق الأمازيغية تعاني من فجوة عميقة مقارنة بالمعدل الوطني. فشبكات الطرق والمواصلات ما تزال محدودة في الأطلس الكبير والمتوسط، والخدمات الصحية والتعليمية تعاني من نقص مزمن و (World Bank, 2019) هذه الفجوة تجعل الوصول إلى الخدمات الأساسية تحديًا يوميًا، مما يدفع السكان إلى الهجرة نحو المدن الكبرى أو الخارج، ويُكرّس حلقة مفرغة من التهميش.

2- الاقتصاد المحلي الهش

يعتمد الاقتصاد في كثير من المناطق الأمازيغية على الزراعة المعاشية التقليدية وتربية الماشية والحِرَف اليدوية، وهي أنشطة شديدة التأثر بالتقلبات المناخية وبضعف الولوج إلى الأسواق. كما أن غياب الصناعات التحويلية والبنية السياحية المستدامة يحدّ من قدرة هذه المناطق على خلق قيمة مضافة محلية. هذا الوضع يجعل السكان عرضة للتقلبات الاقتصادية ويعزز تبعيتهم للتحويلات المالية من المهاجرين. (Allal & Pierret, 2013)

3- ضعف إدماج الهوية والثقافة في السياسات العمومية

رغم الاعتراف الدستوري بالأمازيغية، لا تزال هذه اللغة مهمّشة في التعليم والإدارة والإعلام. إدماجها يتم بوتيرة بطيئة، وغالبًا ما يقتصر على مبادرات شكلية لا تغيّر واقع الإقصاء الرمزي والثقافي. هذا النقص في الاعتراف العملي يضعف ثقة الساكنة في الدولة، ويجعلها ترى السياسات التنموية كمجرّد أدوات لتكريس الهيمنة بدل أن تكون فضاءات للشراكة والتمكين. (Silverstein, 2012)

4- الحوكمة المحلية وضعف القدرات المؤسساتية

رغم إصلاحات الجهوية المتقدمة، ما تزال المجالس المحلية والجهوية تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشاريع تنموية فعالة. كما أن غياب آليات شفافة للمساءلة والمراقبة يجعل الموارد المخصّصة للتنمية عرضة لسوء التدبير أو الاحتكار من طرف شبكات النفوذ المحلي. (Debackere & Akouh, 2021)

5- الإكراهات البيئية والتغير المناخي

المناطق الجبلية الأمازيغية تواجه تحديات بيئية متزايدة: تآكل التربة، الجفاف، ندرة المياه، وتراجع الغطاء الغابوي. هذه التغيرات تهدد الزراعة التقليدية والأمن الغذائي المحلي، وتدفع السكان نحو الهجرة القسرية. كما أن ضعف السياسات البيئية يزيد من هشاشة هذه المناطق ويضعف فرصها في تحقيق تنمية مستدامة. (Funnell, 1995)

آفاق التنمية في المغرب الأمازيغي

1- التنمية المندمجة والمقاربة المجالية

لا يمكن معالجة إشكالية التنمية في المغرب الأمازيغي دون إعادة الاعتبار للمقاربة المجالية، أي اعتبار الخصوصيات الطبيعية والثقافية والاقتصادية للمناطق الجبلية والريفية. فبدل السياسات الموحدة المركزية التي تجاهلت التنوع المحلي لعقود، ينبغي تبني برامج تنموية مندمجة تراعي البيئة الجبلية والأنشطة الاقتصادية المحلية وأنماط العيش التقليدية. هذا التصور ينسجم مع مبادئ الجهوية المتقدمة التي تعطي صلاحيات أوسع للجهات، لكنه يتطلب إرادة سياسية قوية وموارد مالية كافية. إن تطبيق هذه المقاربة كفيل بتقليص الفوارق وضمان مشاركة فعلية للسكان المحليين في تحديد أولوياتهم. (Bennafla, 2011).

2- تثمين الرأسمال الثقافي واللغوي

تشكل الأمازيغية رأسمالًا ثقافيًا ورمزيًا يمكن أن يتحول إلى رافعة للتنمية بدل أن يبقى عائقًا. فاللغة الأمازيغية ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي وعاء للمعرفة المحلية المرتبطة بالزراعة التقليدية، تدبير الموارد المائية، الطب الشعبي، والفنون. إدماج الأمازيغية بشكل فعلي في التعليم والإعلام والإدارة سيساهم في إعادة الاعتبار لهذه المعرفة التقليدية وربطها بالبحث العلمي والابتكار. كما أن تثمين التراث الشفهي (الأمثال، الأساطير، الأغاني) والحرف اليدوية والفنون الشعبية يمكن أن يشكل موردًا اقتصاديًا قويًا في قطاعات مثل السياحة الثقافية والصناعات الإبداعية.

3- تطوير الاقتصاد التضامني والاجتماعي

من بين الآفاق الواعدة للمناطق الأمازيغية تعزيز الاقتصاد التضامني القائم على التعاونيات والجمعيات المحلية. فقد أثبتت التجارب في مناطق مثل الأطلس الكبير والريف أن التعاونيات النسائية في مجال إنتاج الزيوت العطرية والأعشاب الطبية والصناعة التقليدية حققت نجاحًا ملحوظًا في خلق فرص عمل وتحسين دخل الأسر. غير أن هذه المبادرات تحتاج إلى دعم مؤسساتي عبر التكوين والتسويق وتوفير قنوات للولوج إلى الأسواق الوطنية والدولية.

4- السياحة المستدامة كرافعة اقتصادية

تمتلك المناطق الأمازيغية مؤهلات طبيعية وثقافية هائلة: جبال الأطلس، واحات الجنوب الشرقي، سواحل الريف، إلى جانب العمارة الطينية والقصبات والموسيقى التقليدية. هذه المؤهلات قادرة على جذب السياحة البيئية والثقافية إذا ما أُطّرت بمشاريع مستدامة تراعي البيئة وتضمن استفادة المجتمعات المحلية. فالسياحة غير المستدامة غالبًا ما تؤدي إلى استنزاف الموارد وتهميش السكان، بينما السياحة المجتمعية تُمكّنهم من المشاركة المباشرة في خلق الثروة (Minca & Borghi, 2009).

5- تقوية البنية التحتية والخدمات الأساسية

لا يمكن الحديث عن أي أفق تنموي دون توفير الحد الأدنى من البنيات التحتية: الطرق، الكهرباء، الماء الصالح للشرب، المدارس، المستشفيات. إن الاستثمار في هذه المجالات ليس مجرد استجابة لحاجيات أساسية، بل هو شرط مسبق لجذب الاستثمارات الخاصة وتحريك الاقتصاد المحلي. وبالرغم من الجهود التي بُذلت في العقدين الأخيرين، فإن المناطق الأمازيغية ما تزال تعاني من عجز كبير يتطلب مقاربة شمولية وطويلة الأمد. (World Bank, 2019)

توصيات عملية للتنمية المستدامة

1- **إرساء عدالة مجالية:** اعتماد سياسات تمييز إيجابي لصالح المناطق الأمازيغية المهمشة، سواء على مستوى توزيع الاستثمارات العمومية أو برامج الدعم الاجتماعي.

2- **تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية:** إدماجها في التعليم والإدارة بشكل تدريجي وسريع مع رصد الموارد البشرية والمالية اللازمة.

3- **تشجيع البحث العلمي:** الاستثمار في الدراسات الأمازيغية والأنثروبولوجية والبيئية لفهم خصوصيات هذه المناطق واقتراح حلول مبتكرة.

4- **مأسسة مشاركة السكان المحليين:** إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني في تخطيط السياسات العمومية ومتابعة تنفيذها لضمان الشفافية والنجاعة.

5- **مكافحة الهشاشة البيئية:** وضع استراتيجيات للتكيف مع التغير المناخي عبر برامج التشجير، تدبير المياه، وتطوير الطاقات المتجددة.

6- **تنمية الاقتصاد التضامني:** دعم التعاونيات المحلية من خلال التكوين، التمويل، وفتح قنوات تسويق وطنيةودولية.

7- **تعزيز السياحة المستدامة:** إنشاء مشاريع سياحية بيئية وثقافية بالشراكة مع السكان، تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وتوزيع عادل للعائدات.

خاتمة

إن التنمية في المغرب الأمازيغي ليست مجرد مسألة اقتصادية أو اجتماعية، بل هي قضية هوية وعدالة مجالية. فالمناطق الأمازيغية عانت لعقود من التهميش والإقصاء، غير أنها تمتلك في المقابل رأسمالًا ثقافيًا وموارد طبيعية قادرة على جعلها فاعلًا رئيسيًا في التنمية الوطنية إذا ما توفرت الإرادة السياسية والاختيارات الاستراتيجية الصائبة. التنمية الحقيقية هنا لا تعني فقط بناء الطرق والمستشفيات، بل أيضًا إعادة الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية، وإشراك السكان المحليين في صياغة مستقبلهم. وبهذا المعنى، يمكن القول إن رهان التنمية في المغرب الأمازيغي هو في العمق رهان على إعادة بناء علاقة متوازنة بين الدولة والمجتمع، علاقة قائمة على الاعتراف، المشاركة، والعدالة.

إن التنمية في المغرب الأمازيغي تقف عند مفترق طرق: فإما أن تظل حبيسة نموذج مركزي تقليدي يُعيد إنتاج التفاوتات التاريخية، أو أن تنفتح على مقاربة جديدة قائمة على العدالة المجالية، الاعتراف الثقافي، والاستدامة البيئية. هذه المقاربة ليست ترفًا نظريًا، بل هي شرط لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إذ أن التهميش يولّد الاحتجاج كما أثبتت أحداث الريف وسوس ومناطق الأطلس في العقود الأخيرة.

إن الرهان الحقيقي هو بناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع الأمازيغي، يقوم على المشاركة الفعلية في صنع القرار، تثمين الموارد المحلية، واحترام الهوية الثقافية. وبهذا فقط يمكن للمغرب أن يحقق تنمية متوازنة تجعل من التنوع الثقافي والمجالي ثروة وطنية بدل أن يكون مصدر توتر أو إقصاء.

يمكن متابعة الدكتور محمد اشتاتوعلى:
X @Ayurinu

من باريس إلى أيت عميرة.. احتجاجات الشباب محاولة للفهم

بقلم: عادل بن حمزة

أصدرت جريدة "لوموند" في الذكرى السادسة والخمسين لإنتفاضة ماي 1968 عددا خاصا بالذكرى تحت عنوان " 68 ،الأيام التي هزت فرنسا"، "لوموند" اعتبرت بشكل استفهامي، أن انتفاضة ماي 1968 شكلت هزة للوعي الجماعي للفرنسيين وأنها تعبير عن شباب فاقد لليوتوبيا والأمل، كما أنها كانت كذلك طموحا لإرضاء المتعة في حياة يومية يغلب عليها اللون الرمادي، وشكلت مطلبا ديمقراطيا لكي يتمكن كل مواطن؛ ليس فقط من التحدث، بل وبالأساس ضرورة الإستماع إليه، لقد كانت باختصار ثورة لا تريد أن تستولي على السلطة...بل كما قال المفكر والفيلسوف الفرنسي جون بول سارتر، كانت توسيعا لمجال الممكنات...

شيء من هذا يحدث في أكثر من مكان حول العالم، وهنا تبرز ظاهرة احتجاجية جديدة يقودها ظاهريا وإعلاميا "جيل Z" وهي الفئة العمرية التي ولدت تقريبا بين 1995 و 2011 والتي تشكل وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات جزءا من هويتها وكينونتها. هي بلاشك ظاهرة لازالت تحتاج كثيرا من الوقت من أجل فهمها، وأنها لا تمثل كتلة منسجمة طبقيا وفكريا ومطلبيا، لكن بصورة عامة فإنها تحمل الكثير من خصائص التمرد التي يتصف بها الشباب خاصة في ظل ما يقدمه لنا التاريخ المعاصر من نماذج، التمرد على مظاهر السلطة والقهر أيا كان مصدرها، من سلطة المجتمع ومعاييره الأخلاقية والجمالية إلى سلطة الدولة بمظاهرها المختلفة مرورا بسلطة الأسرة، هذا الجيل يعيش قيما كونية باعتباره كائن رقمي مكنته التكنولوجيا من اختصار المسافات اتجاه ثقافات وأنماط عيش في مجتمعات أخرى بل داخل نفس المجتمع يتم اكتشاف مستويات عيش يبرزها المؤثرون على مواقع التواصل الإجتماعي، وإن كانت لا تعكس كل حقيقتهم، فإنها تؤثر بشكل درامي على منظور فئات واسعة من هذا الجيل لذاته ولمعنى الحياة وتجعله يطرح أسئلة وجودية تتعلق بواقعه وحجم الفوارق الموجودة في المجتمعات والتي هي في الحقيقة جزء من حقيقة المجتمعات نفسها لكنها فقط لم تكن متاحة للجميع وبشكل استفزازي أحيانا، ذلك أن الفوارق الطبقية والمجالية كانت دائما موجودة وأن المعركة كانت حول تقليصها أو لما لا تحقيق يوتوبيا إلغائها.

منذ أن أعلن جان-فرانسوا ليوتار في سبعينيات القرن الماضي «موت السرديات الكبرى» في سياق ما بعد الحداثة، بدا وكأن البشرية تدخل زمنًا جديدًا لا مكان فيه للسرديات الكبرى الشاملة التي تَعِد بالتحرر أو التقدم أو النهضة وتقدم تفسيرا لما يَحدث. غير أن تجربة "جيل Z"، تكشف عن تناقض عميق: فهو جيل ينشأ في عالم يرفض الأيديولوجيات المغلقة، لكنه في الوقت ذاته يواجه أزمة معنى خانقة تدفعه إلى البحث عن قصة جامعة تعطي حياته واتجاهه أفقًا أو أملا.

"جيل Z" هو جيل الرقمنة والاتصال الكوني، يعيش يوميا في شبكات عابرة للحدود، لكنه يواجه في المقابل أزمات وجودية متراكمة: تغير المناخ، اضطراب الاقتصاد، اتساع الفوارق الاجتماعية، الحروب والنزاعات الإقليمية. هذا التوتر بين الانفتاح الرقمي والأزمات الواقعية يفسر جانبا من حضوره القوي في موجات الاحتجاج الأخيرة عبر آسيا وإفريقيا. والأرقام الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان لا تترك مجالا للشك: الشباب ليسوا مجرد "فاعلين ثقافيين" بل هم أيضًا ضحايا مباشرون لبنى اقتصادية عاجزة عن استيعابهم، وعن تحولات بنيوية يقودها ما يسمى إقتصاد المعرفة القائم اليوم على الأتمتة والذكاء الإصطناعي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، لكنه يؤدي أيضًا إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية من خلال تقليل فرص العمل التقليدية، وهذا هو الإتجاه الذي يعرفه الاقتصاد العالمي و لا يستثني أي بلد، إن الدخول المكثف للروبوتات قلب معادلة الاستثمار والتشغيل وفقا ما كانت تقدمه السرديات الكلاسيكية للاقتصاد السياسي، بحيث لا يعني الاستثمار ولا حتى النمو بصورة مباشرة وآلية مناصب شغل جديدة، صحيح أن كثيرا من بلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط لم تصل هذا المستوى بعد، لكن بلدا مثل المغرب يوجد في تماس مع هذه الوضعية بحكم انخراطه الكامل والتام في الاقتصاد العالمي بميزاته وأعطابه، وحضوره الوازن في سلسلة القيمة في صناعة السيارات والطائرات والطاقات المتجددة وما تعرفه هذه القطاعات من حضور مكثف للتكنولوجيات الحديثة خاصة في الجانب المتعلق بتقليص حضور العنصر البشري، وهذا ينعكس على التعليم أيضا الذي يسير إلى أن يكون نخوبيا بالكامل في أكثر من مكان حول العالم، تعليم ينتج أصحاب الياقات البيضاء في مختلف التخصصات، بينما تواجه شرائح واسعة بطالة طويلة الأمد، لهذا نجد مثلا شخصية من حجم بيل غيتس يقدم اقتراحا بعدم رفع الأجور أو حتى تخفيضها، كي لا يلجأ أصحاب الشركات إلى الروبوتات منخفضة التكلفة، هذا الوضع أيضا هو ما فتح في الغرب منذ سنوات نقاشات حول ضرورة توفير حد أدنى من الدخل للمواطنين الذين يوجدون في وضعية عطالة مستمرة كما طرح إلون ماسك ومارك وزوكنبورغ وغيرهما، وهي وضعية ستتضاعف في العقود المقبلة مع الذكاء الاصطناعي الذي يقضي على الوظائف، إذا لم تقع تغييرات جوهرية في قواعد سير سوق العمل، مثل ما يتم تجريبه اليوم في عدد من الدول، نظير تقليص أسبوع العمل وساعات العمل، وفي هذا الإطار هناك أطروحة متكاملة للاقتصادي الأمريكي "جيرمي ريفكن" ضمن جزء منها في كتابه الهام "نهاية العمل" الصادر سنة 1995 وهي للصدفة السنة التي ولد فيها كبار "جيل Z", حيث أوضح فيه أن الإنسانية تواجه تحولا جدريا لا أزمة عابرة، وأن الحقيقة التي يجب بحث حلول لها هي أن الاستثمار والنمو لا يعني وظائف جديدة.

لنتأمل مثلا معدلات البطالة والتشغيل في المغرب في السنوات القليلة الماضية، فقد ارتفعت نسبة البطالة سنة 2017 إلى نسبة من رقمين وهي 10.2 % مقابل 9.9 % سنة 2016، "المفارقة" هي أن إرتفاع معدل البطالة تحقق في سنة 2017 التي بلغ فيها معدل النمو 4.6 % ، بينما لم يتجاوز معدل النمو سنة 2016 نسبة 1.2 % ، المقارنة بين 2017 و 2016 تفيد أن نسبة النمو في الاقتصاد الوطني، لم تنعكس على معدلات التشغيل والبطالة.

الحركات الاحتجاجية للشباب واليافعين في آسيا وإفريقيا خلال الأشهر والأسابيع الأخيرة ممن يصطلح عليهم إعلاميا "جيل Z"، هي وليدة سياقات وطنية/داخلية مختلفة لا تتوقف عند عامل واحد، انطلاقا من التسمية نفسها والتي قد تصدق على حالة النيبال، بمعنى الخصوصية الرقمية للجيل، ذلك أن شرارة الأحداث انطلقت مع حجب مواقع التواصل الاجتماعي وهو بمثابة قطع الأكسجين عن "الجيل Z" ، أما باقي الاحتجاجات فإنها كانت استعادة لمطالب معروفة لا تمثل أي جديد، كما أنها احتجاجات بنفس إصلاحي لا ينطلق من تعثر اقتصادي كلي باستثناء مدغشقر، بل من نتائج النمو الاقتصادي وموقع الشباب منها، مثلا نجد أن إندونيسيا، وهي من أكبر اقتصاديات جنوب شرق آسيا، حققت نموا يقارب 5% سنة 2024، ومعدل بطالة كلي لا يتجاوز 4.9%، لكن وراء هذه الأرقام المبهرة تختبئ حقيقة أخرى: بطالة شبابية تتراوح بين 13 و17%، وتفاوت كبير بين المناطق الحضرية والقروية.

هنا رفع الشباب صوته عبر اتحادات طلابية ومنصات رقمية، مطالبا بإصلاحات سياسية وقضائية، محاسبة صفقات مشبوهة، وتحسين جودة التعليم. بمعنى أننا أمام مزج بين مطالب طبقية متعلقة بالفرص الاقتصادية وهو ما يلتقي مع مطالب فئات أخرى ومطالب جيلية تبحث عن معنى للانخراط في الحياة العامة وأساسا عبر بوابة الشغل، لأن الشباب وجد نفسه على هامش الدورة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة. في إثيوبيا تشير توقعات 2025 أن البلد قد يحقق ما بين 8 و 9% كمعدل للنمو، وهو رقم فلكي في ظل الظرفية الاقتصادية العالمية منذ الأزمة المالية لسنة 2008، لكن المفارقة الإثيوبية والتي تتطابق إلى حد ما مع الحالة الأندونيسية وتتجاوزها، هي أن معدل البطالة وسط الشباب يفوق 20 % يترافق ذلك مع أزمات تتعلق بالنظام الفيدرالي المقسم عرقيا وقبليا وما تعيشه مجموعات عرقية من أزمات على مستوى الهوية والمشاركة السياسية، وهذا يُظهر أن «السردية الكبرى» التي يبحث عنها الشباب الإثيوبي ليست مجرد سردية "اقتصادية"، بل أيضًا سردية اعتراف وتمثيل سياسي. السياق المحلي يظهر بشكل أكثر وضوحا في حالة الفلبين، حيث بلغ معدل النمو 5.9% سنة 2024، بينما معدلات البطالة الكلية تتراوح بين 3.7 % و 4 % بل إن البطالة وسط الشباب تقدرها مؤسسات دولية ما بين 7-6 % وحسب بيانات فلبينية فإنها قد تصل في أقصى الحالات إلى 10% ، لكن دافع الاحتجاجات الشبابية ارتبط بالفساد في تدبير مشاريع البنية التحتية، على إعتبار أن الفلبين تتعرض سنويا لمجموعة من الأعاصير والفيضانات، وهو ما يجعل مشاريع البنية التحتية الوقائية تستنزف موارد مالية كبيرة أضحت مصدر دخل لا ينضب للمقاولات والبيروقراطية من خلال التلاعب في جودة المنشآت والحاجة إلى تجديدها. أما الحالة في مدغشقر فهي مختلفة تماما، فنحن أمام بلد يوجد أزيد من 75 % من سكانه تحت عتبة الفقر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز 500 دولار، بينما تفتقر البلاد إلى المياه والكهرباء التي تقطع لأيام طويلة، وبالتالي فإن الاحتجاجات الشبابية هي جزء من حالة غضب عامة في المجتمع المغلقاشي.

هل يختلف الوضع في المغرب؟ الواقع أن المطالب المرفوعة من طرف الشباب هي نفسها المطالب التي ترفعها النقابات والأحزاب السياسية أغلبية ومعارضة والتيارات السياسية الراديكالية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار التي تنشط من خارج المؤسسات، أي تحسين وضعية التعليم والصحة ومحاربة الفساد، علما أن مطلبا أساسيا يتوافق - منطقيا مع هذه الشريحة- لم يرفع وهو التشغيل وهذا يعبر عن مفارقة كبيرة بالنسبة لهذه الشريحة العمرية، إذ تشير الإحصائيات أن الفئة السنية بين 15 و 24 سنة بالمغرب تصل البطالة في صفوفها إلى 26.5 %، أي أن ربع اليافعين بالمغرب عاطلين عن العمل، ونسبة 43 في المائة منهم توجد بالمجال الحضري، وهو ما يؤكد أن أكبر إشكال يواجه الشباب اليوم هو التوفر على فرص الشغل، هذه الفئة العمرية تمثل ديموغرافيا 7 ملايين نسمة، ولفهم وضعيتها أكثر يجدر بنا العودة إلى الرأي الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب وهو مؤسسة دستورية في 30 من نوفمبر 2023، تحت عنوان "شباب لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة، ولا يتابعون أي تكوين "NEET": أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي؟"، أكد فيه أن فئة الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، ويوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، حسب إحصائيات قدمتها سنة 2022 المندوبية السامية للتخطيط، تبلغ 1.5 مليون فرد، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يفسر هذه الظاهرة بكونها تبرز حجم محدودية السياسات العمومية الرامية لتحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب عموما، ولاسيما بالنسبة لهذه الفئة الهشة. لكن المجلس لم يكتف بذلك بل أقر بوجود عوامل أخرى تساهم في تعقيد وضعية هذه الفئة من الشباب، لخصها في ثلاث عوامل أساسية، يتعلق أولها بالهدر المدرسي ما بين مرحلة التعليم الثانوي الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي. فالإحصائيات تشير إلى أن حوالي 331.000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، وذلك لأسباب متعددة من أهمها الرسوب المدرسي والصعوبات المرتبطة بالوصول إلى المؤسسات التعليمية، لاسيما في الوسط القروي، فضلا عن نقص في عروض التكوين المهني. مضيفا إلى ذلك حواجز سوسيو-اقتصادية أخرى تساهم في تفاقم حدة هذا الوضع (الإكراهات الاجتماعية والثقافية والعائلية، تزويج الطفلات، تشغيل الأطفال، وضعية الإعاقة، وغيرها).

إضافة إلى أعطاب السياسات العمومية هناك أزمة في هيكلية اتخاذ القرار، النموذج الواضح لذلك أزمة مستشفى مدينة أكادير والتي مثلت الشرارة الأولى للاحتجاجات، المفارقة هي أن أكادير تتوفر على مستشفى جامعي من الجيل الجديد انتهت به الأشغال منذ سنة 2023 وكلف حوالي 2.4 مليار درهم (240 مليار سنتيم) ومجهز بأحدث التجهيزات بما في ذلك إجراء عمليات عن بعد وبحمولة تصل إلى حوالي 900 سرير، لكن المستشفى لم يفتح وظل الضغط على المستشفى القديم، بالإضافة إلى ذلك هناك الفوارق المجالية وهو ما انتقده الملك محمد السادس في خطاب العرش غشت الماضي عندما قال: "مع الأسف، ما تزال هناك بعض المناطق، لاسيما بالعالم القروي، تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة، بسبب النقص في البنيات التحتية والمرافق الأساسية. وهو ما لا يتماشى مع تصورنا لمغرب اليوم، ولا مع جهودنا في سبيل تعزيز التنمية الاجتماعية، وتحقيق العدالة المجالية. فلا مكان اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين". ذلك أن الفوارق المجالية معززة بالأزمات التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة وخاصة ظاهرة الجفاف التي أضحت تتخذ طابعا هيكليا، ضاعفت من حدة الأزمة في عدة مناطق، فالمناطق التي كانت معقلا للعمال الزراعيين بدأت تظهر عليها نتائج أزمة الجفاف منا فرض تغيرا في الأنشطة الاقتصادية بما يشبه أزمة المدن المنجمية، فمناطق مثل أيت عميرة والقليعة وسيدي بيبي واشتوكة آيت باها والتي برزت فيها أحداث عنف صادمة، تجد جزءا من تفسيرها في كون هذه المناطق تواجه أزمة تحول في النشاط الاقتصادي بعدما كانت مستقبلة للعمال الزراعيين من جميع أنحاء المغرب، طبعا عندما يكون هناك انفلات أمني وحالة الفوضى فإن ذلك يمثل مناخا مثاليا للجانحين والمجرمين بعيدا عن المطالب والشعارات المرفوعة.

أدرار
ضحية الفوارق المجالية

الحسن بنضاوش

من هجرة الأجداد تحث طلب من "موغا" لاحياء وتنمية فرنسا، واخرون في اتجاه المدن الكبرى للمساهمة الفعالة في وضع الأسس الاقتصادية والمالية للدولة الحديثة، الى الهجرة القاتلة للنساء نحو الهوامش والمدن الصغيرة للعمل في الضيعات الفلاحية في ظروف صعبة وغير إنسانية، مازال أدرار، هذا المجال الجغرافي والكوني، الذي اختار أبناؤه دائما السلام والهدوء والايمان بالمؤسسات واحتراما القانون يعيش التهميش والهامشية في أبسط الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

في أدرار ايت صواب نموذجا، مازالت قبيلة "اساكن" تعيش عزلة تامة في ظل غياب الهاتف والانترنيت، مما ينعكس سلبا على الساكنة، ويؤثر على مستقبل تلك المناطق المجاهدة والصامدة عبر التاريخ من أجل الوطن وكرامته .

وفي هذه البقعة العالمة حيث المدارس العتيقة العامرة، ومدافن الزعماء والمقاومين، تغيب بشكل تام الخدمات الصحية، والتي أصبحت في أيادي حديثي العهد بالقطاع، لايميزون بين الخصوصية المجالية واستحضار الإنسانية في قطاع حيوي وبين طقوس الوظيفة واحترام القوانين الجاري بها العمل، وان كنت لا أعمم، إضافة الى بعد المراكز الاستشفافية عن هذه المناطق، وغياب تام للطبيب، بينما تم انجاز ملاعب رياضية بميزانيات خيالية في المدن، ومراكز أوكنز وتنالت وتاركانتوشكا الصحية لا تعرف للطبيب أو طبيبة من وجود .

وعن قطاع التعليم والتربية، مازال تلاميذ أيت صواب ذكورا واناثا يوزعون كل أسبوع على المدارس المجاورة في السلك الاعدادي والثانوي بالأساس، لعدم وجود الثانوية بتنالت المركز، مما يعقد مأمورية الإباء ويصعب المقاربة المجالية في مجال التعليم، إضافة الى غياب مركز التكوين، ودور الشباب اطلاقا بالمنطقة.

وأمام تزايد وتيرة الهجرة نحو المدن والهوامش من طرف الشباب، واستفحال ظاهرة الهجرة النسائية، يبقى سؤال الشغل بالمنطقة معلقا الى حين، في ظل غياب مشاريع ومبادرات التشغيل لفائدة الشباب، لتتأكد مقولة الأجداد أن أدرار تلد للمدن وتبقى بدون مستقبل الى اشعار أخر .

انها ضحية الفوارق المجالية بالمغرب، ونتيجة السير بسرعتين، وجود ملاعب من الجيل الجديد، والاستعداد للمشاركة في تنظيم كأس العالم مع دول أخرى، ومحطات طرقية ومطارات في مستوى عال، وأجيال تتحدث الإنجليزية بطلاقة، في مقابل مناطق لن تتمكن منها من الاتصال بالاهل والاحباب، أو بالمؤسسات المعنية بالصحة أو الامن أو الحرائق، ومراكز صحية مهجورة ومخيفة وبدون أي استقبال على الأقل يريح النفس، وسياسات عمومية تستهدف الأرض والمجال .

انها صرخة أدرار الصامدة والمناضلة، لكي يتم استدراك ما فات، وتعيد الدولة النظر في علاقتها مع ـدرار في اطار المصالحة والتنمية المجالية الحقيقية، وانصاف الساكنة من أجل تحقيق العدالة المجالية بربوع المملكة .

TROIS LUNES DERRIÈRE UNE COLLINE : UN FILM QUI SORT LES POÈTES DE L'ATLAS DE L'OMBRE ET LES MET EN LUMIÈRE

Le réalisateur marocain Abdellatif Fdil a annoncé son film documentaire "Trois Lunes derrière une colline", produit par la société WIWAN FILMS en 2024.

Le film propose une expérience cinématographique unique qui va au-delà de la narration, plongeant le spectateur dans les détails du quotidien, sources d'inspiration des poètes de l'Atlas. Cette œuvre documente la naissance des thèmes de la poésie amazighe, qui représente leur identité et leur moyen d'exprimer leurs sentiments et leur histoire.

Pour Fdil, les bergers, agriculteurs ou artisans détiennent des témoignages émouvants d'une réalité vécue, et leurs mémoires conservent des recueils qui documentent la relation spirituelle entre le poète, son environnement et son travail quotidien. C'est de là qu'est née l'idée du film "Trois Lunes derrière une colline", qui a réussi à dépeindre les mondes des poètes de l'Atlas et à poursuivre son voyage vers la reconnaissance internationale.

Le film a été sélectionné pour représenter le Maroc dans des festivals de cinéma à New York et en Hongrie, ce qui témoigne de sa qualité professionnelle et artistique, de sa capacité à transcender les frontières géographiques et de son succès à transmettre un message culturel fort.

Les critiques ont salué le film pour son originalité et sa profondeur dans le traitement du patrimoine culturel. Il a été acclamé par le public, ce qui constitue une reconnaissance internationale de l'importance du cinéma documentaire, en particulier celui lié aux systèmes culturels et à l'imaginaire collectif.

Selon Fdil, le véritable cinéma part des racines pour écrire une histoire orale non documentée et traduire la mémoire du territoire dans un langage universel qui révèle l'essence de l'identité amazighe.

Fdil est fier de l'histoire profonde des montagnes du Moyen Atlas, qui a marqué le patrimoine oral de la région et a été pour lui une source d'inspiration. Cette inspiration a donné naissance à de multiples créations, dont le documentaire "Trois Lunes derrière une colline", qui transmet les histoires de poèmes offerts par des bergers qui ne savaient ni lire ni écrire, mais qui possédaient un talent inné pour organiser leurs vers.

À travers le film, Fdil a documenté la vie de trois poètes d'origines tribales différentes, qui pratiquent la poésie comme un rituel quotidien pour exprimer leurs joies, leurs peines et leurs expériences de vie. L'importance de l'œuvre réside dans le lien qu'elle établit entre la particularité de la nature et la beauté des mots poétiques, confirmant que l'environnement est la première source d'inspiration pour Fdil.

Le film "Trois Lunes derrière une colline" du réalisateur Abdellatif Fdil a été une opportunité cinématographique précieuse pour transmettre des messages nobles aux poètes de l'Atlas, y compris aux pionniers qui sont restés dans l'ombre. Fdil a utilisé sa caméra comme un pont permettant aux poètes de passer de leur monde vers des univers inspirés par les histoires humaines, la rébellion, l'amour de la vie, le dévouement au travail, la créativité, l'art et la beauté. Il présente leurs œuvres comme un trésor culturel qui mérite d'être connu, en soulignant que les véritables talents peuvent s'épanouir loin des projecteurs, mais qu'ils ont besoin de quelqu'un pour les découvrir et les présenter au monde. C'est ainsi qu'il offre l'histoire, la mémoire et la philosophie de vie des bergers de l'Atlas.

"Trois Lunes derrière une colline" présente au monde un patrimoine immatériel propre à la région et redonne de la dignité aux "Imedyazen", les poètes populaires qui constituent une partie de l'identité marocaine. C'est la conviction du réalisateur que l'art grandit et s'épanouit dans les endroits les plus simples, pour devenir un témoin de la force de la mémoire collective.

La première des lunes est Zaid, un homme amazigh qui fait face à la dureté de la vie avec un sourire de patience et une grande dignité. Ses poèmes sont liés à son identité amazighe, à la terre, à la production et à tout ce qui touche à l'environnement des montagnes de l'Atlas. Ses mots suggèrent un abandon de ses affaires au Créateur de l'univers, avec une grande détermination, un travail acharné et un dévouement total pour gagner sa vie au quotidien. Ce poète amazigh possède une résilience exceptionnelle ; il affronte la dureté de la vie dans les montagnes de l'Atlas non pas par la plainte, mais avec un sourire de patience et de fierté. Ses poèmes ne sont pas de simples mots, mais un miroir qui reflète son profond attachement

à son identité amazighe, à la terre, au travail productif et à tout ce qui est lié à son environnement montagnard.

Ses poèmes incarnent une philosophie de vie complète : la soumission absolue au Créateur ne contredit en rien le travail assidu et le dévouement pour gagner sa subsistance. C'est une voix qui mélange la confiance en Dieu et l'effort humain, pour montrer que la dignité et la résilience naissent derrière les collines de l'Atlas.

Il est un poète des montagnes de l'Atlas, dont les poèmes incarnent la relation spirituelle profonde entre l'homme et la terre. Ses mots ne sont pas de simples poèmes, mais un registre vivant de l'identité amazighe, reflétant un attachement sincère à ses racines et à la terre. Ils sont nés de l'environnement rude de la montagne, où le travail et la production sont considérés comme une valeur suprême et un moyen de gagner sa vie au quotidien.

Dans sa poésie, ce poète combine l'attachement à la réalité tangible – représentée par le labeur de ses mains pour vivre – et la foi absolue en la destinée divine. Dans ses poèmes, l'auditeur ressent un état d'abandon et de confiance en Dieu, mêlé à une détermination inébranlable, à un travail assidu et à un dévouement absolu. C'est une voix qui reflète une philosophie de vie complète : la foi ne contredit pas le travail acharné, mais le complète et lui donne un sens plus profond. Sa poésie n'est pas seulement un art, mais un miroir qui reflète la résilience de l'être humain et son attachement à la vie au sein de la nature-mère.

Avec des fils colorés et un équilibre des mots ; une poétesse de l'Atlas tisse la beauté

La deuxième lune est Itto ZAQA, un modèle de la femme amazighe résiliente, dont les poèmes se distinguent par une touche féminine remplie de couleurs, de rêves et de beaucoup d'amour. Cela se reflète dans sa douce description de la séquence des événements de la vie quotidienne, et elle tisse les mots de ses vers comme elle tisse sa toile, avec des couleurs inspirées par la nature et des motifs exprimant l'identité amazighe authentique.

Cette poétesse tire ses vers du cœur de son identité amazighe, faisant de chaque poème une œuvre d'art unique, qui reflète la beauté de la nature et la richesse du patrimoine. La dureté des jours n'a pas altéré sa beauté amazighe authentique ; les années ont gravé sur son visage des rides qui racontent des histoires de résilience, ses traits ont gagné en maturité et en dignité, et ses yeux sont marqués d'un éclat qui raconte la sagesse du passé, avec un sourire chaleureux qui égale la chaleur de la terre.

Son cœur bat au rythme de poèmes non écrits, gravés sur le mur de l'âme, qui traduisent ses sentiments et sa philosophie de vie en vers spontanés, faisant écho à sa voix dans les montagnes et résonner ses mélodies dans les vallées, ravivant la mémoire avec une touche de féminité et d'authenticité.

Son esprit rebelle a refusé de se soumettre aux traditions qui font obstacle à la passion et à l'amour. Elle a mené ses propres batailles pour l'amour et la poésie, qui ne se soumettent pas aux règles de la société et à l'autorité du mur patriarcal. Elle a refusé d'être une ombre, imposant son nom et sa personnalité avec une force issue de la solidité de ses origines, et le flux de ses mots et de ses vers protège l'héritage et la mémoire du territoire.

La troisième lune est Mbark EL MOUDEN, une énergie jeune et un pont entre le passé et le présent. Ses sentiments débordants ont fait de lui un gardien fidèle de la poésie amazighe. Il rassemble les mots dispersés et les protège de l'oubli. C'est un poète qui porte sur ses épaules l'héritage des poètes pionniers, qu'il considère comme ses modèles et sa source d'inspiration. Il s'inspire de leur sagesse et de leur art, avec une profonde appréciation pour leur histoire et leurs réalisations, ce qui le pousse à se voir comme un élève dans la grande école de la poésie amazighe improvisée. C'est un futur poète pionnier capable de construire des ponts entre hier et aujourd'hui.

Les sentiments humains sont à l'origine de ses thèmes poétiques. Son amour pour sa mère, sa patrie, son identité amazighe et son premier amour sont autant de sources d'inspiration pour lui. Cela crée en lui un mélange de sentiments nobles qui se transforment en poèmes. Il ne sait pas comment exprimer cet amour immense autrement que par la poésie, car c'est le seul langage avec lequel il traduit sa passion et immortalise chaque sentiment grandiose et chaque expérience existentielle qu'il a vécue.

Abdellatif Fdil est un réalisateur marocain qui a su transmettre l'expérience humaine locale au monde entier. Il capture des images des profondeurs des montagnes de l'Atlas, en plongeant dans les profondeurs de la mémoire collective pour en documenter les beautés et les problématiques.

Ses études académiques en France ne l'ont pas éloigné de ses racines, mais lui ont plutôt donné des outils professionnels pour servir son identité amazighe en présentant des histoires de sa communauté dans un style artistique qui mélange authenticité et modernité.

Son parcours artistique va au-delà de la simple réalisation, incluant l'écriture de scénarios, ce qui lui donne une idée complète du film avant de le tourner. Sa recherche académique a affiné son talent, puisqu'il a obtenu un doctorat en art cinématographique à l'Université de Toulouse en France, faisant de Fdil à la fois un cinéaste et un professeur-chercheur à l'Institut supérieur des métiers de l'audiovisuel et du cinéma à Rabat. Ce mélange de connaissances théoriques et d'expérience pratique lui a permis de produire des œuvres documentaires de grande valeur artistique, comme son film "Trois Lunes derrière une colline", qui a documenté la vie des bergers de l'Atlas, pour qui la poésie est un rituel quotidien.

Sa conviction de la nécessité de préserver la mémoire du territoire renforce son travail. À une époque où beaucoup ont tendance à oublier le passé, Fdil a la certitude que l'art est le rempart qui protège la mémoire et assure sa continuité, en son et en image. Dans ses œuvres, on trouve une invitation ouverte à préserver le patrimoine et à en faire un mécanisme de construction de l'identité nationale. Il rappelle constamment que les histoires les plus importantes sont toujours vivantes dans le cœur des gens et sur leurs lèvres.

Fdil se distingue par son style calme et contemplatif, qui se concentre sur les détails qui façonnent les expériences humaines et en fait un espace profond pour la recherche et la création. Il en fait la base pour l'innovation d'idées et de mondes imaginaires liés à la culture amazighe, ce qui donne à ses films une empreinte locale.

Le berger, le poète et le paysan sont des sujets inspirants pour le réalisateur Fdil. Son intuition révèle que derrière chaque poème amazigh se trouve un miroir qui reflète la réalité sociale, la structure économique et le système culturel, dans un environnement naturel panoramique et enchanteur, au sein des montagnes de l'Atlas.

❊ **Nadia BOUDRA**

Pourquoi certains pays européens sont appelés à revoir « le Programme d'enseignement de la langue arabe et de la culture marocaine » ?

Certaines communautés régionales autonomes d'Espagne gouvernées par le parti de centre-droit, le Parti Populaire, et par l'extrême droite, Vox, ont commencé à envisager sérieusement la suppression du «Programme pour l'enseignement de la langue arabe et de la culture marocaine » dans les établissements publics de la Communauté de Madrid et de Murcie [1], et qui est dispensé dans près de 400 établissements scolaires répartis sur 12 communautés autonomes.

Ce programme linguistique et culturel s'inscrit dans le cadre de la coopération bilatérale entre les gouvernements des royaumes du Maroc et d'Espagne et financé par la Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger. Un programme similaire a été aussi signé entre le Maroc et d'autres pays européens comme la France, l'Allemagne, la Belgique, les Pays-Bas, le Portugal et l'Italie, en référence aux accords bilatéraux relatifs à « l'Enseignement de la langue et de la culture d'origine (ELCO) », mis en œuvre sur la base d'une directive européenne du 25 juillet 1977 visant la scolarisation des enfants de travailleurs migrants.

Parmi les principaux objectifs de ce programme, on peut citer :

• Enseigner la langue arabe et la culture marocaine aux élèves marocains scolarisés dans les établissements européens.

• Offrir aux élèves marocains une formation leur permettant de préserver leur identité et de vivre leur culture tout en respectant celle du pays d'accueil.

• Assurer l'inclusion scolaire et socioculturelle de ces élèves dans le système éducatif européen et dans la société européenne, en développant pour cela des valeurs de tolérance et de solidarité.

Selon les autorités marocaines, ce programme contribue à améliorer l'estime de soi des élèves marocains et à renforcer le lien avec les familles immigrées, en offrant un enseignement destiné à préserver leur identité nationale d'origine et à vivre leur culture dans le respect de celle du pays d'accueil. Malheureusement, les nobles objectifs de cet ambitieux « Programme d'enseignement de la langue arabe et de la culture marocaine » ne s'accompagnent en réalité d'aucuns résultats positifs. Son cuisant échec s'explique par une raison simple : la langue d'origine de ces élèves n'est pas du tout «l'arabe classique», mais plutôt la langue amazighe (berbère) ou la darija (connue comme arabe dialectal, vulgaire ou populaire) [2].

Ce programme est coordonné et financé par la Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger, est promu par son président délégué et éminent conseiller du roi, M. Omar Azziman. Ainsi, au lieu d'améliorer le rendement scolaire des enfants marocains, de lutter contre l'échec scolaire, au contraire, il parvient à déraciner leur identité, à falsifier l'histoire de leur pays d'origine, remise en question par les dernières découvertes archéologiques, et bien sûr, à gaspiller de l'argent public [3]. Pourquoi?

Parce que, comme je l'ai récemment souligné devant la directrice générale de l'UNESCO [4], ce programme contrevient aux dispositions suivantes :

1.Les directives royales exprimées lors du discours d'Ajdir, le 17 octobre 2001, où Sa Majesté le Roi Mohammed VI avait affirmé que : « Dans la mesure où l'amazighe constitue un élément principal de la culture nationale et un patrimoine culturel dont la présence s'affirme dans toutes les expressions de l'histoire et de la civilisation marocaine, nous lui accordons une sollicitude particulière, dans le cadre de la mise en œuvre de notre projet de société démocratique et moderniste, fondé sur la consolidation de la personnalité marocaine et de ses symboles linguistiques, culturels et civilisationnels…».

2.La Constitution du 1er juillet 2011, dont l'article 5 stipule clairement que : « De même, l'amazighe constitue une langue officielle de l'État, en tant que patrimoine commun à tous les Marocains sans exception…».

3.La loi organique n° 26.16 fixant les étapes de l'activation du caractère officiel de l'amazighe et son intégration dans l'éducation et les domaines prioritaires de la vie publique, adoptée à l'unanimité par les deux chambres du Parlement en 2019 (Dahir n° 1-19-121 du 12 moharrem 1441/12 septembre 2019) [5].

4.Les recommandations onusiennes, notamment celles de Mme Tendayi Achiume, Rapporteuse spéciale sur les formes contemporaines de racisme, de discrimination raciale, de xénophobie et de l'intolérance associée, à l'issue de sa visite au Maroc en décembre 2018 [6], ainsi que les observations finales du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale (CERD) sur le rapport du Maroc, le 8 décembre 2023 [7].

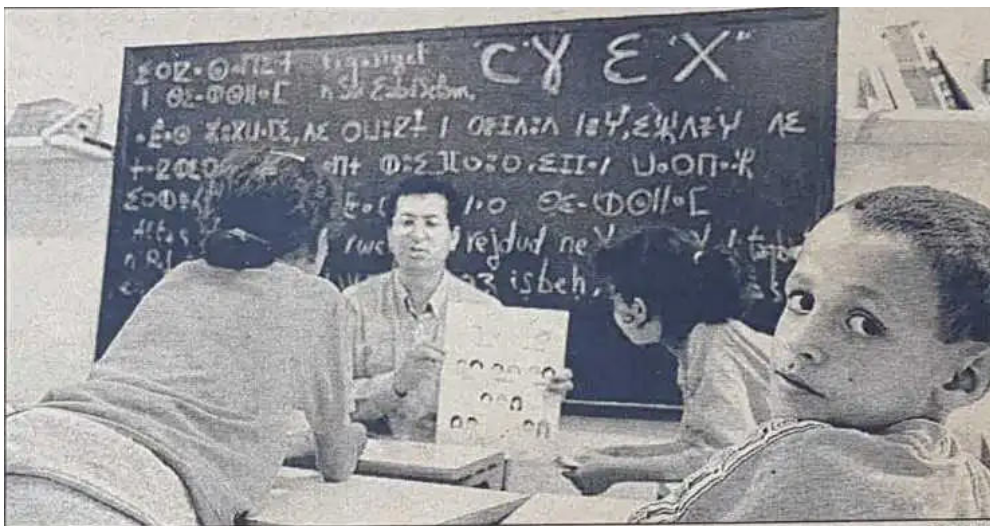

5. La Convention internationale des droits de l'enfant (1989), dont l'article 8 engage les États parties à respecter le droit de l'enfant de préserver son identité, y compris linguistique.

6. Les recommandations de l'UNESCO, notamment celle exprimée lors de la déclaration de Mme. Audrey Azoulay à l'occasion du 25e anniversaire de la Journée internationale de la langue maternelle [8]: « Loin d'en faire une source d'incompréhension, nous devons en valoriser les apports culturels et cognitifs. Reconnaître cet apport des langues du monde, c'est d'abord permettre à chacune et chacun d'apprendre dans sa langue natale, en particulier au cours des premières années de scolarisation où s'acquièrent les compétences de base en lecture et en écriture, en même temps que les langues nationales sont graduellement introduites. La recherche est claire à ce sujet. Le nouveau rapport de l'UNESCO publié à l'occasion de cette Journée…rappelle les nombreuses vertus du multilinguisme pour l'éducation. Les enfants sont plus nombreux à fréquenter l'école et à y obtenir de bons résultats s'ils apprennent dans leur langue maternelle. Ils se sentent aussi pleinement reconnus si on la leur parle à l'école et sont mieux disposés à assimiler de nouvelles langues… ».

En définitive, il est impossible d'assurer une bonne intégration des enfants de travailleurs migrants marocains dans les écoles européennes à travers les programmes d'éducation multiculturelle relatifs à « l'Enseignement de la langue et de la culture d'origine (ELCO) », s'ils ne reposent pas clairement sur leur langue maternelle, qu'est l'amazighe ou la darija, et pas de tout l'arabe classique.

❊ Par Rachid RAHA,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

Notes:

[1]-https://www.atalayar.com/fr/articulo/politique/communaute-madrid-diaz-ayuso-annule-programme-langue-arabe-et-culture-marocaine/20250728120000217085.html

[2]-https://amamazigh.org/2025/04/pourquoi-jinsiste-sur-la-necessite-de-promouvoir-lenseignement-du-tamazight-en-europe/

[3]-https://amadalamazigh.press.ma/fr/lama-proteste-de-nouveau-contre-lexclusion-de-lenseignement-de-la-langue-amazighe-aux-enfants-des-citoyens-marocains-residant-a-letranger/

[4]- https://amamazigh.org/2025/09/lettre-de-protestation-a-propos-du-prix-international-dalphabetisation-de-lunesco-accordee-a-une-ecole-marocaine/

[5]- https://amadalamazigh.press.ma/pdf/26.16.pdf

[6]-https://amadalamazigh.press.ma/fr/lonu-demande-au-maroc-dintensifier-les-efforts-pour-que-les-amazighs-ne-soient-pas-victimes-de-discrimination-raciale/

[7]-https://amamazigh.org/2024/01/lassemblee-mondiale-amazighe-demande-au-ministre-marocain-des-affaires-etrangeres-de-respecter-les-recommandations-onusiennes-concernant-les-droits-des-amazighs/

[8]-https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000392824

Soulitte.. la voix du Rif s'est tue

Je partage ici ces lignes écrites dans la tristesse, à la mémoire de Soulitte, mon voisin et ami durant plus de vingt-cinq ans. Il fut la voix du Rif, une voix libre et fraternelle que la violence a voulu éteindre. Cet hommage est aussi celui d'un médecin qui, jusqu'au dernier moment, n'avait pas perdu espoir de le voir revenir à la vie.

Cinq jours après l'attentat ignoble qui l'a brûlé vif, Soulitte, de son vrai nom Mostapha Oumoussa, s'est éteint. Les médecins ont lutté, lui aussi. Mais le feu, cette fois, a eu raison de sa voix. Cette voix profonde, âpre et belle, qui portait les blessures du Rif et l'espérance d'un peuple.

C'est tout un pays qui pleure. Justice pour celui qui chantait sans haine, avec la seule force de la parole et de la dignité. L'assassin a voulu faire taire la voix des humiliés, brûler les cordes vocales de la liberté.

Mais rien n'éteindra Soulitte. Il chantait comme on résiste. Sa musique naissait de la poussière et de la misère des rues d'Alhoceima. Il n'avait pas appris à chanter. Il avait appris à survivre, à parler pour ceux qu'on n'écoute pas. Ses chansons, en rifain, étaient des cris clairs, sans artifices. Elles disaient la fierté, la douleur, et l'injustice, mais aussi cette obstination à ne pas plier.

Avec sa guitare et son harmonica, il avait su mêler la mémoire du Rif à l'écho du monde. Son art, à la fois ancré et universel, liait les rives, rappelait que la dignité ne se négocie pas. Pour les jeunes du Rif, il n'était pas qu'un chanteur. Il était un frère, un repère, une boussole.

Je l'ai connu autrement. Il était mon voisin durant vingt-cinq ans. Chaque soir, derrière nos murs, j'entendais ses accords s'élever, hésitants, puis pleins et vibrants. Il s'excusait souvent du bruit, ce bruit qui, pour moi et pour mes enfants, était une respiration, une méditation. Courtois, discret, d'une douceur presque timide, il avait cette manière rare de saluer avec le regard souriant avant les mots.

Un jour, quand on écrira l'histoire du Rif, on dira qu'il fut la voix d'une génération, celle des jeunes sans emploi, des exilés, des oubliés. Il chantait leur silence, et leur redonnait une langue.

Et moi, qui fus à la fois son voisin et parfois son médecin, je garde en mémoire le silence profond où il se reposait, la dernière fois où je l'ai vu sur son lit de réanimation : calme, presque apaisé, comme s'il me disait que la vie valait encore d'être chantée, même dans la brûlure. J'ai cru jusqu'au bout qu'il s'en sortirait, qu'il reprendrait sa guitare, qu'il reviendrait nous chanter la lumière.

Cette fois, la voix s'est tue. Mais son chant lointain, mais vivant, demeure, demeurera pour l'éternité.

Adieu, mon ami. Que la terre du Rif, que tu as tant aimée, te soit douce.

❊ Par: Dr.Mhamed Lachkar

ⵅⴰⵙ: ⴰⵏⵓⵛⵎⵔ ⵏ ⵜⵙⵏⴰⵡⵜ ⵜⴰⵣⴰⴰⵢⵔⴰⵏⵜ ⵅⵔ ⵡⴰⵙⵙⴰⵙ ⵣⵣⴰⴰⵏ ⵙⵢⴰⵛⴰⵏⵏ ⵔ ⵣⵓⵏ ⵔ ⴰⵢⴰⵛⴰⵏ

ⵜⵏⵏⵓⵛⵎⵔ, ⴰⵙⵙⴰ ⵏ ⵓⵕⵛⴰⵙ 15 ⵕⵉⵓⵙⵛ ⵅ ⵅⴰⵙ, ⵯⴰⵜ ⵜⵙⵏⴰⵡⵜ ⵜⴰⵣⴰⴰⵢⵔⴰⵏⵜ ⵅⵔ ⵓⴰⵏⵜⵏ "ⴰⵔⴰⵅ ⵔ ⵡⴰⵙⵙⴰⵙ ⵅ ⵣⵣⴰⴰⵏ ⵙⵢⴰⵛⴰⵏⵏ ⵔ ⵣⵓⵏ ⵔ ⴰⵢⴰⵛⴰⵏ : ⵙⵛⵀⴰⴰⵏⵙⵜⵏ ⵔ ⵜⵛⵏⵔⵙⵛⵏⵙⵏ ⵣⵣⴰⵜ ⵙ ⵜⵏⵔⵔⴰⵛ ⵏ ⵜⵙⵏⵛⵛⴰ", ⵙ ⵓⵛⴰⴰⵔ ⵏ ⵣⵣⵓⵓⵔⵏⵏ, ⵙⵛⵓⵣⴰⵯⵏ, ⵔ ⵙⵛⵅⵅⴰⵯⵏ ⵙⵛⴰⴰⵙⵏⵏ ⵙⵛⵀⴰⴰⵏⵏ ⵔ ⵙⵛⵀⴰⴰⵏⵏ.

ⵅⵏⵏ, ⵜⵣⵏⵙ ⵜⵙⵙⵛⵛⵜ ⵏ ⵓⵏⵓⵛⵎⵔ ⵙ ⵓⵛⴰⴰⵙⵙⴰ ⵙ ⵓⵅⴰⴰⵢⵏⵏ, ⵙ ⵙⴰⵜⵅⵙⴰⵏ ⵙⵛⵅⵅⴰⵯⵏ ⵣⵏⵙⵏ ⵙ ⵓⵙⵙⵓⵓⵙ ⵔ ⵓⵙⵓⵙⵙⵓ ⵏ ⵓⵙⵓⵅⵅⵓ ⵏ ⵓⵙⵓⵅⵅⵓ ⵏ ⵓⵙⵓⵅⵅ

ⵜⵉⵍⵉⵏ ⵜⵏⵙⵙⵉⵔⵜ ⵏ ⵣⵓⵍⵓ ⵙⵓⵜⵔⴰⵍ ⵓⵎⵣⵓⴳ ⵙⵓⵜⵜⴰⵣ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴰⵙ ⵜⵎⵓⵔⵖ ⵏ ⵜⵣⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵖ ⵜⵎⵓⵔⵖ ⵏ ⵜⵙⵓⵎⵙ ⴰⵙ

ⵜⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵖ ⵏ ⵜⵣⵓⵍⵓ ⵙⵓⵜⵔⴰⵍ ⵓⵎⵣⵓⴳ ⵙⵓⵜⵜⴰⵣ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵖ ⵜⵎⵓⵔⵖ ⵏ ⵜⵙⵓⵎⵙ ⴰⵙ ⵜⵎⵓⵔⵖ

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalamazigh.press.ma
Amadalpresse
ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
ACTUALITÉS
4
ⵖⴱⵔⵢⵔ 297 - ⴱⴱⵙⵕ 2975
NUMERO 297 - OCTOBRE 2025

ⵍⵍⵓⵣⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵖⵔⵉⵏ ⵖⵓⵎⵓⵔ ⵖⴰⵔ ⵜⵣⵓⵍⵓⵙ ⵔⵓ ⵜⵓⵔⵉⵜ ⵜⵉⵎⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵎⴰⵣⵜ

ⵉⵏⵓⵔ ⵖⵍⵍⵓⵣⴰⵔ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ, ⵄⵄⵄ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵖⵓⵎⵓⵔ ⵖⴰⵔ ⵖⵓⵎⵓⵔ ⵏ ⵖⵓⵎⵓⵔ 13 ⴼⴱⵖⵕ, ⵢⵔ ⵖⵓⵍⵓⵕ ⵏ ⵖⴰⵙⵔ ⴰ ⵖⵔⵣⵓⵍⵓ ⴰ ⵖⵔⵎⵓⵍⵓⵉ ⵔⵔ ⵎⵓⵍⵓⵉ ⵜⵉⵍⵓⵖⵜⵉ ⵜⵉⵜⵔⵓⵍⵓⵉ ⵔⵔ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵉⵎⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵎⴰⵣⵜ. ⵔⵓⵎⵔ ⵣⵎⵙⵓ ⵖⵓⵔⵔⵉⵔⵜ ⵔⵓⵎⵓⵔ ⵜⵓⵔⵉⵜ ⵜⵉⵎⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵎⴰⵣⵜ ⵖⵔⵉⵏ ⵖⵓⵎⵓⵔ ⵖⴰⵔ ⵖⵓⵎⵓⵔ

ⵙⵓⵎⵎⴰ ⵏ ⵓⵔⵣⵓ ⵙⴰⵏ ⵓⵙⵉⵍⵍⵓ ⵏ ⵜⵣⵉⵍⵉ 24 ⵙ ⵜⵣⵍⵉⵍⵉ ⵏ ⵓⵔⵣⵓ ⴰⵎⵙⵓⵔⵓ "ⵜⴰⵛⵎⵜⵜⵓⵜ ⴰ ⵙⵓⵣⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵏ"

ⵓⵎⴰⵏ، ⴰⴰⴰⴰ ⵏ ⵡⴰⵣⵉⵡ 13 ⵔⴻⵙⵙⵓⵇ ⵖ ⵙⵓⵍⵉⵡ ⴰⵣⵎⴰⵏ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵏ، ⵙⵙⵓⵍ ⵜⵡⵡⵓⵛ ⵥⵎⵛⵜ ⴰ ⴰⵓⴰⵎⴰⵓ ⵉ ⵖⵔⵜⵓⵣ ⵡⵣ 24 ⵜⵣⵍⵉⵍⵉ ⴰⵣⵎⴰⵍ ⵣⵜⵜⵓⵔⵉ ⵏ ⵙⵍⴰⵣⵓ، ⵓ ⵙⵣⵡⵛ ⴰ ⵙⵓⵣⵓⵔⵜ ⴰ ⵙⵓⵣⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵔⵉⵏ".

ⵜⵡⵓ ⵜⵛⵓⵔⵍⵜ ⴰⴰ، ⵉ ⵉⵜⵜⵓⵅⵅⵉ ⵣⵡⵓⵅ ⵣⵜⵜⵓⵔⵉ ⵏ ⵓⵙⴰⴰⵓ ⴰⵣⵎⵎⵣⴰ ⵛⵙⵎⵛⴰ ⵓⵣⵓ ⵇⵉⵉⵇ ⵓⴰ 17 ⵎⵉⵙⵓⵇ ⵖ ⵎⵎⵓ، ⴰⴰ ⵜⵓⵓⵛⵢⵓ ⵙ ⵙⵛⵛⵉⵅⵉ ⵉⵓⵙⵜⵓⵍⵍ ⵉ ⵢⵓ ⵡⵡⵓⵉⵍ، ⵓⵅ ⵉⵍⵡ ⵙⵍⵍⵅ ⵏ ⵙⵍⴰⵣⵓ [2001] ⵓⴰ ⵙⵓⵙⴰⴰⵙⴰ ⵏ ⵜⵛⵓⵅⵜⵜ ⴰ ⵙⵓⵙⵅⵢ ⵏ ⵉⵅⵓⵅⵍ ⵉⵅⴰⵣⵉ ⵓⵔⴰ ⵙⵓⵛⵉⵡ ⵏ ⵡⴰⴰⴰⵍ ⵏⵓ ⵛⵜⴰⴰⵙⴰ.

ⵛⵛⵔ ⵓⵓⵛⵢⵓⵍⵜ ⵜⵡⵡⵓⵓ ⵥⵓⵅⵛⵉ ⵓ ⵜⵛⵅⵓ ⵏ ⵡⵛⵙⵍ ⵙⵍⵙⵓⵓ، ⴰ ⵙⵅⵓⵛⵉⵏ ⵉⵓⵅⵔⵏⵍ ⵉⵍⵍⵓ ⵉⵓⵔⵏⵍ ⵉⵍⵍⵓⵓⵉ، ⵛⵙⵎⵛⵜ ⵏ ⵡⵓⵉⵍ ⵉⵍⵍⵓⵓⵉ ⵉⵜⵛⵓⵅⵜⵜ ⴰ ⵉⵛⵓⵅⵜⵜ ⵏ ⵜⵛⵅⵓ ⵓⵔⴰ ⵙⵓⵛⵅⵓ ⵓⵛⵓⵍⵍ ⵏ ⵡⵛⵙⵍ ⵙⵍⵙⵓⵓ

cette hypothèse. Dans le cadre du Middle Draa Project [4], fruit d'une collaboration entre l'Université de Leicester (R.-U.), dirigée par le professeur David J. Mattingly, et l'INSAP marocain, représenté par l'anthropologue Youssef Bokbot, plus de 2 200 sites archéologiques ont été identifiés dans la vallée du Drâa, entre Agdz et M'Hamid.

Ces fouilles, menées de 2016 à 2024, ont révélé plus de 22 000 tombes protohistoriques et préislamiques, des villages fortifiés, et des vestiges d'urbanisation médiévale des périodes Almoravides et Almohades. Selon Bokbot, il s'agit d'un record absolu pour le Maghreb-Sahara.

Les membres de cette équipe mixte maroco-anglaise sont en train de finaliser des monographies qui attestent, selon l'anthropologie physique, l'origine saharienne de la civilisation amazighe. Elle a même découvert des peintures extraordinaires qui illustrent notamment la matrilinéarité de ces sociétés anciennes amazighe, un trait culturel que les Touaregs perpétuent encore aujourd'hui.

Dès 2000, les travaux d'Antonio Arnaiz-Villena et Jorge Alonso Garcia (Egipcios, Bereberes, Guanches y Vascos, Université Complutense de Madrid) [5] suggéraient qu'une vaste population saharienne parlait une langue unique et partageait une identité génétique commune, avant d'émigrer vers les côtes méditerranéennes à la suite des grandes désertifications postglaciaires vers 20 000 ans. Ces auteurs vont encore

plus loin et avancent d'autres preuves de l'anthropologie génétique comme quoi : « l'étude génétique des Egyptiens (basé sur les gènes HLA) et sa comparaison avec les autres peuples méditerranéens les situent dans un groupe majoritaire ancien qui inclut les Egyptiens, les juifs, les Crétois, les Marocains, Algériens, Italiens, Espagnols et Basques, qui ont eu des contacts génétiques et des flux culturels durant une très large période ». Le professeur Antonio Arnaiz-Villena conclut que : « Probablement qu'il existait une grande population le long du désert du Sahara et en Afrique du Nord, une seule langue, et éventuellement une identité génétique… Ce peuple a été forcé à émigrer à l'époque des fluctuations climatiques de désertification qui a eu lieu vers les 18.000 dernières années (après la dernière glaciation), et lorsque cela est devenu un désert et qu'il était difficile de survivre, elle a émigré définitivement et en masse vers les côtes du nord de la Méditerranée (Péninsule ibérique, sud de l'Italie, îles méditerranéennes occidentales) vers les îles de l'Atlantique (Iles Canaries) et vers l'est (l'Égypte) (6000 années avant JC) ».

Des études génétiques plus récentes, notamment publiées dans Nature (2 juillet 2024)[6], confirment ces conclusions : l'analyse du génome d'un Égyptien de l'époque prédynastique (Nuwayrat, 4 600 ans) a révélé que près de 80 % de son ascendance provenait du Néolithique marocain [6].

Ces données viennent renforcer une hypothèse fascinante : la civilisation égyptienne aurait des racines sahariennes et amazighes.

L'égyptologue Zahi Hawass affirme que les Égyptiens « ne sont ni Arabes ni Africains » [7] ; on peut admettre qu'ils ne sont pas Arabes, mais leur africanité ne fait aucun doute. L'anthropologue nord-américaine Helene E. Hagan [8] note que les cultures amazighe et égyptienne partagent de nombreux traits linguistiques et symboliques, et que la période prédynastique (5000-3000 av. J.-C.) constitue le lien fondateur entre le Sahara occidental et la vallée du Nil. Hagan affirme que : « J'avais une vague connaissance préalable que le territoire libyen s'étendait jusqu'au Nil à un moment donné, et que la langue amazighe et la langue égyptienne avaient certaines similitudes et appartenaient toutes deux à ce que les érudits classaient comme une famille de langues hamitiques. Je ne savais pas que, pas à pas, je rencontrerais tant de rapprochements, tant d'indices et de racines communes profondes, une vaste panoplie d'informations étymologiques que je n'ai nullement épuisées".

De même, la chercheure algérienne Taklit Mebarek-Slaouti [9], à partir des gravures du Tassili n'Ajjer, des chars rupestres et des tumulus funéraires, met en évidence la continuité artistique et rituelle entre les peuples sahariens et les Égyptiens anciens. Elle souligne que : « Avant cette désertification qui a duré près de 500 ans selon les lieux et les migrations obligées l'accompagnant, le Sahara se distinguait d'abord par un art de très haut niveau et diversifié, celui des « Têtes Rondes » et le « Bubalin». Cet art remonte à des temps immémoriaux d'après les surcharges de peintures et de gravures sur les mêmes sites. Ces rupestres -ce qu'il en reste et que nous découvrons- reflètent une vie idyllique au Sahara. Cours d'eau, plantes diverses, lacs permettent à l'homme de vivre de la pêche, de la chasse, de l'élevage mais aussi de l'agriculture… Le Sahara se distinguait aussi par une céramique très abondante et diversifiée identique dans tous les lieux et remontant à plus de 8000 avant J.C., antérieure à tout ce qui a été trouvé en Orient (Palestine ou ailleurs). D'autre part, au Maghreb, le peuple berbère (puisque les individus exhumés des tombes remontant à plus de 8000 ans av.J.C. ont le même squelette que les nôtres aujourd'hui) élevait des moutons et des chèvres, connaissaient l'agriculture étant donné que la majorité des sites appelés capsiens montraient une surpopulation dès cette période de huit mille av.J.C. ».

Les découvertes archéologiques et génétiques de ces dernières décennies imposent une révision en profondeur des manuels d'histoire des pays de Tamazgha (Afrique du Nord).

Le mythe panarabiste d'une origine yéménite des Amazighs doit céder la place à une vérité désormais scientifiquement établie : les Amazighs sont autochtones, sahariens et civilisateurs. Ce peuple a non seulement contribué à la genèse de la civilisation égyptienne, mais aussi à celle des Guanches des Canaries, des Ibères, des Siciliens et des peuples proto-méditerranéens [10].

Ironie de l'histoire : selon certaines études génétiques, une partie des populations d'Arabie Saoudite et du Yémen descendraient, à leur tour, de ces mêmes ancêtres sahariens [11].

⁎conférence offerte au colloque international sur le thème « l'amazighité et l'unité territoriale du Maroc », offerte à l'Université de Fès le 15 novembre 2024.l

⁎⁎Président de la Fondation David Montgomery Hart des Études Amazighes et Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

Notes :

[1]- www.youtube.com/watch?v=yl-yo49hGqg & https://www.historia.fr/histoire-de-france/prehistoire/maroc-decouverte-de-jebel-irhoud-nous-sommes-tous-des-africains-2061995

[2]- Gabriel Camps: Les Berbères, Mémoire et identité. Errance, Paris, 1987 & Les Civilisations préhistoriques de l'Afrique du Nord et du Sahara, Editions Doin, Paris, 1974.

[3]- Malika Hachid : Les Premiers Berbères, entre Méditerranée, Tassili et Nil. Edisud, Aix-En-Provence, 2000.

[4]-www.researchgate.net/publication/336735201_The_Middle_Draa_Project_Morocco_results_from_the_survey_and_trial_excavations_2015-18 & https://journal.equinoxpub.com/JIA/article/view/20440/24261

[5]- Dr. Antonio Arnaiz Villena et Jorge Alonso Garcia: Egipcios, Bereberes, Guanches y Vascos. Université Complutense de Madrid, 2000.

[6]-www.nature.com/articles/s41586-025-09195-5 ou https://acrobat.adobe.com/id/urn:aaid:sc:EU:a8bc75bf-837c-4e9b-9269-5afc05fc8c7e

[7]-www.youtube.com watch?v=kIqH20G2k1c

[8]- Helene E. Hagan: «The Shining ones; an etymological essay on the Amazigh roots of Egyptian civilization». USA 2000. & Akhu, essai étymolorique sur les racines amazighes de l'ancienne civilisation égyptienne ; Xlibris, USA 2022.

[9]- Taklit Mebarek-Slaouti : Les Amazighs en Egypte. Des temps les plus reculés aux dynasties Amazighes. Editions ANEP, Alger 2016.

[10]- http://amadalpresse.com/RAHA/Origines.html

[11]-http://journals.plos.org/plosone/article/file?id=10.1371/journal.pone.0192269&type=printable

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

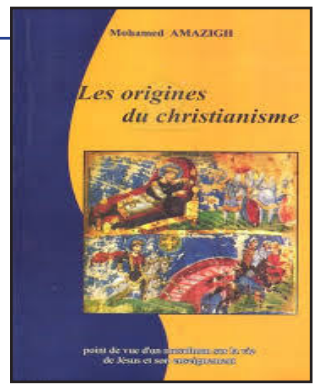

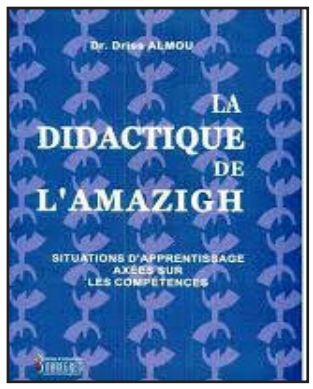

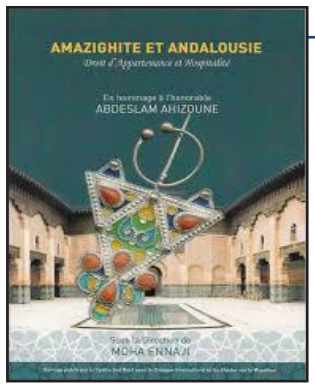

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 296/ SEPTEMBRE 2025 - ⵖⵓⵢⵔ 2975 - PRIX: 5 DH

Le Sahara.. berceau de la civilisation amazighe* ?

Par: Rachid RAHA **

Lors d'une conversation avec la princesse Belkiss, fille du défunt grand résistant touareg Mohamed Ali Ag Taher Al Ansari, originaire de Tombouctou, celle-ci affirmait que leur tribu appartenait à la lignée des Shurfa, ces saints musulmans issus des Al Ansar, venus d'Arabie et rattachant leur ascendance à Fatima-Zahra, fille du prophète Mohammed.

Je lui fis alors remarquer que les plus récentes découvertes archéologiques et anthropologiques invitent à revoir ce récit, en situant nos origines non pas en Arabie, mais dans la terre africaine elle-même, auprès de l'« Homme d'Adrar Ighud », identifié comme le plus ancien Homo sapiens connu à ce jour, datant d'environ 315 000 ans.

Cette découverte capitale fut réalisée au Maroc, entre Safi et Marrakech, par les paléoanthropologues Jean-Jacques Hublin (Institut Max-Planck d'anthropologie évolutionniste de Leipzig) et Abdelouahed Ben-Ncer (Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, INSAP)[1].

La princesse répondit alors, dans un trait d'esprit saisissant : « Alors nos ancêtres sont partis d'ici vers la péninsule arabique, et leurs descendants ne font que revenir chez eux ! »

L'idée selon laquelle les Imazighen seraient issus d'Arabie reste largement diffusée par une historiographie officielle façonnée par les idéologies nationalistes arabo-musulmanes. Cette vision, propagée dans plusieurs pays du Maghreb, soutient que les ancêtres des Amazighs viendraient du Yémen, traversant la mer Rouge pour s'établir en Afrique du Nord.

Or, les données archéologiques et paléoanthropologiques contredisent clairement cette version mythique. Il convient de distinguer entre l'« Homme d'Adrar Ighud », le plus ancien Homo sapiens identifié à ce jour — à l'origine de toute l'humanité — et la civilisation amazighe, apparue bien plus tard, il y a environ 9 000 à 10 000 ans. Selon l'archéologue Gabriel Camps, celle-ci aurait émergé en Tunisie, dans la région de Gafsa, donnant naissance à la civilisation capsienne.

Les Capsiens, actifs du VIII[e] au V[e] millénaire av. J.-C., progressèrent d'est en ouest à travers le Maghreb central et oriental. Ils vivaient principalement de la cueillette et de la chasse, notamment des escargots, comme l'attestent de nombreux sites archéologiques. L'un des spécimens humains les plus complets, l'homme d'Aïn Dokkara (Tébessa), se distingue par une morphologie harmonieuse et un crâne moins massif.

Ces populations enterraient leurs morts selon des rites variés, et leur art animalier, observé sur des coquilles d'œufs d'autruche ou sur les gravures d'El Mekta, témoigne d'une esthétique raffinée et d'une conscience symbolique évoluée — caractéristiques que G. Camps relie aux premières formes d'art amazigh [2].

Photo: Mme BOKBOT, IBNOU-CHEIKH, RAHA, MATTINGLY, BOKBOT

Les Capsiens se seraient imposés sur une civilisation plus ancienne : celle des Ibéromaurusiens, dont les vestiges — notamment les nécropoles de Mechta Afalou, Afalou Bourhummel (C. Arambourg, 1928), Tafoghalt (L'Abbé Roche, 1953 ; D. Fermebach, 1962) et Colonnade (M.-C. Chamla, 1970) — couvrent la côte maghrébine et les monts telliens. Ces proto-Méditerranéens sont considérés comme les chefs de file des Amazighs compte tenu des similitudes anthropologiques avec les populations actuelles d'Afrique du Nord.

Les Ibéromaurusiens, grands (1,74 m en moyenne) et robustes, pratiquaient l'avulsion dentaire et diverses formes de rites funéraires. Leur industrie microlithique, très élaborée, comprenait grattoirs, éclats, burins et outils en os — témoins d'un haut niveau de technicité.

Gabriel Camps estimait leur origine proche-orientale, tout en reconnaissant leurs affinités méditerranéennes et africaines: « Cette arrivée est si ancienne (10 000 ans) que ses descendants n'ont pas besoin d'être classés comme véritablement autochtones ».

Les progrès récents de l'archéologie et de l'anthropologie génétique ont profondément remis en cause ces hypothèses orientalisantes. Les nouvelles données pointent désormais vers une origine autochtone, saharienne et africaine de la civilisation amazighe.

Les fresques et peintures rupestres du Sahara central — notamment dans le Tassili n'Ajjer — témoignent qu'il y a 10 000 à 6 000 ans, cette région aujourd'hui désertique était une terre verte et habitée, traversée par des fleuves et peuplée de faune abondante.

La préhistorienne Malika Hachid, dans son ouvrage majeur « Les Premiers Berbères » [3], démontre que : « Les Protoberbères Bovidiens sont les héritiers de la grande civilisation néolithique du Sahara, une des plus anciennes du monde, aussi ancienne et innovatrice que celle du fameux Croissant fertile au Moyen-Orient…Civilisateurs à l'aube de leur existence, ces premiers Berbères vont porter ce Néolithique à son apogée; ils auront bénéficié des derniers millénaires humides qui verdissent le Sahara. Bien qu'appartenant aux derniers temps de la préhistoire, et que son environnement de grands fauves évoque encore un paysage africain, l'aspect civilisationnel que reflète son art se rapproche davantage du monde méditerranéen et de l'histoire que de la préhistoire. Comparés aux autres grandes ethnies de ce Sahara préhistorique, ces Protoberbères dénotent, car ils ne donnent plus l'impression de simples communautés de pasteurs-chasseurs, mais d'une véritable société construite autour d'usages, de conventions et de valeurs visiblement élaborés. Dans leur art, les signes extérieurs de l'abondance ne peuvent tromper : il s'agit d'un peuple plein de santé, doué d'un dynamisme particulier, animé du plaisir de bouger et d'agir, qu'il s'agisse d'aller à la chasse, ou de s'engager dans une joute sportive ou guerrière. C'est un peuple civilisé, comme le manifeste le soin apporté à la coiffure, au vêtement et la parure, l'élégance de la pose et du geste, la qualité des relations humaines dominées par un haut niveau de convivialité où les scènes de palabres prennent l'allure de cérémonies de cour ».

Elle ajoute que : « Au cours du Néolithique, à la faveur d'une belle humidité, le Sahara central est à la pointe du progrès. Dès le XI[e] millénaire BP, les hommes s'engagent dans un processus innovateur sans précédent dans l'histoire de l'humanité : ils apprennent à fabriquer des poteries. Celles-ci sont plus anciennes encore (11 000 ans BP) que celles du Proche-Orient (10 000 ans BP). »

Ce Sahara « vert » abritait donc l'une des premières sociétés complexes du monde, dont l'art rupestre révèle des codes esthétiques, sociaux et spirituels d'une étonnante sophistication.

Les travaux archéologiques contemporains renforcent cette

كيف تعامل خطاب الملك محمد السادس مع مطالب ''جيل زد''؟

ألقى الملك محمد السادس، في افتتاح السنة التشريعية الجديدة، خطابا حظي بمتابعة واسعة، لأنه جاء في لحظة سياسية واجتماعية دقيقة، تزامنت مع حالة ترقب وانتظار عام لإمكانية اتخاذ قرارات حاسمة تجاه الحكومة أو البرلمان. غير أن الخطاب الملكي جاء مخالفا لهذه التوقعات، إذ اختار الملك أن يظل داخل منطق الدستور ومقتضياته، مؤكدا أن الإصلاح الحقيقي لا يتم بقرارات فوقية أو انفعالية، بل من خلال المؤسسات وبآليات ديمقراطية واضحة تضمن استمرارية الدولة وتوازن السلط.

في البداية، وجه الملك، في مستهل خطابه، رسائل دقيقة إلى مختلف الفاعلين السياسيين. فقد انتقد بطء أداء الحكومة وضعف تفاعلها مع القضايا الاجتماعية، ودعا البرلمان إلى تفعيل صلاحياته الرقابية والتشريعية، كما نبه الأحزاب إلى محدودية حضورها وضعف قدرتها على التأطير والتواصل مع المواطنين. ومع ذلك، حافظ الخطاب على طابعه الدستوري الهادئ، إذ مارس الملك دوره التوجيهي كرئيس للدولة، دون أن يتجاوز الحدود التي رسمها الدستور لصلاحياته.

جاء هذا الخطاب امتدادا لخطاب العرش الأخير، الذي شدد على ضرورة مواصلة الإصلاح المؤسساتي الهادئ والعميق. فالملك ذكر ضمنيا بأن دستور فاتح يوليوز 2011 أسس لتوازن جديد في توزيع وتوازن السلط، ومنح الحكومة صلاحيات واسعة باعتبارها الجهاز التنفيذي المسؤول عن السياسات العمومية. لذلك لم يستجب الملك للدعوات التي طالبت بحل البرلمان أو إقالة الحكومة، لأن مثل هذه الخطوات كانت ستشكل عودة إلى ما قبل الإصلاح الدستوري وتقويضا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

لا يمكن فهم الخطاب الملكي دون استحضار السياق الاجتماعي الذي جاء فيه.

فـ"جيل زد"، الذي يمثل شريحة من الشباب المغربي، أطلق خلال الأسابيع الأخيرة موجة احتجاجات رقمية واجتماعية ركزت على قضايا التعليم، الصحة، الشغل، العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد. بخلاف حركة 20 فبراير سنة 2011، التي رفعت شعارات سياسية في زمن "الربيع العربي" وطالبت باصلاح دستوري ومؤسساتي شامل، ومحاربة اقتصاد الريع، ومحاسبة لصوص المال العام، وإقرار دولة الحق والقانون والمؤسسات، فإن احتجاجات "جيل زد" اليوم تنطلق من واقع معيشي مباشر وتبحث عن حلول ملموسة، لا عن تعديلات سياسية كبرى، فهو بذلك يطالب بتحسين ظروف الحياة اليومية أكثر مما يطالب بتغيير قواعد اللعبة السياسية.

د.مصطفى عنترة
كاتب صحفي

لقد التقط الخطاب الملكي هذا التحول في طبيعة المطالب، فخاطب الشباب بلغة الهدوء والمسؤولية، مؤكدا أن الدستور يمنح الحكومة الصلاحيات الكافية لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وأن دور المؤسسة الملكية هو السهر على احترام هذا التوازن وضمان حسن سير المؤسسات. هكذا جمع الخطاب بين الإنصات لنبض الشارع والالتزام بالشرعية الدستورية، دون الانجرار إلى ردود أفعال لحظية أو اتخاذ قرارات استثنائية.

لكن الاهم، أن الحراك الشبابي الأخير كشف عن أزمة عميقة في المشهد السياسي المغربي. فالأحزاب السياسية، التي يفترض أن تقوم بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، فقدت جزءا كبيرا من قدرتها على التواصل والتأطير وظلت في غالبيتها سجينة صراعاتها الداخلية وغارقة في البحث عن مصالحها الضيقة . وفي إطار هذا الفراغ القاتل، برز "جيل زد" كفاعل اجتماعي جديد، استطاع أن يملأ الفضاء العمومي، مستفيدا من شبكات التواصل الاجتماعي التي جعلت صوته مسموعا في الداخل والخارج. لقد فرض هذا الجيل إيقاعا جديدا على الحياة السياسية، وأجبر الإعلام الدولي والمنظمات الحقوقية على الاهتمام بحراكه وتحليل دلالاته ومتابعة خطواته.

يظهر خطاب الملك محمد السادس اذن، خريطة طريق متوازنة بين الحفاظ على استقرار المؤسسات واحترام الدستور من جهة، والإنصات للمطالب الاجتماعية من جهة أخرى. لقد اختار الملك التوجيه بدل التدخل، والتذكير بالمبادئ بدل اتخاذ قرارات فوقية، مؤكدا أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يتم إلا عبر تفعيل المؤسسات، لا عبر تجاوزها.

في المقابل، عبر "جيل زد" عن تحول عميق في أشكال المشاركة السياسية والاجتماعية، وعن رغبة حقيقية في إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة. إنه جيل لا يطالب بإسقاط النظام، بل بإصلاح الأداء، وتفعيل النصوص الدستورية التي وضعت من أجل العدالة الاجتماعية والمجالية والكرامة والشفافية والحكامة.

بين هدوء المؤسسة الملكية وحيوية الشارع الشبابي، يتبلور اليوم توازن جديد في الحياة السياسية المغربية. فالملك حافظ على روح الدستور كمرجعية لضمان الاستقرار، فيما طالب الشباب بتفعيل مضامينه حتى يلمس المواطن أثره في حياته اليومية. إنها لحظة مفصلية في مسار الدولة، عنوانها الكبير:

الملكية تذكر بالمبادئ، والشباب يطالب بالفعل.

محمد أوسي : دعوة لإخراج "قانون الجبل" لإنصاف المناطق المهمشة

أكد محمد أوسي أن جماعة اشتوكة آيت باها تضم أزيد من عشرين جماعة، أغلبيتها جماعات قروية، موضحاً أن القاسم المشترك بينها هو تواضع وبساطة شروط العيش، شأنها شأن باقي الجماعات الأخرى المتواجدة بجهة سوس، كإقليمي تارودانت وتيزنيت. وأضاف أن مقارنة بسيطة بين هذه الجماعات والمراكز الحضرية والمدن تُبرز بوضوح التقدم والتطور الذي عرفته الأخيرة في السنوات الأخيرة على مستوى البنية التحتية والمؤسسات والمرافق الضرورية للعيش الكريم، مقابل تراجع واضح في المناطق القروية.

وأوضح رئيس جمعية تيفاوت ن ادوران للتنمية والتعاون، أن هذا التباين يعكس وجود فوارق مجالية حادة بين الوسطين الحضري والقروي، مشيراً إلى أن هذه الفوارق تتجلى بشكل واضح في ثلاث جماعات تابعة للدائرة الجبلية لإقليم اشتوكة آيت باها، وهي جماعات تركا نتوشكا، وأوكنز، وتانالت، المعروفة تاريخياً بقبيلة آيت صواب.

وبيّن أن هذه الجماعات تقع في منطقة جبلية ذات تضاريس وعرة، لكنها غنية بمؤهلات طبيعية ومجالية متعددة، إذ تضم واحات تركا نتوشكا وأوكنز، وواحة إزلاكن بتانالت، كما تتوفر على أشجار مثمرة وأراض صالحة للزراعة البورية والمعاشية، ومياه دائمة الجريان وعيون طبيعية.

وأشار الفاعل الجمعوي إلى أن المنطقة تزخر أيضاً بمؤهلات بشرية مهمة تشتغل في مجالات متعددة مثل الحرف التقليدية والمهن المحلية، والفلاحة وتربية الماشية وجني الزيتون وصناعة الزرابي، إلى جانب الأسواق الأسبوعية والحدادة وصناعة الأدوات المنزلية والملابس التقليدية.

وأكد أن السنوات الأخيرة عرفت تزايداً في معدلات الهجرة بسبب الجفاف الذي أثر سلباً على الفلاحة المعيشية، ما دفع العديد من السكان إلى مغادرة المنطقة بحثاً عن موارد عيش بديلة، مضيفاً أن المنطقة باتت تواجه تحديات كبرى مرتبطة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية.

وأوضح أن مقارنة بسيطة مع بعض المدن تظهر تقدماً ملحوظاً في هذه الأخيرة على صعيد الطرق والشوارع والصرف الصحي، في حين يعاني الوسط القروي من خصاص واضح، فالطرق مهترئة وأغلبها شُيّد منذ الاستقلال أو في الستينات والسبعينات، باستثناء طريق آيت باها–تانالت عبر إيت ودريم، بينما تبقى طرق جماعتي تركا نتوشكا وأوكنز غير معبدة بشكل كاف، مما يجعل عدداً من الدواوير والمداشر في عزلة شبه تامة.

محمد أوسي فاعل جمعوي
رئيس جمعية تيفاوت ن ادوران للتنمية والتعاون

وفي ما يتعلق بقطاع التعليم، أكد أن أغلب المدارس شُيّدت بعد الاستقلال وهي عبارة عن بنايات مفككة تعاني من هشاشة بنيوية، ما يساهم في ارتفاع نسب الهجرة القروية، حيث يضطر التلاميذ إلى مغادرة منطقتهم لإتمام الدراسة، بسبب غياب التعليم الثانوي التأهيلي والإعدادي التأهيلي. كما أشار إلى أن أغلب المدارس والفرعيات بآيت صواب تشتغل بالأقسام المشتركة، ما يحد من جودة التعلم.

وأضاف أن مشكل السكن بالنسبة للأطر التربوية والإدارية يعد من أبرز العوائق أمام استقرارهم بالمنطقة، الأمر الذي ينعكس سلباً على استمرارية العمل التربوي وجودته.

أما في المجال الصحي، فقد أوضح أن المجهودات المبذولة لتوفير المرافق الصحية القروية، خاصة بجماعات تركا نتوشكا وأوكنز وتانالت، تبقى محدودة، بسبب النقص الكبير في الأدوية واللوازم الطبية، مما يجعل هذه المرافق شبه فارغة رغم تواجد الأطر الطبية والتمريضية بها.

وأكد أيضاً أن المنطقة تعاني من ضعف في تسويق مؤهلاتها الطبيعية والسياحية، بسبب غياب مؤسسات وتعاونيات ومقاولات قادرة على استثمار هذه المؤهلات وخلق فرص شغل لفائدة الشباب والنساء.

وفي الجانب الثقافي، شدد المتحدث على أن المنطقة غنية بالتراث الأمازيغي، من فنون الروايس وأحواش النساء والعادات والتقاليد المتوارثة، غير أن غياب مراكز الإدماج الثقافي والدعم المؤسسي للمبادرات الثقافية يحرم المنطقة من تفعيل هذا الموروث كرافعة للتنمية المحلية.

أما في المجال الرياضي، فأوضح أن الشباب يواجهون غياباً تاماً لملاعب القرب الضرورية لصقل المواهب، باستثناء جماعة أوكنز التي تتوفر على ملعب واحد فقط، في حين تفتقر تركا نتوشكا وتانالت لأي بنية رياضية، ما يجعل النشاط الرياضي غائباً تماماً.

وأكد المتحدث أن هذا الوضع يعكس ما جاء في الخطاب الملكي الأخير حول غياب التوازن في الفرص التنموية بين المناطق القروية والحضرية، مشدداً على أن منطقة آيت صواب تعاني فعلاً من غياب فرص التنمية الشاملة.

وأوضح أنه لتحقيق التنمية المنشودة، لا بد من إطار تشريعي يمكّن الجماعات القروية من الاستفادة من ثرواتها وفرصها، داعياً إلى التسريع بإخراج "قانون الجبل" الذي ناضل من أجله الائتلاف المدني من أجل الجبل وجمعيات المجتمع المدني، لأنه سيمكن ساكنة هذه المناطق من الاستفادة من مواردها عبر سياسات عمومية تراعي العدالة المجالية والمقاربة التشاركية.

كما دعا إلى تثمين الموروث الثقافي والسياحي وجعله مدخلاً للتنمية، وإلى تدبير الموارد البيئية بشكل عقلاني، خاصة الأعشاب الطبية والعطرية المتوفرة بالمنطقة، لما يمكن أن تشكله من رافعة اقتصادية مهمة.

وختم تصريحه بالتأكيد على أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية حقيقية من قبل الفاعلين الترابيين، من خلال تقوية الديمقراطية المحلية والقطع مع كل أشكال الاستغلال السياسي، وتشجيع الشباب على الانخراط في العمل السياسي من أجل المساهمة في صياغة برامج وسياسات عمومية كفيلة بإرساء تنمية شاملة ومستدامة.

وأشار في الختام إلى أن ما ذُكر يعكس بعض مظاهر التفاوتات المجالية بين المداشر والمجال القروي من جهة، والمجال الحضري من جهة أخرى، داعياً إلى تبني سياسات عمومية موجهة بقوة وبتمييز إيجابي نحو المناطق التي تفتقر إلى أبسط مقومات العيش الكريم.

* إمرزيك.ر

ابراهيم بوفي : المنطقة الجبلية لاشتوكة ايت باها تعاني فوارق مجالية حادة وغياب رؤية ترابية تراعي خصوصياتها

أكد إبراهيم بوفي أن المناطق الجبلية باشتوكة آيت باها تعاني فوارق مجالية واضحة تمتد عبر مختلف القطاعات الحيوية التي تمس حياة المواطنين، خاصة وأنها منطقة جبلية تضم إحدى عشرة جماعة قروية.

وأوضح أن الإحصائيات الأخيرة أظهرت تراجعًا ملحوظًا في عدد سكان بعض الجماعات، بسبب انعدام فرص الشغل، لا سيما في صفوف الشباب.

وأشار الطالب الباحث في التنمية الترابية، إلى أن عددا من المجالات التي كانت تمثل مصدر رزق أساسي للسكان، مثل الفلاحة والواحات، تضررت بشكل كبير جراء الجفاف، ما دفع العديد من الأسر إلى الهجرة نحو المناطق الفلاحية حيث تتوفر فرص العمل. وأدى هذا النزوح الداخلي، بحسب المصدر ذاته، إلى تكدس سكاني في بعض الجماعات دون غيرها، من بينها جماعة آيت عميرة التي يفوق عدد سكانها 113 ألف نسمة، وهو ما فاقم من حجم الإشكالات الاجتماعية.

وأضاف أن هذه الأوضاع تجلت بوضوح خلال الاحتجاجات الأخيرة بايت عميرة التي شهدت بعض السلوكيات العنيفة، خصوصا في صفوف الشباب الذين عبروا عن غضبهم بشكل سلبي من خلال الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة.

وعن وضعية الخدمات الاجتماعية، أكد الطالب الباحث أن العرضين التعليمي والصحي يظلان دون المستوى المطلوب، موضحًا أن غياب مؤسسات تعليمية مؤهلة واعتماد الأقسام المشتركة التي تضم عدة مستويات في قسم واحد يضعف مردودية التعليم ويؤثر سلبًا على جودة التعلمات.

أما في القطاع الصحي، فأشار إلى أن الجماعات الجبلية تعاني من غياب شبه تام للأطباء، بل وحتى على مستوى دائرة آيت باها التي تُعد مركزية في الإقليم، يلاحظ نقص حاد في التجهيزات داخل مستعجلات القرب، خصوصًا ما يتعلق بأدوية الأمصال الضرورية لعلاج لدغات العقارب والأفاعي. وقد أدى هذا الوضع إلى تسجيل حالات وفيات متكررة سنويًا، نتيجة بعد المنطقة عن المراكز الاستشفائية الكبرى في أكادير.

وشدد المتحدث على أن كل هذه الاختلالات تعكس غياب سياسة ترابية واضحة تراعي الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية للمنطقة، داعيًا إلى تبني رؤية تنموية مندمجة تُعيد الاعتبار لهذه المجالات وتضمن الإنصاف المجالي والاجتماعي.

واختتم تصريحه بالتأكيد على أن منطقة آيت باها تزخر برأسمال ثقافي ورمزي غني، ينبغي إدماجه ضمن السياسات الترابية للجماعات المحلية، باعتباره رافعة أساسية للتنمية المستدامة ومكونًا جوهريًا لهوية المنطقة.

* رشيدة.إ

محمد الديش رئيس الائتلاف المدني من أجل الجبل لـ"العالم الأمازيغي" :

السياسات العمومية تعمّق هشاشة المناطق الجبلية ولا تلبي حاجيات الساكنة

الدفاع عن الجبل هو دفاع عن هوية أمازيغية ضاربة في العمق

في سياق النقاش الوطني المتصاعد حول التنمية المجالية والعدالة الاجتماعية في المناطق الجبلية، يسلّط هذا الحوار الضوء على واحدة من القضايا المنسية في السياسات العمومية، وضعية ساكنة الجبل وحقها في الإنصاف المجالي.

في هذا السياق، تحاور "العالم الأمازيغي" محمد الديش، رئيس الائتلاف المدني من أجل الجبل، أحد أبرز الأصوات المدنية المدافعة عن هذه القضية منذ سنوات. في هذا الحوار، يتحدث الديش عن واقع العالم الجبلي في المغرب، وعن التحديات التي تواجه ساكنته بين التهميش والإقصاء، كما يقدم رؤيته لسبل الإنصاف، وموقع ملف الجبل ضمن أولويات الدولة في المرحلة الراهنة.

وكشف الديش في قراءة ميدانية لواقع "المغرب بسرعتين"، عن عمق الفوارق المجالية والاجتماعية بين المناطق الحضرية الغنية والمناطق الجبلية والقروية الهشة. وأكد رئيس الائتلاف أن السياسات العمومية الحالية لم تستطع تلبية حاجيات الساكنة، بل عمّقت الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، في ظل عزلة جغرافية، نقص في البنيات التحتية، وحرمان من الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم.

وشدد على أن المناقشات النظرية وحدها لن تكفي، وأن إعادة توجيه الإنفاق العمومي بعيدًا عن المشاريع الاستعراضية أمر حيوي لتلبية الاحتياجات الأساسية للساكنة.

● حاوره منتصر إثري

*** كيف يقرأ الائتلاف المدني من أجل الجبل واقع "المغرب بسرعتين" بين المدن الكبرى والعالم القروي؟**

** يقرأ الائتلاف واقع "المغرب بسرعتين" على أنه تعبير صارخ عن انعدام العدالة المجالية والاجتماعية، حيث يتجسد هذا الواقع في "هوة واضحة" (حسب أحد المقتطفات) بين المناطق الحضرية التي تستحوذ على أغلب الثروات والاستثمارات، والمناطق الجبلية والقروية التي تعاني التهميش والهَشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

يرى الائتلاف أن هذا التفاوت ناتج عن اختلال في توجيه الإنفاق العمومي وتكريس سياسات غير منصفة، مما يؤدي إلى:

- عزلة جغرافية واقتصادية لسكان الجبل.
- هجرة قسرية نحو المدن بحثاً عن العيش الكريم.
- حرمان من الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والبنيات التحتية.

ويؤكد الائتلاف على أن معالجة هذا الواقع لا يمكن أن تتم عبر المناقشات النظرية، بل تتطلب ترجمة فورية وواضحة إلى إجراءات عملية وميزانيات محددة، مطالباً برفع ميزانية المناطق الجبلية إلى نسبة أعلى (مثل 15%) لضمان الاستثمار الفعال.

*** ما هي أبرز مظاهر هذا التفاوت من منظوركم؟**

** من منظور العدالة المجالية، تتجلى أبرز مظاهر تفاوت "المغرب بسرعتين" فيما يلي:

المناطق الجبلية والقروية

اقتصاد ومال: اقتصاد معاشي وهش، ندرة فرص الشغل، ضعف سلاسل القيمة.

البنية التحتية: العزلة، ضعف أو انعدام شبكة الطرق المعبدة، بطء في تسريع إنشاء محطات الطاقة (الشمسية) الصغيرة، صعوبة في فك العزلة بالرقمنة.

الخدمات الاجتماعية: نقص حاد في المراكز الصحية (الحاجة لإنشاء 40 مركزاً ووحدات طبية متنقلة)، نقص في المدارس الجماعاتية والأقسام الداخلية لضمان استمرار التعليم.

الاستثمار: غياب الاستثمار المنتج والمستدام الذي يحقق العدالة المجالية.

*** كيف تقيّمون أوضاع الساكنة في المناطق الجبلية والقروية اليوم؟**

** يُقيّم وضع الساكنة في المناطق الجبلية والقروية اليوم بأنه وضع صعب وهش للغاية، ويتسم بـ:

- الفوارق الاجتماعية والمجالية الهيكلية: تعيش الساكنة حالة من الفَقْر المُركَّب لا يقتصر على الدخل فقط، بل يمتد ليشمل الحرمان من الخدمات الأساسية والفرص.

- الاحتجاجات الاجتماعية: تؤكد الدعوات الأخيرة للائتلاف على معالجة جذور الاحتجاجات الاجتماعية على أن أوضاع الساكنة لم تعد تحتمل، وأن هناك حالة من السخط وعدم الرضا بسبب التهميش المديد.

- العزلة والتحديات البيئية: تؤدي التضاريس الصعبة وظروف المناخ القاسية (كالثلوج والبرد القارس) إلى مضاعفة الهشاشة، خاصة في غياب بنية تحتية مقاومة، مما يجعل الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم تحدياً يومياً.

- أزمة التعليم والصحة: تظل قضايا التعليم والصحة والتشغيل في صدارة الأولويات المطالب بها، مما يعكس ضعف المنظومة الحالية في هذه المناطق.

*** في رأيكم، هل السياسات العمومية الحالية استطاعت الاستجابة لحاجيات الساكنة أم عمقت الهشاشة؟**

** في ضوء المطالب المستمرة للائتلاف، يمكن القول بأن السياسات العمومية الحالية لم تستطع الاستجابة بشكل كاف أو فعال لحاجيات الساكنة، بل في كثير من الجوانب قد تكون عمقت الهشاشة والفوارق المجالية. وتبرز صحة هذا التقييم في ضعف الميزانية المخصصة للمناطق الجبلية، غياب الترجمة العملية لشعار الدولة الاجتماعية والعدالة المجالية، عدم ترشيد الإنفاق، تنامي الشعور بالغبن والتهميش وبروز مظاهر الغضب والاحتجاج. لذا يعمل الائتلاف على:

- المطالبة برفع ميزانية المناطق الجبلية (إلى 15% مثلا) تشير إلى أن الميزانية الحالية غير كافية لترجمة مبدأ العدالة المجالية إلى واقع ملموس.
- التأكيد على أن "المناقشات النظرية حول العدالة المجالية لن تحدث أي تغيير بدون ترجمتها إلى إجراءات عملية وميزانيات محددة". هذا النقد يوجه مباشرة للسياسات التي قد تتبنى شعارات العدالة المجالية دون توفير الموارد الكافية لتنفيذها.
- الدعوة إلى إعادة توجيه الإنفاق العمومي بعيدا عن "المشاريع الاستعراضية محدودة الأثر" نحو القطاعات الاجتماعية الأساسية، يدل على أن الإنفاق الحالي لا يركز على الأولويات الحقيقية لسكان الجبل.
- ملاحظة لجوء الساكنة إلى الاحتجاجات الاجتماعية (التي دعا الائتلاف لمعالجة جذورها) هو مؤشر واضح على فشل السياسات الحالية في تلبية الحاجيات الأساسية وفك العزلة.

*** ما هي أبرز أشكال التهميش التي يعانيها سكان الجبل؟**

** يعاني سكان الجبل من أشكال تهميش متعددة الجوانب، أبرزها:

*** التهميش في البنية التحتية:**

• **العزلة الطرقية:** ضعف أو انعدام شبكات الطرق المؤهلة، مما يصعب الحركة ونقل السلع والوصول إلى الخدمات.

•**نقص التجهيزات الأساسية:** ضعف الربط بالكهرباء والماء الصالح للشرب في بعض المناطق النائية.

•**العزلة الرقمية:** ضعف أو انعدام التغطية بشبكات الاتصال والإنترنت، مما يعيق دمج الرقمنة في الخدمات الإدارية.

*** التهميش في الخدمات الاجتماعية:**

•**الصحة:** ندرة المراكز الصحية والتجهيزات الطبية، ونقص الأطر الصحية، مما يجبر السكان على قطع مسافات طويلة أو الاستعانة بالوحدات الطبية المتنقلة (مطلباً للائتلاف).

•**التعليم:** صعوبة الوصول إلى المدارس، ونقص في المدارس الجماعاتية والأقسام الداخلية، مما يزيد من الهدر المدرسي، خاصة بين الفتيات.

*** التهميش الاقتصادي:** يتمثل في الفقر والبطالة ما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر وغياب فرص الشغل المنتج والمستدام، مما يغذي الهجرة القروية.

- غياب الدعم: ضعف دعم التعاونيات المحلية والمبادرات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وسلاسل القيم الفلاحية ذات القيمة العالية.

*** التهميش في التمثيل والمشاركة:** من خلال شعور الساكنة بأن قضاياهم لا تحظى بالأولوية في صلب اهتمامات الحكومة والبرلمان، مما يتطلب تقوية المطالبة بدمج قضايا الجبل في قوانين المالية والمناقشات البرلمانية والسياسات العمومية بشكل واضح.

*** ما موقع الثقافة واللغة الأمازيغية في تصوركم للتنمية بالمناطق الجبلية؟**

** نؤمن بأن الثقافة واللغة الأمازيغية هي الجزء الأصيل والجوهري من الرأسمال اللامادي للمناطق الجبلية والمغرب عموماً، ولا يمكن فصلها عن عملية التنمية. وفي دفاعنا عن الجبل دفاع عن الهوية الأمازيغية المنقوشة في صخوره والراسخة في أسماء الأماكن والمتجذرة في وجدان ساكنته. يتمثل موقع الأمازيغية في:

1. **عمق الهوية والمجال:** اللغة والثقافة الأمازيغية هي اللغة الأم وأساس الهوية الاجتماعية والثقافية لسكان الجبل. بالتالي، أي تنمية لا تستوعب هذا البعد وتستخدمه في التواصل والتعليم وتوفير الخدمات ستكون تنمية غريبة ومعزولة عن الساكنة.
2. **أداة لفك العزلة المعرفية:** استخدام اللغة الأمازيغية في المدارس والمراكز الصحية والإدارة المحلية يسهّل على السكان الوصول إلى المعلومة والخدمة ويقلل من "العزلة المعرفية" التي تضاف إلى العزلة الجغرافية.
3. **قيمة مضافة اقتصادية:** تمثل الثقافة الأمازيغية بما فيها من حرف تقليدية، وموسيقى، وتراث معماري، ومواقع طبيعية، رافعة أساسية للسياحة الثقافية والبيئية (الأيكولوجية والجيولوجية) المستدامة.

*** كيف يمكن استثمار الرأسمال الثقافي واللغوي الأمازيغي كرافعة للتنمية المحلية؟**

** يمكن استثمار الرأسمال الثقافي واللغوي الأمازيغي بفعالية عبر المقترحات التالية:

1. **التربية والتعليم:**

•تعميم تدريس الأمازيغية: تفعيل الإدماج الكامل للغة الأمازيغية في المراحل التعليمية الابتدائية بالقرى الجبلية لضمان استمرار التلاميذ في الدراسة وتقليل الهدر المدرسي.

•**التكوين والبحث:** توفير تكوين إلزامي باللغة الأمازيغية للأطر التربوية والصحية والإدارية العاملة في مناطق ناطقة بالأمازيغية لضمان التواصل الفعال وتقديم خدمات ذات جودة. وتشجيع البحث في تاريخ وحضارة الأمازيغ ومراجعة تاريخ المغرب وفقه.

2. **السياحة الثقافية المستدامة:**

•**تثمين التراث:** دعم التعاونيات المحلية لتطوير المنتجات الحرفية الأمازيغية (الزربية، الفخار، المجوهرات) وحمايتها من التقليد.

•**المسارات الثقافية:** تطوير مسارات للسياحة البيئية والجيولوجية مع تسويقها كهوية أمازيغية أصيلة، وتأسيس مشاريع ضيافة قروية تدار من قبل السكان المحليين بالاعتماد على هندستهم وتراثهم المحلي.

3. الاقتصاد والمنتجات المجالية:

العمل على تثمين المنتجات المجالية المرتبطة بالثقافة الأمازيغية (الزيوت الطبيعية، الأعشاب الطبية، العسل) وربطها بسلاسل قيمة ذات جودة عالية تحت علامات جغرافية محددة.

*** ما مقترحاتكم لتحقيق عدالة مجالية حقيقية في السياسات التنموية؟**

** لتحقيق عدالة مجالية حقيقية (مكرر من الإجابة السابقة للتذكير والتركيز)، يدعو الائتلاف إلى:

1. **العدالة في الميزانية:** رفع ميزانية المناطق الجبلية والقروية بشكل واضح وملزم قانوناً (المقترح 15%) وتوجيهها بشكل مباشر نحو فك العزلة والخدمات الاجتماعية الأساسية.
2. **العدالة في الاستثمار:** إعادة توجيه الإنفاق العمومي من "المشاريع الاستعراضية" إلى مشاريع منتجة ومستدامة تخدم الفرد والمجال (الطرق، الماء، الكهرباء، الرقمنة).
3. **العدالة في الخدمات:** ضمان الحد الأدنى من الولوج إلى خدمات الصحة والتعليم اللائق، من خلال إنشاء وتجهيز المراكز الصحية والمدارس الجماعاتية والأقسام الداخلية في المناطق المعزولة.
4. **العدالة في الحكامة:** تمكين الجماعات المحلية

ومنحها صلاحيات أكبر مع ضمان المتابعة والشفافية في تنفيذ المشاريع بالتعاون مع المجتمع المدني.

*** كيف ينظر الائتلاف إلى الأرقام الرسمية التي تقدمها الدولة بخصوص نسب الفقر والتنمية بالعالم القروي؟ وهل تعكس هذه الأرقام حقيقة الأوضاع على الأرض؟**

** يتعامل الائتلاف مع الأرقام الرسمية بنوع من الحذر، حيث يرى أنها في كثير من الأحيان لا تعكس حقيقة الهوة بين "المغرب بسرعتين". فقد تُظهر الأرقام تحسناً عاماً على المستوى الوطني أو الجهوي، لكنها تُخفي الفوارق الهيكلية العميقة والتفاوتات الصارخة بين المناطق الحضرية والمناطق الجبلية النائية سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد نفس الجهة.

ولا يتم إبراز الفقر متعدد الأبعاد بحيث تركز المؤشرات الرسمية في الغالب على الفقر النقدي (الدخل)، متجاهلة الفقر الأشد وطأة الذي يعانيه سكان الجبل، وهو الحرمان من الحقوق الأساسية والخدمات (ضعف البنية التحتية، ضعف الخدمات الصحة، ضعف التعليم).

تتجاهل المعطيات الرسمية العزلة والتضاريس، ولا تأخذ الإحصاءات بعين الاعتبار التكلفة الإضافية للحياة في المناطق الجبلية الوعرة (تكلفة النقل، تكلفة التدفئة، صعوبة الوصول).

يتم تجاهل التهميش المجالي إذ لا تظهر الإحصاءات بشكل كاف جيوب الفقر داخل القرى والمداشر، مما يتيح للسياسات العمومية التغاضي عن المناطق الأشد عزلة.

لذا يطالب الائتلاف بتبني مؤشرات جديدة للعدالة المجالية تأخذ في الحسبان تكلفة العزلة، وتُقيم مستوى الولوج إلى الخدمات الأساسية (بالكيلومتر، أو بزمن الوصول)، وليس فقط نسبة التغطية الوطنية الإجمالية.

*** ما البدائل أو الأدوات التي يقترحها الائتلاف من أجل تدبير فعّال وشفاف لوضعية الجبل؟**

** لضمان تدبير فعال وشفاف، يقترح الائتلاف الأدوات والبدائل التالية:

1. إنشاء المرصد المجالي والاجتماعي للجبل كهيئة مستقلة تقوم بالمتابعة والتقييم المستمر لصياغة السياسات المناسبة للمناطق الجبلية وتتبع تنفيذ المشاريع التنموية وتقييم أثرها، مع نشر تقارير دورية وشفافة.
2. إشراك المجتمع المدني في المتابعة: دعوة الفرق البرلمانية والحكومة إلى التنسيق مع المجتمع المدني لضمان المتابعة والتنفيذ على أرض الواقع للمشاريع المبرمجة.
3. تعزيز الحكامة المحلية وتمكين الجماعات الترابية في الجبل من صلاحيات وموارد أكبر، وتدريب الأطر المحلية على التدبير الرشيد للموارد الجبلية (المياه، الغابات، الأراضي).
4. تسهيل الولوج للخدمات الإدارية بتوفير البنيات المطلوبة من قبيل الرقمنة كأداة لفك العزلة، مما يقلل من حاجة السكان

السياسات العمومية الحالية عمّقت الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية في ظل عزلة جغرافية ونقص في البنيات التحتية وحرمان من الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم

إلى التنقل إلى المراكز الحضرية ويزيد من شفافية الولوج إلى الخدمات.

*** ما هي أولويات الائتلاف في المدى القريب والمتوسط لتجاوز حالة التهميش والعزلة؟**

المدى القريب

الصحة والتعليم: التعميم الحقيقي للتغطية الصحية ومراجعة كابوس "المؤشر" الذي يحرم فئات فقيرة من الولوج للخدمات الاستشفائية. وتوفير الوحدات الطبية المتنقلة، تفعيل المراكز الصحية الجبلية، وتوسيع العرض في الأقسام الداخلية وفي المدارس الجماعاتية.

فك العزلة الطرقية والرقمية: إطلاق برامج عاجلة لتأهيل الطرق القروية والمسالك الجبلية، وتسريع وتيرة تغطية القرى بالإنترنت.

الحوار الوطني الشامل: دعوة الحكومة إلى حوار وطني شامل مع الشباب وجميع الفئات المتضررة لوضع خارطة طريق اجتماعية.

المدى المتوسط (الاستراتيجي)

التنمية الاقتصادية المستدامة: تطوير أنشطة تراعي طبيعة العقار في المجالات الجبلية وتشجع المنتجات ذات القيمة المضافة. وتشجيع الأنشطة غير الفلاحية مسارات السياحة البيئية والجيولوجية، وتقديم الدعم للتعاونيات المحلية.

البيئة والطاقة: تسريع إنشاء محطات شمسية صغيرة لتزويد القرى النائية بالكهرباء، وتنفيذ برامج للاقتصاد الأخضر.

إصلاحات هيكلية: العمل على تعديلات في القوانين الجبائية وقوانين المالية لضمان التخصيص المستدام للميزانيات لفائدة الجبل وتنزيل كامل للجهوية واللاتمركز.

إصدار قانون للجبل من شأنه تأطير التزامات الدولة في اعتماد سياسات عمومية منصفة للجبل.

*** ما الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص في تحقيق تنمية منصفة؟**

** تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة في تحقيق العدالة المجالية، فهي الضامن والمشرع والممول الأساسي. ينبغي عليها رفع الميزانية، وتوجيه الإنفاق أكثر نحو المناطق التي تشهد تراكما في الخصاص وتحسين القطاعات الاجتماعية، وتكثيف الرقابة على التنفيذ.

أما المجتمع المدني فيتحمل مسؤولية والمشاركة والترافع والمراقبة. يفعل دوره كقوة اقتراحية وكرقيب شعبي تجسيدا لليقظة المواطنة، ويضمن مشاركة الساكنة المحلية في تحديد الأولويات والمتابعة الفعالة للمشاريع.

وموازاة مع الاستثمار العمومي ينبغي للقطاع الخاص أن يضمن الاستثمار المسؤول والمتوازن بين مختلف المناطق والجهات ومن واجب الدولة تشجيعه على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الخاصة بالجبل وفق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، وخلق فرص عمل مستدامة ومحترمة للسكان المحليين.

*** ما رسالتكم المباشرة للحكومة وللرأي العام بخصوص قضية العالم القروي؟**

رسالة إلى الحكومة:

قضية الجبل والعالم القروي ليست مجرد ملف اجتماعي عابر، بل هي امتحان حقيقي للعدالة المجالية ومحك للمسؤولية الدستورية. يجب على الحكومة أن تدرك أن المناقشات النظرية والبرامج المعدة في المكاتب لم تعد مقبولة، مما يفرض التحرك الفوري والعاجل لترجمة مبدأ العدالة إلى ميزانيات عملية ومشاريع ملموسة تضمن حقوق العيش الكريم لسكان الجبل، وإلا فسيزداد عمق الهوة بين المدن والقرى وبين السهول والجبال مما يؤثر على التماسك والاستقرار المجتمعي"

رسالة إلى الرأي العام:

سكان الجبل هم صمام أمان ورأسمال بشري وطبيعي للمغرب. إن التهميش الذي يعانيه العالم الجبلي هو خسارة وطنية جماعية من حيث تدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية وتنامي الهجرة وفقدان التراث اللامادي الذي يجسد أصالة المغرب. لذا ندعو الرأي العام والقوى الحية في البلاد إلى دعم مطالب الائتلاف، والضغط من أجل تحقيق إنصاف مجالي وتنمية عادلة مستدامة تضمن لكل مواطن حقه في الوصول المتساوي إلى الثروة والخدمات، أينما وُجد على التراب الوطني.

مغرب السرعتين في الإعلام العمومي

أعاد شباب "جيل Z"، الذين احتجوا على مدى أيام على وضعية الصحة والتعليم وسوق الشغل في المغرب، النقاش السياسي العمومي إلى الواجهة، وفتحوا المجال مجدداً أمام الإعلام العمومي للخروج من "روتين الدبلجة" و"المسلسلات" إلى برامج سياسية مباشرة وغير مباشرة. لقد أظهرت هذه الاحتجاجات قدرة المجتمع على النقاش والحوار مع المسؤولين والمحتجين والمواطنين، ومع الحكومة والأغلبية والمعارضة، بالعربية والفرنسية والدارجة، مع استمرار تهميش اللغة الرسمية للدولة، الأمازيغية، على الرغم من أن العديد من هذه الاحتجاجات انطلقت من مناطق أمازيغية كجهة سوس.

لقد أتاح هذا النقاش الفرصة للتطرق إلى واقع المستشفيات في المدن الكبرى، ومستوى التعليم وسوق الشغل، بينما ظل العالم القروي مهمشاً بشكل صارخ، إذ توقفت فيه هذه الخدمات أصلاً، مما يعكس فجوة تنموية عميقة ويضع الدولة أمام تحديات حقيقية في تحقيق العدالة المجالية والتنمية المتوازنة.

إن ما قامت به هذه الاحتجاجات ليس مجرد حركة عابرة، بل استدعاء لوعي سياسي جديد، يدفع الإعلام والمجتمع إلى التفكير بعمق في مستقبل الدولة والخدمات العمومية، وفي ضرورة إدماج كل المناطق واللغات والثقافات في النقاش العمومي. فقد تابعنا جميعاً عدداً كبيراً من البرامج السياسية المباشرة والمسجلة مع مختلف الوزراء والمسؤولين، بمشاركة الشباب والشابات، وربما يفوق عددها ما تم عرضه خلال السنوات الخمس الأخيرة مجتمعة. هذه الدينامية الشبابية أعادت الأمل في تغيير منشود، بعد سنوات من خفوت رياح "ربيع الشعوب".

لكن الملاحظة اللافتة والمقلقة في الوقت نفسه، هي أن كل هذه البرامج والنقاشات تجاهلت العالم القروي بشكل شبه كامل. لم يُقدّم أي برنامج بالأمازيغية يُتيح للمغاربة الناطقين بها المشاركة، رغم أن "حراك الصحة" انطلق من أكادير، وأغلب الأحداث سجلت في جهة سوس. اختار الإعلام والمسؤولون التوجه إلى الراي العام بالدارجة والعربية فقط، ما يعكس استمرار تهميش الثقافة واللغة الرسمية، ويكرّس الفوارق المجالية في المجال الإعلامي نفسه.

كما أن كل المحاورين والمسؤولين غاب عنهم التطرق إلى معاناة العالم القروي من تهميش وإقصاء وغياب الخدمات الأساسية. ففي مناطق الزلزال، لم تبن بعد المؤسسات التعليمية، والهدر المدرسي كبير، كما تغيب المستشفيات والمستوصفات، وإن وُجدت بعض المباني فهي فارغة بلا أطباء أو تجهيزات. لم يجرؤ أي محاور على طرح بجرأة ما يعيشه ضحايا الزلزال في الخيام، وإقصاؤهم وحرمانهم من التعويضات، وما يرافق ذلك من فقدان منازلهم وغياب أي تحمل للمسؤولية السياسية أو الأخلاقية من قبل الجهات المختصة.

منتصر إثري

يبدو أن "مغرب السرعتين" لا يتجلّى فقط في الفوارق التنموية والاقتصادية بين المدن والمناطق القروية، بل حتى في النقاش العمومي والإعلامي، حيث تُركت بعض الفئات خارج دائرة الحوار والنقاش. هذا الواقع يكشف أن الإعلام العمومي، بدل أن يكون أداة لتقليص الفوارق وتوحيد الرأي العام، يكرس في المقابل "مغرب السرعتين"، عبر تركيزه على المدن الكبرى واللغة العربية والدارجة، وإقصاء العالم القروي واللغة الأمازيغية. وبهذا الشكل، يتحول الإعلام نفسه إلى أداة تعميق الفوارق المجالية، بدل أن يكون رافعة للعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة.

إن نقاش "جيل زد" السياسي يجب أن يكون بداية لتغيير حقيقي، وليس مجرد استعراض إعلامي لحراك مؤقت، بل فرصة لإعادة العدالة المجالية إلى قلب السياسات العمومية، وإعطاء كل المواطن صوتاً ومكانة، بما في ذلك أولئك الذين لطالما عانوا من التهميش والإقصاء.

ويمكن أن تتحول هذه الدينامية الشبابية، التي رفعت شعارات تنادي بإنصاف المتضررين، إلى قوة ضاغطة من أجل تسوية ملفات ضحايا الزلزال، ودفع المسؤولين إلى التجاوب مع مطالبهم، وتمكينهم من حقهم في السكن اللائق الذي يحفظ كرامتهم ويضمن لهم الأمن والاستقرار. فمعاناة هؤلاء المواطنين ليست مجرد أرقام وإحصاءات، بل قصص حياة بحاجة إلى استجابة حقيقية من الدولة والمجتمع.

ويمكن لحراك "جيل Z" أن يكون نقطة انطلاقة نحو مغرب يضمن لكل أبنائه حقوقهم الأساسية في الصحة والتعليم والسكن والعمل، ويعمل على تقليص الفوارق المجالية، ويعيد الثقة بين المواطن والدولة، ليصبح نقاشه السياسي فعل تغيير ملموس ومؤثر على أرض الواقع.

الباحث في القانون العام والعلوم السياسية إسماعيل صديقي :

وضعية قطاعي الصحة والتعليم في المغرب تكشف خللاً بنيوياً في توزيع فرص التنمية بين المجالات الترابية

الجواب عن مطالب المواطنات والمواطنين ليست مجرد برامج وأغلفة مالية ضخمة بل الأمر يتطلب وضع الأولويات واحدة

أكد الباحث في القانون العام والعلوم السياسية إسماعيل صديقي أن الاختيارات السياسية المتعاقبة لم تفلح في اجتثاث جذور الاختلالات والفوارق العميقة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية في نفس الوقت يعتبر هذا الباحث أن المشاريع الكبرى، كالموانئ والطرق السيارة ومشاريع الطاقات المتجددة والمناطق الصناعية، تُعد رافعة استراتيجية لتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني ودعم تنافسيته. وأوضح صديقي أن محدودية الأثر الترابي والاجتماعي لهذه الخيارات الاستراتيجية تُبرز الحاجة إلى ربطها بمشاريع تنموية محلية تستجيب لأولويات الساكنة، خاصة في القرى والمناطق الجبلية والواحات التي ما تزال تواجه تحديات مرتبطة بضعف البنيات الأساسية في التعليم والصحة والطرقات والماء الصالح للشرب وفرص الشغل

حاورته رشيدة إمرزيك

*** هل التفاوتات التي نجدها بين مناطق المغرب هي نتيجة خيارات تنموية أم استمرار لإرث تاريخي قديم؟**

** لقد شكل واقع التباينات المجالية الصارخة بين أقاليم ومناطق المملكة المغربية إحدى أبرز المعضلات الهيكلية التي اعترضت سبيل التنمية الوطنية الشاملة، ووضعت صنّاع القرار العمومي أمام تحديات عسيرة لتحقيق الإنصاف الترابي وتذويب حدّة التفاوتات الجغرافية. فمنذ فجر الاستقلال، اعتُبر هذا الاشكال البنيوي رهانا مركزيا لبناء صرح الدولة الحديثة، غير أن الاختيارات السياسية المتعاقبة لم تفلح في اجتثاث جذور الاختلالات والفوارق العميقة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، بل إن بعض الاختيارات الكبرى ساهمت في تعميق الفجوة التنموية أكثر بين جهات ومناطق المغرب من خلال التمادي في تركيز فرص الإقلاع التنموي في أقطاب ومحاور مجالية ضيقة.

فخلال الحقبة الكولونيالية، عملت الإدارية الاستعمارية على تبني هندسة مجالية يحكمها الهاجس الأمني والتحكمي، وذلك بتفصيل التراب الى قطبين، عرفًا بـ "المغرب النافع" الذي يشمل الشريط الساحلي الأطلسي كالدارالبيضاء والرباط وقنيطرة، وقد عملت الإدارة الاستعمارية على تمكينه من شبكات الطرق والسكك والموانئ ومناطق صناعية وتجارية وفلاحية، في المقابل تم تهميش المناطق المعروفة بـ "المغرب غير النافع"، حيث ظلت المجالات الترابية بمناطق الريف والجنوب الشرقي والأطلس مفتقرة الى أبسط التجهيزات الأساسية ودون أي فرص للاقلاع الاقتصادي والإجتماعي.

*** كيف تفسرون استمرار الفوارق المجالية والاجتماعية رغم البرامج الحكومية؟ ولماذا لم تنجح البرامج التنموية المتعاقبة في تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية؟**

** لقد ظلت الحكومات المغربية المتعاقبة، منذ فجر الاستقلال، عاجزة عن فك الارتباط بالإرث المجالي الثقيل الذي خلّفته السياسات الاستعمارية، ولم تتمكن من لجم جماح الاختلالات التنموية بين الأقاليم، بالرغم من تعدد المخططات والبرامج التنموية المعتمدة. إذ بقيَ إنتاج الثروة الوطنية محصوراً ومُركّزاً في الشريان الأطلسي الحيوي الممتد من الدار البيضاء إلى القنيطرة، مروراً بالرباط، لتضاف اليها لاحقا مدينة طنجة، ما كرّس هيمنة هذا المحور ليتحول إلى قاطرة اقتصادية رئيسية تستأثر بالقسم الأعظم من الاستثمارات العمومية والخاصة ، وتحتكر فضاءات الصناعة والخدمات المالية والتجارية، ناهيك عن امتلاكها لأكثر البنيات التحتية تطوراً من طرق سيارة وموانئ ومناطق صناعية.

وفي الجهة المقابلة، ظلت الأقاليم الداخلية، والجبلية الوعرة، والمناطق الحدودية، ترزح تحت وطأة ضآلة الفرص التنموية وتدهور جاذبيتها الاستثمارية، وهو ما يعود بالأساس إلى غياب سند حقيقي لمنظومات الإنتاج المحلية، بالإضافة إلى هشاشة بنيتها التحتية ونقصان نصيبها من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

.ورغم تبني المغرب منذ سنة 1960 خيار اللامركزية الإدارية من خلال إحداث الجماعات المحلية، وإحداث الجهات سنة 1997، إلا أن اللامركزية ظلت محدودة الفعالية. فقد ظلت مجرد نقل شكلي لبعض الاختصاصات الإدارية دون نقل فعلي للسلطة والموارد المالية، مما جعل المجالس الترابية عاجزة عن قيادة التنمية المحلية أو تقليص الفوارق المجالية، ما جعل السياسات العمومية تتسم بالمقاربة القطاعية اللامتكاملة، ويغيب عنها البعد الترابي في التخطيط التنموي.

ورغم المجهود الكبير الذي بذلته السلطة المركزية بعد دخول الألفية الثالثة، من خلال تبني برامج تروم التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية والرفع من جودة الخدمات الأساسية بالمناطق المهمشة كفك العزلة والطرق القروية وتعميم الربط بالشبكات العمومية، إلا أن التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الرسمية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمندوبية السامية للتخطيط، لا زالت تؤشر على واقع التفاوتات والفوارق المجالية، سواء داخل الجهة الواحدة أو بين مناطق ومدن مجمل التراب الوطني، إذ لا زالت العديد من الجهات بعيدة عن اللحاق بالإيقاع التنموي للجهات القيادية بسبب استمراء وطأة الهاجس المركزي في توزيع الاستثمارات، ذلك أن 70% منها تتمركز في 5 جهات فقط. هذا التفاوت في بنية الاستثمار يؤثر بشكل مباشر على الحق في الولوج إلى الشغل، إذ تضم خمس جهات 72 في المائة من مجموع السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق على رأسها جهة الدار البيضاء سطات (22.2) والرباط سلا القنيطرة (13.7)، وفي المقابل تضم خمس جهات أكثر من 71 في المائة من العاطلين .

*** كيف يمكن تحقيق التوازن بين المشاريع الكبرى والتنمية المحلية الصغيرة؟**

** لا يمكن لأي مشروع تنموي أن يحقق أهدافه الاستراتيجية ما لم تُترجم نتائجه إلى أثر ملموس على حياة المواطنات والمواطنين، ويُسهم في تقليص مظاهر التفاوت بين المجالات الترابية، خصوصاً تلك التي عانت لعقود من التهميش وضعف الاستثمار. وفي هذا الإطار، تأتي التوجيهات الملكية الواردة في خطاب افتتاح الدورة التشريعية الخامسة لما دعت بوضوح إلى تجاوز منطق التعارض بين الاستثمارات الوطنية الكبرى والبرامج الاجتماعية المحلية، والتأكيد على أن التنمية الحقيقية هي التي توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات العدالة الاجتماعية والمجالية.

إن المشاريع الوطنية الكبرى، كالموانئ والطرق السيارة ومشاريع الطاقات المتجددة والمناطق الصناعية، تُعد رافعة استراتيجية لتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني ودعم تنافسيته. غير أن محدودية أثرها الترابي والاجتماعي تُبرز الحاجة إلى ربطها بمشاريع تنموية محلية تستجيب لأولويات الساكنة، خاصة في القرى والمناطق الجبلية والواحات التي ما تزال تواجه تحديات مرتبطة بضعف البنيات الأساسية في التعليم والصحة والطرقات والماء الصالح للشرب وفرص الشغل. فالمشكل لا يكمن في نوعية هذه المشاريع، بل في غياب التنسيق المؤسساتي وضعف الالتقائية في التخطيط والتنفيذ، مما يؤدي إلى تبعثر الجهود وعدم تحقيق الأثر التنموي المنشود.

ومن ثَمّ، فإن تحقيق التنمية المتوازنة يستوجب اعتماد مقاربة ترابية مندمجة تجعل من الجهة والجماعة الترابية فضاءً حقيقياً لصناعة القرار التنموي، انسجاماً مع روح ورش الجهوية المتقدمة. ويتطلب ذلك تمكين الفاعلين الترابيين من الصلاحيات والموارد المالية والبشرية اللازمة، وتعزيز آليات الحكامة الجيدة، لتجاوز منطق التخطيط المركزي الفوقي وتعويضه بتخطيط قاعدي مبني على التشخيص الدقيق للحاجيات المحلية ومشاركة مختلف المتدخلين.

كما أن ضمان الالتقائية بين المشاريع الوطنية والبرامج الاجتماعية يقتضي رؤية تنموية شمولية تُحدد الأولويات بوضوح، وتُعبئ الاستثمارات وفق مقاربة تكاملية تُسهم فيها الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وبدون هذه الرؤية المندمجة، سيظل الحديث عن العدالة المجالية وتكافؤ الفرص مجرد شعارات، بينما المطلوب هو الانتقال إلى نموذج تنموي يجعل الإنسان في صلب العملية التنموية ويُركّز على الأثر الملموس بدل كثرة البرامج والمخططات.

*** ما الذي يجعل التعليم والصحة مؤشرين واضحين على وجود مغرب يسير بسرعتين مختلفتين؟**

** يشكل قطاعا الصحة والتعليم مدخلاً أساسياً لفهم واقع العدالة المجالية في المغرب، إذ يكشفان بوضوح استمرار منطق "المغرب بسرعتين". ففي مجال الصحة، تتجلى التفاوتات المجالية في الخريطة غير المتوازنة للبنيات الصحية والأطر الطبية والتجهيزات، حيث تتركز المستشفيات الجامعية والمراكز المتخصصة في المدن الكبرى ذات الجاذبية الاقتصادية، مقابل مناطق قروية وشبه قروية تعاني خصاصاً حاداً في الخدمات الأساسية. ويُضطر سكان هذه المناطق إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى مراكز صحية محدودة الإمكانات، في ظل ضعف الموارد البشرية وغياب التجهيزات الضرورية، ما يفاقم الهشاشة الصحية خاصة لدى النساء والأطفال ومرضى الأمراض المزمنة.

وينطبق الأمر نفسه على قطاع التعليم، إذ تتجسد الفوارق المجالية في جودة العرض التربوي وبنيات الاستقبال. ففي الوقت الذي يستفيد فيه المتعلم في الوسط الحضري من مؤسسات تعليمية مجهزة وموارد بشرية مؤهلة وفرص تعليم داعمة، يواجه المتعلم في الوسط القروي واقعاً صعباً يتمثل في أقسام مكتظة ومتعددة المستويات، ونقص في النقل المدرسي والداخليات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهدر المدرسي وضعف تكافؤ الفرص، خاصة لدى الفتيات.

وعليه، فإن وضعية قطاعي الصحة والتعليم لا تعكس مجرد تفاوت في الخدمات، بل تكشف خللاً بنيوياً في توزيع فرص التنمية بين المجالات الترابية، حيث يغدو الحق في الصحة والتعليم مرتبطاً بالمجال الجغرافي أكثر من ارتباطه بضمانات الدستور. ومن ثَمّ، فإن تحقيق العدالة المجالية يقتضي مراجعة عميقة للسياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي بما يضمن إعادة التوازن بين المركز والهامش، ويضع حداً لمسار تنموي بسرعتين: سرعة الامتياز في المركز، وسرعة الانتظار والهشاشة في الهوامش.

إسماعيل الصديقي

*** المطالب الشعبية بخصوص تحسين الأوضاع الاجتماعية، هل تجد لها اذان صاغية في برامج الحكومة؟**

** يعلم الجميع أن الحكومة الحالية قد نالت التنصيب البرلماني بناء على برنامج قائم على ركائز وتعهدات تتعلق أساسا بتنزيل مشروع الدولة الاجتماعية، وقد رصدت لذلك أغلفة مالية وميزانيات ضخمة. لكن يبقى السؤال المطروح هل ما تم إنجازه يرقى لمستوى انتظارات المواطنات والمواطنين؟ وهل استطاعت الحكومة من خلال هذه البرامج والأغلفة المالية الكبيرة ان تضمن السلم الاجتماعي؟ اعتقد أن استنطاق الواقع يؤكد تنامي حالة الاستياء لدى شرائح كبيرة في المجتمع، وبالأخص الشباب الذي خرج اليوم ليعبر عن رفضه للواقع بكل عفوية وانفلات عن المؤسسات الوسائطية والتأطيرية، مركزا على ضرورة اصلاح المنظومة الصحية والتعليم ومحاربة الفساد.

اعتقد أن الجواب عن مطالب وانتظارات المواطنات والمواطنين لا يقتضي مجرد تبني برامج ورصد الأغلفة المالية الكبيرة والميزانيات الضخمة، بل يتطلب الأمر كذلك فهم واستيعاب مشاغل وأولويات هؤلاء الشباب، وهذا يتطلب تشخيصا دقيقا للحاجيات وللتحولات الجديدة داخل المجتمع، حتى يتسنى في ضوئها اعتماد ووضع الساسيات العمومية التي تحدث الأثر والوقع المباشرين على الساكنة. هذا بالإضافة الى أن البرامج الحكومية ليست مسنودة بآلة تواصلية مواكبة تشرح للمواطنات والمواطنين ما الذي تحقق وما الذي ينتظر تحقيقه.

راخا يؤكد أهمية الدفاع عن الديمقراطية في ترسيخ السلم والعدالة والحريات وتوحيد شعوب المغرب الكبير

أكد رشيد راخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، على الأهمية التي تكتسيها الديمقراطية في تاريخ الشعوب والأمم، معتبرا أنها شكلت دوما محركا للشعوب في سبيل الانعتاق من قيود الظلم والحيف واللامساواة، وفي سبيل تحقيق سبل العيش الكريم في إطار قيم المواطنة والعدل والمساواة، وفي مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي سليم.

وشدد راخا، في محاضرة رقمية بثها في شريط فيديو بمناسبة اليوم الدولي الثامن عشر للديمقراطية لعام 2025 ، على أنه من واجب الحركة الأمازيغية أن تستحضر بهذه المناسبة، أهمية الديمقراطية وتُوجه كافة جهودها للدفاع عنها، وأن تجعل ذلك ضمن أولوياتها وإطار العملها، بالنظر إلى ما تمثله الديمقراطية من أهمية باعتبارها أساس الحرية والحقوق والعدل في المجتمع، وهي الضامن للأمن والسلام والاستقرار والمواطنة الحقة، والمساواة بين الجميع، والمساواة بين الجنسين.. وأكد أن الدفاع عن القضية الأمازيغية والديمقراطية يسيران بشكل متواز، لا ينفصلان. فلا ديمقراطية بدون أمازيغية.

وشدد على أنه حينما ندافع اليوم عن التنزيل الحقيقي للطابع الرسمي للأمازيغية، فمن أجل إرساء ديمقراطية فعلية، تخول الحقوق والحريات والتعدد والانفتاح وتضمن المواطنة الكاملة وتفتح المجال لإرساء قيم المساواة والحريات والعدالة بمعناها الأعم الذي يشمل العدالة المجالية والترابية.

وعلى ذكر العدالة المجالية، فإن تركيز الملك محمد السادس في خطابي العرش 2025، والخطاب الافتتاحي للسنة البرلمانية الجديدة، على العدالة المجالية، وتوحيد السرعة التي يسير بها المغرب في مساره التنموي، ليشمل كافة جهات ومناطق المملكة، يكتسي أهمية بالغة لكونه يجسد رغبة الملك في القطع مع الفوارق الاجتماعية وضرورة تمكين كافة المواطنين، مواطنين الحواضر كما المواطنين في المناطق الجبلية والنائية، من قطف ثمار التنمية، والعيش في كنف مجتمع تتحقق فيه المساواة في العيش الكريم بين جميع أبنائه، مجتمع لا وجود فيه للفوارق المجالية. إن الوصول إلى هذا المبتغى يمر أساسا عبر ترسيخ الديمقراطية وقيم المساواة والعدالة الاجتماعية التي تشكل القيم الأساسية التي تقوم عليها الأمازيغية.

في هذا الصدد، استحضر رشيد راخا ، في محاضرته، نضالات الأمازيغ من أجل الديمقراطية، إذ أن التاريخ يحتفظ لهم بسجل حافل في هذا السياق، فهم معروفون تاريخيا بدفاعهم المستميت عن الديمقراطية والحريات والحقوق، مؤكدا أن الثقافة الأمازيغية تقوم على قاعدة هذه المبادئ والقيم، ومشددا على أن الأمازيغ عرفوا في التاريخ بميلهم إلى الديمقراطية والحرية حتى قبل أن يبدأ اهتمام الحضارة الغربية بهذه المسألة.

في هذا الصدد أورد راخا نماذج من التاريخ التي تكرس سبق الانشغال الأمازيغي بالحرية والديمقراطية.

فقد أهدت فرنسا تمثال الحرية للولايات المتحدة الأمريكية في 4 يوليو 1884 للاحتفال بالذكرى المئوية لاستقلال الولايات المتحدة ورمزاً للصداقة بين البلدين. الفكرة اقترحها المفكر الفرنسي إدوارد دي لابولاي في عام 1865.

واستنادا إلى المعطيات المتوفرة، قام النحات الفرنسي فريدريك بارتولدي بتصميم نموذج مُصغر لمنارة على شكل فلاحة مصرية أمازيغية تلبس الثوب الطويل ترفع يدها حاملة شعلة يخرج منها ضوء لإرشاد السفن، وتحمل شعار، "مصر تحمل الضوء لآسيا".

هذا النموذج سيجسد فيما بعد الاسم الرسمي للتمثال الذي هو

"الحرية تنير العالم" وهو يمثل الديمقراطية أو الفكر الليبرالي الحر ويرمز إلى سيدة أمازيغية تمسك بيدها اليمنى مِشعلاً يرمز إلى الحرية، بينما تحمل في يدها اليسرى كتاباً نقش عليه بأحرف رومانية جملة "4 يوليو 1776"، وهو تاريخ إعلان الاستقلال الأمريكي، وتحمل على رأسها تاجاً مكوناً من 7 أسنة تمثل أشعة ترمز إلى البحار السبع أو القارات السبع الموجودة في العالم. يبدو واضحا أن التاج بهذه المواصفات مستوحى من حلي المرأة الأمازيغية.

إن انشغال الأمازيغ بالمسألة الديمقراطية سبق "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" التي تعتبر من ثمار الثورة الفرنسية (1789)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 .

وفي هذا الصدد، أكد رشيد راخا أن الاهتمام بالمواطنة والمساواة حدث سابق للثورة الفرنسية التي يفتخر بها الفرنسيون، مستحضرا هنا بالخصوص اهتمام زعماء الحضارات القديمة الأمازيغ بالحرية و الديمقراطية ، مشيرا، في هذا السياق إلى نموذج الامبراطور كاركلا المولود في لوجدونوم (ليون الحديثة) عام 188 ميلادية والذي عند توليه الامبراطورية الرومانية سن تشريعًا استثنائيًا يُعرف باسم "كونستوتيو أنطونينيانا"، الذي مكن من تعميم منح الجنسية الرومانية على جميع سكان الإمبراطورية. إن كاركلا، الابن البكر لسيبتيموس سيفيروس، يعد من أبرز الأباطرة الرومان، وأصدر سنة (212 م) مرسوم (كركلا) الشهير الذي منح يموجبه الجنسية الرومانية للأحرار في جميع أنحاء الإمبراطورية الرومانية من أجل زيادة الضرائب، وجعل بموجبه جميع سكان الإمبراطورية سواسية، يخضعون لقانون واحد ضمن الحرية والحقوق الأساسية التي منحت إليهم.

في السياق نفسه، تحدث راخا عن الحروب الصليبية التي كانت بخلفيات دينية في العالمين الاسلامي والمسيحي، في فترات مظلمة من القرون الوسطى، في هذا الظرف دعا الفيلسوف و العالم والمفكر الأمازيغي إلى تغليب العقل وفصل السلطتين الدينية والدنيوية، في سبيل إشاعة قيم الانفتاح و التسامح والحرية والديمقراطية. وفيما حظي فكر ابن رشد بقبول واسع في الغرب الذي قام بترجمة أعماله إلى اللاتينية، مما ساهم في معانقة التنويرالذي شكل أساس النهضة الأوربية الحديثة، تمت محاربة الفكرالرشدي في الفضاء الإسلامي مع ما استتبع ذلك من نتائج سياسية أدت في نهاية المطاف إلى تغييب الديمقراطية في هذا الفضاء.

اعتبر رشيد راخا أن الديمراطية هي ما يجب أن يوحدنا في منطقة تامزغا في أفق بناء فضاء أمازيغي متطور وموحد وديمقراطي ويعيش في كنف المساواة والمواطنة الكاملة، موضحا أن ساكنة تامازغا هم أولى بالوحدة، باعتبار أن لديهم تاريخ ولغة مشتركة.

في السياق نفسه، تأسف رئيس التجمع العالمي الأمازيغي لكون الأحزاب السياسية في كل بلدان منطقة تامزغا لم تثر مسألة الديمقراطية بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية، ولم تصدر بيانات أو تنخرط في نقاش وطني حول المسألة الديمقراطية، رغم أن المناسبة تقتضي ذلك، بل ركنت للصمت وهذا ليس من مصلحة شعوب المنطقة التي يتعين عليها أن تدافع عن الديمقراطية باعتبارها قيمة ومسألة حيوية لحياتها.

من جهة أخرى، سجل رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، تهميش عدد من الجهات في المنطق، ما يؤشر على استمرار ثنائية " المغرب النافع" و"المغرب غير النافع" التي كرسها الاستعمار ، مشيرا بهذا الخصوص إل التقرير الأخير للمندوبية السامية للتخطيط الذي كشف استنادا إلى الحسابات الجهوية لسنة 2023 ، أن ثلاث جهات، وهي الدار البيضاء-سطات، والرباط – سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة، ساهمت بـ 58,5 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

وأوضح التقرير أن جهة الدار البيضاء-سطات تظل القوة الاقتصادية الأولى للبلاد بحصة 32,2 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي الوطني، أي ثلث الثروة الوطنية، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة التي ساهمت بنسبة 15,7 في المائة، ثم طنجة-تطوان-الحسيمة التي أنتجت 10,6 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

ويقول راخا تعليقا على هذه المعطيات، إنها تكرس مع الأسف الإرث الاستعماري الذي خلق لنا مغربين، مغرب نافع وآخر غير نافع. مغرب يمتد على الشريط الساحلي غني ببنياته التحتية وبمشاريعه الاستثمارية وتركيز الثروة، وآخر عميق، تقطنه أغلبية أمازيغية تعاني التهميش.

* جمال بورفيسي

دور وسائل الإعلام في التنمية بالمغرب في سياق الخطاب الملكي السامي

بمناسبة إفتتاح السنة التشريعية 2025-2026

لم يعد من الممكن اليوم الحديث عن التنمية في مغرب 2025 بمعزل عن الإعلام. فالإعلام، بمختلف أدواته ووسائطه، لم يعد مجرد ناقل للخبر أو مروج للخطاب الرسمي، بل أصبح ركيزة من ركائز التنمية ذاتها، وعنصرًا مؤثرًا في بناء الثقة بين الدولة والمجتمع بمختلف مكوناته.

فعندما يشير صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي، بمناسبة إفتتاح السنة التشريعية 2025 2026-، إلى الإعلام كآلية من آليات التنمية، فذلك تأكيد على أن نجاح أي مشروع تنموي يمر بالضرورة عبر قناة تواصل فعّالة وواضحة مع المواطن. تواصل يضمن التعريف بالمبادرات والمشاريع العمومية الرامية إلى تعزيز التنمية التي تستهدف المواطنين.

خلال السنوات الماضية، أنجزت الدولة مشاريع ضخمة خاصة في مجالات البنية التحتية، الطاقة والسياحة لكن كثيرًا من هذه المنجزات لم تجد طريقها إلى وعي الناس بالقدر الكافي.

بقلم: ناصر باها

السبب لا يكمن في غياب الرؤية والعمل، بل في ضعف رواية الدولة عن نفسها، وفي عجز الإعلام العمومي والخاص عن نقل التحول التنموي بلغة قريبة من المواطن، ومقنعة للرأي العام. وهنا تتجلى المفارقة الكبرى: مشاريع بمليارات الدراهم تُنجز، لكنها تظل غائبة عن وجدان الناس بسبب غياب إعلام قوي ومهني قادر على تأطير النقاش العام. هذا الغياب يحرم الكثير من المواطنين والمواطنات من حقهم في المعلومة والوعي بالمستويات المتقدمة التي وصلت إليها بلادنا في قطاعات كبرى، ذات تأثير مباشر على الحياة العامة.

إن التنمية ليست مجرد رقم في التقارير أو حجر يوضع في مكانه، بل هي وعي جماعي بالمصلحة المشتركة. وبدون إعلام يشرح ويوصل، ويواكب ويراقب يصبح المشروع التنموي عملًا تقنيًا بلا روح. فالإعلام الحقيقي لا يكتفي بالتطبيل ولا بالإنتقاد المجاني، بل يطرح الأسئلة الصحيحة ويساعد كل من الدولة ومؤسساتها والمجتمع على تصحيح المسار حين يختل التوازن.

لقد آن الأوان لإعادة النظر في النموذج الإعلامي المغربي، الذي ظل حبيس منطق "الخبر الموجه" أكثر من النقاش المسؤول والنقد البناء في إطار ما تتيحه القوانين من مجال واسع لحرية الصحافة والإعلام. فالمجتمع المغربي شهد تغيرا سوسيولوجيا وسياسيا، كما توسعت فيه فضاءات التعبير بفضل الإعلام الرقمي. إن التنمية الشاملة تحتاج إلى إعلام شجاع، واع ومسؤول، لا إلى إعلام يسعى إلى رضا السياسي أو المستثمر أو الحزب.

كما أن دور الهيئات التنظيمية يجب ألا يقتصر على ضبط المخالفات الشكلية أو معاقبة الصحفيين، بل أن يتطور إلى دور استراتيجي في رسم سياسات إعلامية تنموية، تواكب التحولات الإجتماعية، وتضمن حق المواطن في المعلومة الموثوقة، لا في الإشاعة الموجهة.

اليوم، ونحن أمام مرحلة جديدة من الوعي بأهمية الإعلام في توطيد التنمية، يجب أن ننتقل من منطق "إعلام الأزمة" إلى منطق "إعلام المواكبة" و"إعلام المراقبة"، ومن رد الفعل إلى صناعة الفعل. لأن التنمية الحقيقية لا تُقاس فقط بما يُبنى في الأرض، بل أيضًا بما يُبنى في العقول.

إجمالا، يمكن القول إن الإعلام هو مرآة التنمية وضميرها. فإذا كانت الدولة تبني المستقبل بالمشاريع، فالإعلام يبنيه بالتوعية وبالثقة. وإذا غاب الإعلام المهني، غابت التوعية واضمحلت

حوار خاص مع الفنانة والشاعرة والنائبة البرلمانية السابقة فاطمة شاهو تبعمرانت

أغنية 'أسكايان نهرد أغن يلا أوسوس'
ولدت من صرخة ضد الفكر المتشدد الذي يحاول محو صوت الشعراء والأدباء و الفنانين الأمازيغ

في حضرة الكلمة الأصيلة والنغمة الصادقة، وفي فضاء الإبداع الأمازيغي الأصيل، حيث يلتقي الشعر بالفلسفة والغناء، نستضيف اليوم قامة من قامات الفن الأمازيغي، الفنانة والشاعرة و البرلمانية السابقة فاطمة شاهو تبعمرانت، التي وهبت حياتها للفن والنضال الثقافي والفكري، وظلت على مدى أكثر من أربعة عقود من العطاء المتواصل أيقونة مضيئة، ومسارًا استثنائيًا وصوتًا حرًا يعبر عن الإنسان والأرض واللغة.

تبعمرانت ليست مجرد فنانة تؤدي أغان، بل كانت وستظل ضميرًا حيًا يصر على أن يجعل من الكلمة رسالة، ومن اللحن ذاكرة، ومن الأغنية موقفًا إنسانيًا وثقافيًا. وفي هذا الحوار المطوّل على صفحات جريدة العالم الأمازيغي، نقترب منها أكثر لنكشف بعضا من أسرار مسيرتها الطويلة، ونقف عند محطات الألبوم الجديد لسنة 2025، بما يحمله من مضامين فكرية وفنية عميقة.

* حاورها : ابراهيم فاضل

*** دعينا في بداية هذا الحوار وفي قلب استوديو التسجيل إيمي الجميل بالدشيرة الجهادية عمالة انزكان ايت ملول نرحب بك على صفحات جريدة العالم الأمازيغي.**

** شكراً جزيلاً على هذه الاستضافة الكريمة، ويسعدني دائماً أن أطل على قرائي ومتابعيّ من خلال منبر إعلامي جاد مثل جريدة العالم الأمازيغي، هذا المنبر الذي ظلّ لأكثر من 20 سنة وفياً للهوية والثقافة الأمازيغية في المغرب وشمال إفريقيا و العالم، ومازال يواصل مسيرته رغم كل الصعوبات التي يعرفها المجال الإعلامي المستقل، خاصة في ظل غياب الدعم والإشهار، رغم أننا اليوم أمام واقع مؤسف، حيث اختفت العديد من الجرائد الأمازيغية التي كانت تشكل صوتاً وصدى لقضايانا، مثل تاويزا، تمزيغت، أكراو، تسافوت، تمونت، أدرار، تيفاوت وغيرها. فغياب الدعم من رجال الأعمال وأصحاب الشركات الكبرى الذين يتحدثون الامازيغية جعل هذه المنابر تختفي تدريجياً، ومع ذلك نحن في أمسّ الحاجة إليها، لأن الإعلام الأمازيغي ليس مجرد وسيلة خبرية، بل هو جزء من نضال طويل من أجل الاعتراف والهوية واللغة.**

*** كيف جاءت فكرة إصدار هذا الألبوم الجديد لسنة 2025 الذي يضم ست أغاني من كلماتك وألحانك؟**

** في الحقيقة لا أستطيع أن أحدد لحظة بعينها وُلدت فيها فكرة هذا الألبوم، بقدر ما أستطيع القول إنه حصيلة تراكمية لسنوات من التجارب والنضج الفني والفكري، فمع مرور الزمن ينضج الإنسان في فكره وعاطفته، ويصبح أكثر قدرة على التعبير عن مشاعره وأفكاره بعمق وصدق، هذا النضج انعكس بوضوح في الألبوم الجديد، سواء من حيث الكلمات أو الألحان أو حتى المضامين الفكرية التي يتناولها.

فهذا العمل الجديد ليس مجرد مجموعة من الأغاني، بل هو تجربة كاملة، فيها من الأحاسيس بقدر ما فيها من المواقف الفكرية، فالمستمعون لمسوا ذلك في الأغنية الأولى " أسكايان نهرد أغن يلا أوسوس"، التي طرحتها مؤخرًا، وسيلمسونه أكثر عند الاستماع لباقي الأغاني التي ستُطلق تباعًا بعد الانتهاء من جميع مراحل التسجيل والمكساج، لذلك أعتبر هذا العمل الفني فريدًا من نوعه، لأنه يجمع بين صدق الكلمة، وعمق الفكرة، وجمال اللحن.

*** ماذا يميز ألبومك الجديد عن أعمالك السابقة؟**

** من الصعب على الفنان الذي يكتب ويلحن بنفسه أن يحكم على عمله أو يقارنه بأعمال سابقة، لأن كل مرحلة من مراحل الحياة تُخرج ما بداخلها بطريقتها الخاصة، والأغاني التي أبدعتها في بداياتي تحمل روح تلك المرحلة، بينما الأغاني الجديدة تعكس نضجًا آخر ورؤية مختلفة.

أما الألبوم الجديد ليس مجرد إضافة عددية إلى رصيدي الفني، بل هو تجسيد لمسار طويل من التجارب الفكرية والوجدانية، يعكس رحلتي مع الحياة، بمرها وحلوها، بأفراحها وأحزانها، لذلك كل عمل غنيت له مكانته الخاصة، وكل أغنية تحمل رسالة محددة، لا يمكن أن تتشابه أو تذوب في أخرى.

*** ما هي المواضيع الأساسية التي حرصتِ على معالجتها في هذه الأعمال الجديدة؟**

** الفن بالنسبة لي ليس مجرد وسيلة للترفيه، بل هو رسالة عميقة، مثل الطبيب الذي يداوي الجراح أو الكلمة التي تخفف عن القلوب، لذلك فإن المواضيع التي طرحتها في هذا الألبوم متنوعة، تشمل ما هو ثقافي وما هو إنساني وما هو مرتبط بالطبيعة والوجود.

أنا لا أحب أن أحصر نفسي في موضوع واحد، بل أعتبر الأغنية فضاءا رحبًا يمكن أن يحمل الحكمة والنصيحة والتأمل في آن واحد، لذلك ستجدون في هذه الأغاني بُعدًا إنسانيًا عميقًا، ورسائل ثقافية تسعى إلى التوعية بمشاكل المجتمع، وكل قصيدة كتبتها فهي بمثابة مرآة تعكس ما أراه من قضايا تستحق أن يُسلط عليها الضوء، من دون أن أفقد الروح الشعرية التي تمنح النص جماله وخلوده.

*** هل هناك موضوع مركزي أو فكرة تجمع بين أغاني الألبوم؟**

** نعم، هناك خيط ناظم يربط كل هذه الأغاني، وهي الهوية الأمازيغية، فالهوية بالنسبة لي ليست خيارا شخصيًا، بل قدر ورسالة، وأنا لم أختر أن أدافع عنها، بل هي التي اختارتني، وحملتني مسؤوليتها منذ بداياتي الفنية، ففي كل أغنية من أغنياتي، ستجدون حضور الهوية الأمازيغية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

أغنياتي تتحدث عن الذين يحاربون الأمازيغية باسم الدين أو بأي ذريعة أخرى، في حين أنها لغة ضاربة في عمق التاريخ، لها جذورها وشرعيتها التي لا يمكن إنكارها، لذلك، ما يجمع بين كل هذه الأغاني هو الدفاع المستميت عن هذه الهوية، وعن الثقافة التي تشكل جوهر وجودنا وذاكرتنا الجماعية.

*** كيف كان تفاعل فريق العمل (الموسيقيين، التقنيين...) مع رؤيتك الفنية أثناء إنجاز الألبوم؟**

** الألبوم الجديد لم يكن عملًا عابرًا أو بسيطًا، بل استغرق مني جهدًا كبيرًا، ووقتًا طويلًا تجاوز ثمانية أشهر من الاشتغال اليومي وفي كل يوم أضيف شيئًا أو أغيره، لأنني أؤمن أن العمل الفني يحتاج إلى صبر وإصرار حتى يخرج في صورته الكاملة.

هده التجربة كانت مزيجًا من الصعوبات والمتعة، فكل أغنية احتاجت إلى حصص تدريبية متكررة وجلسات عمل مطولة مع الفريق الموسيقي، وأنا لا ألجأ إلى الألحان الجاهزة، بل أترك اللحن يتشكل تدريجيًا حتى يصل إلى النضج الذي أريده، ورغم التعب فإن أعضاء الفريق الموسيقي والتقني كانوا في غاية التفاني، وقد أعجبوا كثيرًا بالعمل في النهاية، وهذا ما أسعدني حقًا، ومن هذا المنبر أود أن أوجه لهم جزيل الشكر على صبرهم وإخلاصهم منذ أول خطوة وحتى لحظة اكتمال الألبوم.

*** كيف توازنين بين المحافظة على أصالة الأغنية الأمازيغية وبين ضرورة التجديد الفني؟**

** بالنسبة لي، الأصالة ليست قيدًا على الإبداع، بل هي جذور تمنح الفنان قوة الانطلاق، فالأغنية الأمازيغية الأصيلة تحمل روح القصيدة، من إيقاع الرباب، وعمق الحكمة الشعبية، لذلك لا يمكنني أن أفرط في هذه العناصر، لكن في الوقت نفسه، لا بد من التجديد حتى تظل الأغنية قادرة على ملامسة وجدان الأجيال الجديدة.

وأنا شخصيًا لا أستطيع أن أطرح للجمهور أغنية قصيرة لا تتجاوز بضع دقائق، لأن الرسالة التي أحملها أكبر من أن تختزل في مقطع سريع، فالأغنية بالنسبة لي يجب أن تكون رحلة كاملة، مثل قصيدة شعرية متكاملة الأركان، وإلا فقدت معناها، وحتى على قناتي الرسمية في موقع يوتيوب، أحرص أن تكون الأعمال التي اطرحها فيها وثائقية أكثر من كونها تجارية، بحيث يستفيد منها الطلبة والباحثون الذين يدرسون الشعر الأمازيغي أو يتتبعون مساري الفني، فأنا أؤمن أن ما يُنشر على هذه القناة سيظل شاهدًا بعد رحيلي، لذلك أتعامل معه بجدية كبيرة.

*** ما الذي دفعك إلى كتابة الأغنية الأخيرة "إسكايان نهرد أغن يلا أوسوس" وإصدارها الآن؟**

** هذه الأغنية وُلدت من رحم مجموعة من الأحداث التي أثرت فيّ بعمق، أولها مشاركتي في الملتقى الوطني الرابع لأمازيغ المغرب، الذي نظمته جريدة العالم الأمازيغي بمدينة مراكش في أواخر شهر ماي الماضي، هناك استحضرت موضوع جبل إيغود وأدرجته في الأغنية كرمز حضاري وتاريخي.

لكن ما سرّع خروجه إلى الوجود أيضًا هو ما شهدناه من حملة غريبة تمثلت في حذف أغاني وإغلاق قناة الفنان الراحل صالح الباشا رحمه الله في مختلف المنصات، فهذا الفعل أثار في داخلي الكثير من التساؤلات: هل يمكن أن تُعتبر الأغنية أو الموسيقى ذنبًا جارياً؟ وهل بموت الشعراء والأدباء تموت رسائلهم وتُمحى آثارهم؟ هذه التساؤلات تحولت إلى قصيدة، لأني رفضت أن يُطمس صوت فنان أو تُمحى ذاكرته الفنية بسبب فكر متشدد يحارب الفن والثقافة باسم الدين، فالأغنية الجديدة كانت صرخة ضد هذا الفكر الوهابي الذي يقف في وجه اللغة والثقافة الأمازيغية وكل أشكال الإبداع الحر.

*** إحدى الأغاني تحكي عن معاناتك في الطفولة مع زوجة أبيك. ما الذي دفعك لكشف هذه الجراح عبر الفن بعد كل هذه السنوات؟**

** الجرح لا يندمل، حتى لو تعايش الإنسان معه لسنوات طويلة، فقصتي مع زوجة أبي جزء من طفولتي القاسية التي تركت أثرًا دائمًا في حياتي، كنت طفلة يتيمة صغيرة في عمر الزهور، أجبرني القدر على أن أرعى الغنم حافية القدمين، وأتعرض لمعاناة قاسية من زوجة أبي.

من بين تلك المعاناة، الحادثة التي تسببت لي في عاهة بلساني، حين أحرقتني وأنا طفلة بريئة، وظل ذلك الجرح مرافقًا لي طيلة حياتي، وأنا الآن لا أكل ولا أشرب أي شيء ساخن، لكنه و الحمد لله لم يمنعني من أن أجد صوتي وأجعله صرخة فنية تحمل رسائل للإنسانية، لذلك لم يكن البوح بهذا الألم مجرد استرجاع لماض مؤلم، بل كان تحريرًا للذاكرة، وتأكيدًا على أن المعاناة يمكن أن تتحول إلى إبداع، وأن الجراح يمكن أن تنطق شعرًا ولحنًا.

*** أشرتِ إلى الفقهاء والعلماء الحقيقيين في مقابل "فقهاء مواقع التواصل الاجتماعي". ما هي رسالتك في هذا الصدد؟**

** رسالتي واضحة: فهناك فرق شاسع بين العلماء و الفقهاء الحقيقيين الذين ينيرون العقول، وبين أولئك الذين يستغلون المنابر الافتراضية لبث أفكار سطحية ومضللة، رأينا في الماضي كيف كان فنانون كوميديون مثل "بقشيش" يزرعون الضحكة البريئة في قلوب الناس ويتركون بصمة في الذاكرة، بينما اليوم نجد من يسمون أنفسهم "فقهاء" يملؤون المنصات بخطاب فرجوي مليء بالكراهية والتضليل.

لكن المشكلة أن بعض الناس يصدقونهم، لكن لا يمكن أن نعمم على الشعب بأكمله، فالناس مثل الزهور في الربيع، مختلفون في ألوانهم وأفكارهم وأذواقهم، ولا يحق لأحد أن يحرم الفن أو الموسيقى على الجميع، فالفن ليس مجرد غناء، بل هو هواء نتنفسه.

والمؤسف أن بعض هؤلاء يركزون على شخصي بالذات، فيكتبون تعليقات قاسية ضدي، فقط لأني أدافع عن الأمازيغية، وهذا الاستهداف ليس عفويًا، بل هو جزء من حرب ممنهجة ضد الهوية الأمازيغية، ومع ذلك، أقول لهم، لن أتراجع، سأظل أدافع عن لغتي وثقافتي، وسأظل وفيّة للرسالة التي اخترتُ أن أحملها حتى آخر لحظة من حياتي.

*** ما الذي يمثله لك جبل إيغود باليوسفية؟**

** جبل إيغود يمثل بالنسبة لي معجزة تاريخية وإنسانية كبرى، أن يُكتشف أقدم إنسان عاقل على وجه الأرض في تراب المغرب، تحديدًاو في هذا الموقع، هو حدث يبعث على الفخر ويمنحنا قيمة تاريخية استثنائية، فالتاريخ هو الذي يمنح الإنسان عزة النفس، وهو الذي يسلحه بالمعرفة.

أما تزوير التاريخ يعني تزوير الشعوب، لذلك أرى أن اكتشاف إيغود فرصة لإعادة كتابة تاريخنا بشكل موضوعي وصحيح، بما يليق بعراقة الأمازيغية وعمقها الحضاري، أنا جد سعيدة أن هذا الاكتشاف ما زال يحمل اسمه الأمازيغي "إيغود"، لأنه دليل على ارتباط الأرض بالإنسان واللغة، وأتمنى أن يحظى هذا الموقع الأثري بالاهتمام اللازم، حتى يصبح وجهة سياحية وعلمية عالمية، تُعرف الأجيال القادمة بأن المغرب هو مهد أقدم حضارة إنسانية.

*** اخترتِ أن تتناولي موضوع "أدرار إيغود"، ما الذي دفعك إلى التركيز على هذا المعلم التاريخي بالذات؟**

** موضوع "أدرار إيغود" موضوع يستحق أن يُشتغل عليه بجدية، لأنه يحمل قيمة إنسانية وتاريخية أمازيغية عميقة، في أغنيتي الأخيرة لم أتمكن من معالجته بالعمق الكافي، لكنني أعتبرها مجرد بداية، إذ أشتغل حاليًا على عمل فني شامل سيتناول جميع الجوانب المتعلقة بهذا المعلم التاريخي، كما أنني أتهيأ، في المستقبل القريب إن شاء الله، لتصوير فيديو كليب بجبل إيغود بإقليم اليوسفية، لما لهذا المكان من بعد إنساني وحضاري يستحق أن يُعرّف به أكثر.

*** هل تعتبرين أن الأغنية قادرة على التعريف بمآثر تاريخية وعلمية مثل موقع إيغود أكثر من الأبحاث الأكاديمية وحدها؟**

** بكل تأكيد، فالتعريف بالمآثر التاريخية يحتاج إلى جهود متعددة، من كتب وأبحاث أكاديمية ولقاءات فكرية، لكن للأغنية دور متميز لا يمكن إنكاره، فهي وسيلة سهلة ونافذة تصل مباشرة إلى القلوب والعقول، وتستطيع أن تثير انتباه الناس لمواضيع قد لا يلتفتون إليها عبر القنوات التقليدية، لذلك يمكن للفن أن يكون جسرًا معرفيًا وثقافيًا مكمّلاً للأبحاث الأكاديمية.

*** هل تفكرين في تناول مواضيع ثقافية أو أثرية أخرى في أعمالك المقبلة على غرار جبل إيغود؟**

** نعم، طموحي هو الاشتغال على "أدرار إيغود" وعلى مواقع أثرية وتاريخية أخرى منتشرة في ربوع مغربنا العزيز، فهناك أماكن لم تسلّط عليها الأضواء بعد، ولم تنل نصيبها من التعريف الإعلامي أو الفني، وسأسعى في قصائدي المقبلة إلى إبرازها، كما أتمنى أن تعمل الجهات المختصة على توفير البنيات التحتية الضرورية من طرقات ومرافق، إلى جانب تنظيم لقاءات تواصلية وبرامج تعريفية، حتى يتسنى للباحثين والسياح الوصول بسهولة إلى هذه المواقع التي تختزن جزءًا مهمًا من ذاكرتنا الجماعية.

*** كيف وجدتِ تفاعل الجمهور مع أغنيتك الجديدة؟**

** بكل صراحة، كان تفاعل الجمهور رائعًا ومبهجًا، سواء داخل المغرب أو خارجه، وصلتني رسائل وتعاليق مؤثرة تجعلني أفتخر بانتمائي لهذا الجمهور العاشق للأغنية الأمازيغية، ومن هذا المنبر أوجه تحية حب وامتنان لجمهوري الوفي، الذي أعتبره شريكًا حقيقيًا في كل ما قدمت للساحة الفنية، فهو الداعم الأول لمسيرتي والمحفز على الاستمرار والعطاء.

*** ما الرسالة التي تودين توجيهها للشباب المغربي بخصوص علاقة الفن بالتاريخ والذاكرة الجماعية؟**

** رسالتي للشباب هي أن الثقافة والتاريخ ليسا مجرد ترف فكري، بل هما أساس الهوية وعمق الانتماء. فعلى شباب اليوم أن يهتموا بالمآثر التاريخية والمواقع الثقافية لأنها مرآة تعكس أصالتهم وجذورهم. وأتمنى أن يوحِّدهم وعي واحد و هو أن يتسلحوا بالمعرفة وبثقافة أجدادهم، لأنه لا يمكن لأي إنسان أن يكون مثقفًا بحق إذا لم يكن متمكنًا من ثقافة وتاريخ أجداده.

*** بعد أكثر من أربعة عقود، كيف تنظرين لمسارك الفني وللأغنية الأمازيغية بصفة عامة؟**

** الحمد لله، أشعر أنني قدّمت الكثير للأغنية الأمازيغية وللعمل الجمعوي والثقافي عمومًا، أما الهوية الأمازيغية بالنسبة لي ليست مجرد موضوع اشتغل عليه، بل هي إحساس يسري في دمي وعروقي، وهي قدر اخترتني أكثر مما اخترته، فكلما تقدمت في العمر، يزداد حب الهوية الأمازيغية داخلي قوة وعمقًا، وهذا ما يدفعني دومًا إلى العطاء بلا حدود.

*** هل تنال الأغنية الأمازيغية ما تستحقه من دعم رسمي وإعلامي؟**

** للأسف لا، الإعلام العمومي لم يمنح الأغنية الأمازيغية حقها، بل ولم يمنح الأمازيغية بشكل عام المكانة التي تستحقها، حتى نسبة 30% المخصصة في دفتر التحملات للبث بالأمازيغية في القنوات العمومية المغربية لم تُحترم، ولم تُفعَّل كما ينبغي، فرغم أن الدستور المغربي ما د ته الخامسة في نصّ على الطابع الرسمي للأمازيغية، إلا أن الإعلام الوطني لم يواكب هذا الترسيم بعد بالشكل المطلوب.

> **الألبوم الجديد لسنة 2025 ليس مجرد مجموعة أغاني، بل حصيلة تراكمية لنضج فني وفكري يعكس رحلة حياتي بكل أفراحها وأحزانها**
>
> *******
>
> **أدرار ن إيغود يمثل معجزة تاريخية وإنسانية كبرى، واكتشاف أقدم إنسان عاقل على وجه الأرض في المغرب يمنحنا قيمة حضارية استثنائية**
>
> *******
>
> **الإعلام العمومي لم يمنح الأمازيغية حقها رغم ترسيمها في الدستور، والأغنية الأمازيغية ما زالت تواجه الإقصاء رغم دورها الثقافي والتربوي**

*** كيف تتعامل فاطمة تبعمرانت مع الانتقادات؟**

** أنا من محبي الانتقادات البناءة التي ترفع من مستوى العمل وتساعدني على التطور، لا أنزعج من النقد إذا كان جادًا وهادفًا، بالعكس أستفيد منه، أما الانتقادات السطحية التي ترمي إلى الهدم فقط، فلا أعيرها اهتمامًا، فأنا و الحمد لله واقفة بثقة على قدمي، وأميز جيدًا بين النقد الهادف والنقد الذي لا يتجاوز مستوى "اللّدغات".

*** كيف ترين صورة المرأة الأمازيغية اليوم في السينما والموسيقى مقارنة بالماضي؟**

** المرأة الأمازيغية ما زالت في بدايات مسارها الحقيقي في مجالي السينما والفن، لا ننكر أن هناك محاولات، لكنها تواجه صعوبات كبيرة، أبرزها غياب الدعم المادي الكافي، إضافة إلى حواجز اجتماعية وثقافية، فالسينما الأمازيغية تحتاج إلى فضاءات أوسع ودعم قار حتى تتمكن من الانطلاق فعلاً.

*** إذا عدتِ إلى بداياتك، ما الذي ستغيرينه في مسارك؟**

** الشيء الوحيد الذي كنت أتمنى تغييره، هو تاريخ وفاة أمي الغالية، رحمها الله، فقد كان ذلك الحدث الأشد ألمًا في حياتي.

*** ما هو الحلم الذي لم يتحقق بعد، رغم كل هذا العطاء؟**

** الأحلام لا تنتهي، وقد تحقق جزء كبير منها والحمد لله، لكن يبقى الحلم الأكبر هو أن أرى قناة تلفزية أمازيغية مستقلة خاصة، تهتم باللغة والهوية الأمازيغية بما يليق بهما، قناة تفتح المجال للبرامج الثقافية والتربوية والفنية والدينية، وتولي اهتمامًا خاصًا بالطفل والأخبار الوطنية والجهوية والدولية، لقد تحقق حلم إدراج الأمازيغية في الدستور، لكن الحلم الأكبر اليوم هو تفعيل هذا الطابع الرسمي بشكل جاد وموضوعي.

*** هل هناك تجربة شخصية صعبة تحولت فيما بعد إلى مصدر إلهام فني؟**

** نعم، مررت بظروف وتجارب صعبة ساعدتني على تقوية رؤيتي للحياة، وأهم ما تعلمته هو الثقة في النفس، ومن هذا المنبر، لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساندني، سواء كشاعرة أو كفنانة، وأترحم على من غادرونا، وعلى رأسهم الفنان الرايس الحسين بوالهوى، الذي كان يشجعني دائمًا على الكتابة ويؤمن بموهبتي.

*** كيف توفقين بين حياتك الخاصة ومسارك الفني الطويل؟**

** الأمر ليس سهلاً، فالجمع بين الحياة العائلية والفن والعمل البرلماني والجمعوي يحتاج إلى صبر كبير. أحمد الله أنني استطعت أن أعطي لكل جانب من حياتي ما يستحقه من وقت وقيمة، وأخص بالشكر أبنائي آدم ووفاء، الذين أقدر تفهمهم الكبير لتضحياتي وغيابي في كثير من الأحيان بسبب التزاماتي الفنية والسياسية و الجمعوية.

*** إذا كان لك أن تختاري أغنية واحدة لتمثل مسارك كله، أي أغنية ستكون ولماذا؟**

** من الصعب جدًا أن أختار أغنية واحدة من بين أكثر من 400 أغنية، فكل عمل له رسالته الخاصة، لكن إذا كان لا بد من الاختيار، فسأختار أغنية سأعمل على تجديدها مستقبلاً، لأنها تحمل رسالة عميقة تعكس مساري كله، بالنسبة لي لا توجد أغنية أفضل من أخرى، فجميعها مثل الأبناء في القلب.

*** بعيدًا عن الفن، كيف تقضين أوقاتك الخاصة؟**

** تضحك ... في الحقيقة ليست لدي أوقات فراغ بالمعنى التقليدي، فأنا أشتغل كالنحلة باستمرار، حتى بعض كلمات ألبومي الأخير كتبتها وأنا في السيارة خلال تنقلاتي اليومية.

*** لو لم تكوني فنانة، أي مهنة كنت ستختارين؟**

** كنت سأكون صحافية إذاعية، لأنني أعشق الميكروفون والعمل الإذاعي، وأتابع بشغف كبير العديد من رواد الإعلام في إذاعات طنجة، وجدة، أكادير، والرباط.

*** كلمة أخيرة**

** أشكرك أخي إبراهيم فاضل على هذا الحوار، وأتمنى لك كل التوفيق، كما أجدد شكري لجريدة العالم الأمازيغي على هذه الاستضافة، وأحيي طاقمها وعلى رأسه الأخت والصديقة العزيزة الأستاذة أمينة ابن الشيخ، وزوجها المناضل الكبير سي رشيد الرخا، مع متمنياتي لهم جميعًا بمزيد من النجاح والاستمرارية.

*** خاتمة**

** بين صدق التجربة وقوة الكلمة، تظل فاطمة تبعمرانت شاهدة على مسار فني وإنساني جعل من الأغنية الأمازيغية جسرًا لحفظ الذاكرة وصون الهوية. مسيرتها ما زالت مفتوحة على أحلام كبرى، أبرزها قناة تلفزية أمازيغية خاصة، حلم قد يكون بداية لمرحلة جديدة من الاعتراف والإنصاف.

"إيطانيا" .. رواية جديدة لعبد الواحد حنو تغوص في أسئلة الوجود والهوية

عن منشورات جمعية "الكتاب الأمازيغي"، سيصدر في الأيام القليلة المقبلة العمل الروائي الجديد للكاتب عبد الواحد حنو بعنوان "إيطانيا"، في طبعته الأولى (2025)، عن مطبعة ألفا بريس مغرب، وبتصميم غلاف للفنان مجيد أقلعي.

الرواية، كما يوضح مؤلفها، هي ثمرة سنوات من الترميم والهدم وإعادة البناء، ومخاض تجربة سردية أراد لها أن تكون مختلفة في حبكتها وأزمنتها وشخصياتها وأمكنتها، لتقدم نصا يلامس تخوم الفلسفة والرمز، ويغوص في أسئلة الوجود والوعي والهوية.

"إيطانيا" هو اسم لمكان في الرواية، اسم على مسمى، مكان جثم عليه الظلام.

ولأن بعض القصص لا تبدأ، بل تستيقظ. ولا تبحث عن خاتمة، بل تذوب في أسئلة لا إجابة لها. كانت هذه واحدة منها.

تنفتح أحداث الرواية على عالم قاتم يسكنه بوليط، رجل طاعن في السن فقد ذراعه الأيمن وارتبط بصمت خانق مع العالم. يعيش في شقة ضيقة أشبه بزنزانة، ترافقه فتاة تدعى ثمانكوت، مبتورة الذراع اليسرى، تأتي كل مساء لتطعمه وتؤنس وحدته ثم تختفي.

وحين غابت عنه، وجد بوليط نفسه غارقا في انتظار يتحول إلى هوس بالذاكرة والبحث عن المعنى. يفتح أوراقا قديمة منسية، ليكتشف عالما آخر يعرف بـ "الغار"، مكان غامض يعيش فيه بشر لم يروا النور، ولا يصدقون أنه موجود.

في هذا العالم الرمزي، يخوض بوليط رحلة نحو الضوء، لكنه يدان بتهمة السؤال، فيلقى في زنزانة تحت الأرض، وهناك تبدأ الأسئلة الكبرى: من أنا؟ ولماذا أنا هنا؟

ومع توالي الفصول، تتلاشى الحدود بين الواقع والمتخيل، الحلم والذاكرة، في نص يعيد طرح العلاقة بين العقل والجنون، وبين الإنسان وظله، في بناء سردي يتجاوز الواقعية نحو تجربة فكرية وجودية.

عن هذا العمل، يقول الكاتب عبد الواحد حنو: "هذه الرواية ليست عن الجنون ولا عن العقل، بل عن الخط الرفيع بين الاثنين. عن الإنسان حين لا يجد في الواقع ما يكفيه، فيصير هو نفسه واقعا آخر، هي حكاية عن البتر، لا بتر الأطراف فقط، بل بتر الذاكرة، الهوية، والحقيقة".

بهذا العمل، يواصل عبد الواحد حنو مشروعه السردي في مساءلة الذات والوجود، في تجربة تفتح أفقا جديدا أمام الرواية الأمازيغية المتشبعة بروح ريفية تنبش في أعماق الإنسان قبل المكان.

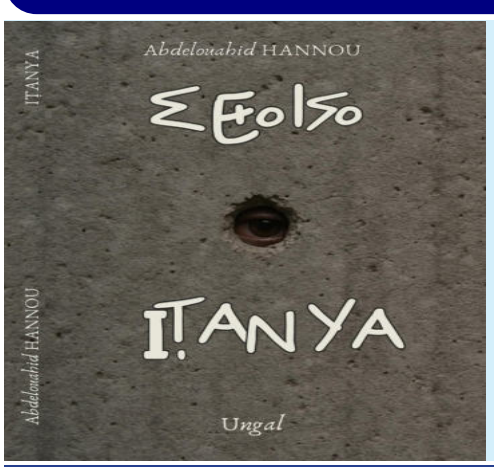

ⵜⵣⵔⴰ ⵖ ⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏⵜ

ⵜⵉⵎⵎⵓⵔⵉⵏ

100%

ⴰⵎⵓⵜⵉⵎ ⵏⵜⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

زيت الزيتون واد سُوسْ

100%
زيت الزيتون

منتوج المغرب

ⵖⵣⴰⵔ ⵏ 60 ⵖⵓⵣⵣⵓ ⴰⵓ ⵏ ⵖⵜⵖⴰ

ⵜⵖⵓⴰⵣⵜ ⴰⵎⵍⵉⵍ 25 16 14 ⵖⵏⵓ HFO